السِّيَاطُ اللاذِعات

في كشف كذب وتدليس

صاحب المراجعات

عبد الله بن عبشان الغامدي


بسم الله الرحمن الرحيم



المقدمة

الحمد لله الذي خلق السموات والأرض، وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون، لا يحصي عدد نعمه العادُّون، ولا يؤدي شكره المتحمِّدون، ولا يبلغ مدى عظمته الواصفون، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا ﷺ عبده الأمين ورسوله المكين، بلغ الرسالة وأظهر المقالة، ونصح الأمة وكشف الغمة، وجاهد في سبيل الله المشركين، وعبد ربه حتى أتاه اليقين، فصلى الله على محمدٍ سيد المرسلين وعلى أهل بيته الطاهرين، وأصحابه الطيبين، وأزواجه الطاهرات أمهات المؤمنين، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فما زال أهل الباطل على مرِّ العصور يصنعون بباطلهم تاريخهم، ويبنون في الهواء أمجادهم، في سلسلة طويلة من المكر والخديعة، ولا يزال الرب تبارك وتعالى يصطنع على عينه من جنود الحق من يرد كيدهم في نحورهم، ويُزهق باطلهم ويقطع دابرهم، تارة بالسهام والسنان، وتارات باللسان والبيان، في معارك ومناظرات، وردود ومحاورات، يُظهر الله بها الحق ويعلي مناره، ويخمد الباطل ويظهر صغاره.

وإن من الجهاد المشروع ما أمر الله به في كتابه بقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلۡكُفَّارَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱغۡلُظۡ عَلَيۡهِمۡۚ وَمَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ ۝٩ ﴾ [التحريم:٩].

فقام أهل العلم بهذا الأمر على أكمل الوجوه لعلمهم أن المدافعة بين الحق والباطل سنّة ماضية إلى قيام الساعة.

ومنذ أن بدأتُ القراءةَ والاطلاع على كتب الرافضة أدركت مدى جهل القوم وعظيم خطرهم وشدة مكرهم وضعف بأسهم في مواجهة خصمهم، فقد اتخذوا التلوّن شعارًا وتغيير المواقف وتقلبها منهجًا ودثارًا، فيا لله كم أفسدوا من عقيدة وكم حجروا على العقول وكم ضلوا وأضلوا؟! حتى قيض الله لهم من فضح باطلهم وكشف عوارهم وهتك ستارهم خلفًا بعد سلف فلله الحمد من قبل ومن بعد.

ولقد كان وما زال كتاب المراجعات لمؤلفه عبد الحسين شرف الدين الموسوي(١) الهالك سنة (١٣٧٧هـ) الحائز عند القوم قصب السبق، مرجعًا مهمًا صنعه صنعًا نيابة عن الشيطان، زاعمًا أنه خلاصة مراسلات ومحاورات بينه وبين **شيخ الأزهر سليم البشري** رحمه الله، وليس مسلك الكذب بجديد على القوم، فالطريق قديمة سابلة ولها روّاد، ولكن العجب من شيعة الموسوي كيف يرضون بهذا السفه!! أليس لهم عقول؟!

﴿ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا ﴿٧٨﴾ ﴾ [النساء: ٧٨].

أم يقال: افتضحوا فاصطلحوا؛ فإن أقل ما يوصف به كتاب الموسوي أنه: أخبث من لحم خنزير في صينية من ذهب، ومع كل هذه الطوام والمخازي التي في كتابه إلا أنه قد وزِّع منه وبيع ملايين النسخ على الشيعة والسنّة في أنحاء العالم.

ولسوف تدرك أخي القارئ الكريم حقيقة الموسوي وكتابه بمجرد تحريك صفحات

---

(١) ولد في الكاظمية في العراق سنة (١٢٩٠هـ) ودرس في النجف وسامراء، ثم عاد إلى لبنان وعمره (٣٢) سنة، وتنقل في عدد من البلاد.

من هذا الكتاب، وأنه مجرد إفرازات مرضية حقيقتها أنها تلاعبٌ فاضح بالأحداث، وضربٌ جديد من الفوضى العلمية، والتزوير للحقائق التاريخية واللّعب بالمصطلحات، والخلاصة أن الكتاب فيه كل شيء إلا الموضوعية والتجرد في البحث، وسوف يظهر لك مدى جهل الموسوي وكذبه وتدليسه على القراء في قائمة سوء طويلة هو أهل لها، يصان عنها كل مؤمن صادق يريد الله والدار الآخرة.

وهذا الرد على الموسوي وما استدل به من آيات وأحاديث وما أقامه من حجج وبراهين على أفضلية علي ﷺ وإمامته وتفنيدها وإسقاطها، لا يعني طمس أي فضيلة ومنقبة له ولأهل البيت رضي الله عنهم أجمعين؛ فقد صح فيه وفيهم ﷺ ما لا يحتاجون معه إلى كذب عبد الحسين وجهالاته، ولكن لأهل السنة -رحمهم الله- منهج دقيق في نقد الروايات وتمحيصها بعيدًا عن العواطف والتشنجات، والقفز فوق الأسس العلمية للبحث.

ولعل القارئ يلحظ في كلامي شدة في القول انتهجتها، وسياطًا شدادًا أنزلتها على صاحب المراجعات وكتابه، وحسبي في ذلك أنني رأيت كما سيرى القارئ ما لا يصبر عليه مسلم، فقد طعن هذا الرافضي وقومه في أصحاب محمد ﷺ وخونوهم وقدحوا في دينهم وأمانتهم وهم حملة الدين والكتاب وحفظته رضي الله عنهم أجمعين، وحسبي أيضًا أنني متبع غير مبتدع، فقد غار الله تعالى عليهم من فوق سبع سموات وأنزل في مدحهم وبراءتهم ما يتلى إلى يوم الدين؛ فلعلي أجد عند القارئ الكريم مساحة من العذر والدعاء.

ولا أدّعي -أخي القارئ- أن هذه الصحف من بنات أفكاري فقط، فألبس ثوبًا ليس لي، ولكنها صحف عراقية بأيدٍ يمانية، والعلم رَحِمٌ بين أهله، ندفع به شرًا ذودًا عن حياضنا، ودفعًا عن حصوننا، بالعلم والحجة وقوة البيان، وليس بالضجيج والصراخ؛ فإن

النجاسة لا تغسل بالنجاسة، وقد سميته: (**السياط اللاذعات في كشف كذب وتدليس صاحب المراجعات**).

وأخيرًا: لا أشك أن القارئ سيجد في هذا الكتاب عددًا من الأخطاء غير قليل، وما أدّعي أنني وفّيت هذا العمل حقه من الإتقان، لكن حسبي أني أردت الإحسان والإصلاح ما استطعت.

وأنا أعلم أن أكثر ما نعمله في دنيانا لابد أن يختلط بالأهواء والشهوات وحب الدنيا، على أنني أرجو أن يكون ما في هذا العمل من الإخلاص وابتغاء وجه الله أوزنُ عنده تعالى وأرجح، وأن يزيد بذلك من حسنات عبد هو أحوج ما يكون إلى فضل الله ورحمته. وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

كتبه:

عبد الله بن عبشان الغامدي

عصر الجمعة (١١/٣/١٤٢٥هـ)

Aaggcom@hotmail.com



الباب الأول

الفصل الأول:

حقيقة كتاب المراجعات

الفصل الثاني:

منهج الرافضة عمومًا وعبد الحسين خصوصًا في الاستدلال من كتب السنة





الفصل الأول

حقيقة كتاب المراجعات

استحوذ كتاب المراجعات على اهتمام دعاة التشيع، حتى جعلوه من أكبر وسائلهم التي يخدعون بها عوام الناس، أو بعبارة أدق: يخدعون بها أتباعهم وشيعتهم؛ لأن أهل السنة لا يعلمون عن هذا الكتاب شيئًا، وإن كان الرافضة في الآونة الأخيرة قد قاموا بطبعه بكميات هائلة وتفريقه بين جموع أهل السنة في المناطق الضعيفة علميًا والمتخلفة دينيًا حرصًا منهم على نشر الرفض بين أهل السنة، وطعنًا منهم في مذهبهم وبلبلةً لأفكارهم بدعوى التقريب. وهذا الكتاب عبارة عن مراسلات بين شيخ الأزهر سليم البشري[1] وبين عبد الحسين هذا، انتهت بإقرار شيخ الأزهر بصحة مذهب الروافض وبطلان مذهب أهل السنة!!.

والكتاب لا شك موضوع مكذوب على شيخ الأزهر، وبراهين الكذب والوضع له كثيرة، نعرض لبعض منها:

١- الكتاب عبارة عن مراسلات خطية بين شيخ الأزهر سليم البشري وبين هذا الرافضي، ومع ذلك جاء نشر الكتاب من جهة الرافضي وحده، ولم يصدر عن البشري أي شيء يثبت ذلك، وقد جاء نشر الرافضي للكتاب خاليًا من أي توثيق، فلم يرد فيه ما يثبت

---

(١) سليم بن أبي فراج بن سليم البشري شيخ الجامع الأزهر، من فقهاء المالكية، ولد في محلة بشر وتعلم وعلّم في الأزهر، وتولى نقابة المالكية، توفي بالقاهرة (١٣٣٥هـ). الأعلام (٣/ ١١٩).

صحة نسبة تلك الرسائل إلى سليم البشري بأي وسيلة من وسائل التوثيق، كأن يثبت صورًا لبعض الرسائل الخطية المتبادلة - كعادة أهل التوثيق والصدق- والتي بلغت (١١٢) رسالة نصيب البشري منها (٦٥) رسالة، فهل كلها ذهبت؟!

٢- أن هذا الكتاب لم ينشره (واضعه) إلا بعد (٢٠) سنة من وفاة البشري؛ فقد توفي سنة (١٣٣٥هـ)، وصدرت أول طبعة لكتاب المراجعات في سنة (١٣٥٥هـ) في صيدا.

٣- أن أسلوب هذه الرسائل واحد، وهو أسلوب الرافضي، ولا تحمل رسالة واحدة أسلوب البشري، وهذا ما يفضح عبد الحسين الموسوي ويثبت كذبه بلا ريب، وقد اضطر عبد الحسين إلى أن يفضح نفسه في مقدمته؛ لأنه لا سبيل له لأن يضع رسائل تحاكي أسلوب البشري فأقر بأنه وضع هذه الرسائل بأسلوبه الخاص فقال: «**وأنا لا أدّعي أن هذا الصحف تقتصر على النصوص التي تألفت يومئذ بيننا، ولا أن شيئًا من ألفاظ هذه المراجعات خطّه غير قلمي**» وأضاف إلى ذلك فضيحة أخرى بقوله: «**مع زيادات اقتضتها الحال ودعا إليها النصح والإرشاد**»[1].

٤- أما نصوص الكتاب فإنها تحمل في طياتها الكثير والكثير من أمارات الوضع والكذب، فمن ذلك: أن شيخ الأزهر سليم البشري -وهو في ذلك الوقت شيخ الأزهر في العلم والمكانة لا في المنصب والوظيفة- يُسلّم لهذا الرافضي ذلك التفسير الباطني لكتاب الله عز وجل، وهو تأويل ينكره صغار طلبة العلم وأصحاب الفطر السليمة، فضلًا عن شيوخ الأزهر، ولكن هذا الرافضي يروي أن شيخ الأزهر قال عن رسالته التي حملت تلك التأويلات الباطنية: «**...أما مرسومك الأخير.. جئت فيه بالآيات المحكمة، والبيّنات القيّمة.. فالرادّ عليك سيئ اللجاج، صلف الحجاج، يماري في الباطل ويتحكم تحكم**

(١) انظر: مقدمة المراجعات (ص:٥-٦).

الجاهل»[1] ثم إن الرافضي ينقل إقرار شيخ الأزهر بصحة وتواتر أحاديث هي عند أهل الحديث ضعيفة أو موضوعة، بل لا يجهل ضعفها أو وضعها صغار المتعلمين فضلًا عن شيخ الأزهر، وفي ذلك الوقت بالذات الذي لا يصل إلى منصب المشيخة إلا من ارتوى من معين العلم وتضلع في علوم الإسلام.

وليس ذلك فحسب، بل إن الموسوي صوّر شيخ الأزهر بصورة العاجز حتى عن معرفة أحاديث في كتب أهل السنة لا في كتب الشيعة، فنجد شيخ الأزهر - كما يزعم الرافضي- يرسل رسالة يقول فيها: «**تكرّر منك ذكر الغدير، فاتل حديثه من طريق أهل السنة؛ نتدبّره**» [2] ومثله: «**حدثنا بحديث أهل الوراثة من طريق أهل السنة. والسلام**»[3] فهل شيخ الأزهر يجهل ذلك؟ وهل يعجز عن البحث ولديه المكتبات، وهل يضطر إلى تكليف هذا الرافضي ولديه علماء الأزهر وطلابه؟! ومتى كان الرافضي أمينًا في نقل الحديث عند محدثي السنة؟

وحق لنا أن نتساءل:

ما دام أن الشيخ سليم البشري كان يسلم للموسوي بكل ما يقول، وكأنه تلميذ غرّ لا يفهم من الإسلام إلا النزر القليل، وأنه يقف موقف المتعلم من عبد الحسين ويسلّم بكل ما يقول -كما زعم- فَلِمَ لم يصبح الشيخ البشري شيعيًا؟! وَلِـمَ لم يصدر منه ما يؤيد كلام عبد الحسين ما دام أنه على حق؟! وَلِـمَ لم ينقل علماء عصره وخواص طلابه وأهله ذلك عنه؟! وحتى يتم الإجابة على هذه التساؤلات من تلاميذ الموسوي وأتباعه، يتأكد لنا مدى

---

(١) المراجعات (١٣/ ٤٩) يشير الرقم الأول إلى المراجعة والرقم الثاني إلى الصفحة.

(٢) المصدر السابق (٣٥/ ١٧٧).

(٣) المصدر السابق (٦٥/ ٢٠٩).

أمانة الموسوي ومنزلة الصدق عنده، والأسلوب الذي انتهجه في كتابه هذا ومقدار احترامه لعقول طلابه وقرائه والشيعة عمومًا.

❋ ❋ ❋

الفصل الثاني

منهج الرافضة عمومًا وعبد الحسين خصوصًا في الاستدلال من كتب السنة

الناظر في كتب الشيعة قديمًا وحديثًا يرى ذلك الكم الهائل من النصوص التي يزعمون أنهم أخذوها من كتب أهل السنة ومصادرهم المعتبرة، وهي مما تؤيد مذهبهم بزعمهم وتطعن في مذهب أهل السنة، ويُقنعون بواسطتها المتشككين والحائرين من بني مذهبهم. ولهم في ذلك وسائل وطرق متعددة نبه العلماء عليها، والموضوع بحاجة إلى دراسة وعناية أكبر، ولا يكفي هذا الحيز له، وحسبنا أن نشير إلى شيء من وسائلهم حتى ينكشف العوار وينزاح الستار: ﴿ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا ﴿٨٤﴾ ﴾ [سورة النساء].

فمن وسائلهم وطرقهم الخفيّة في الاحتجاج من طريق السنة، والتي نبه عليها العلماء ما يلي:

١- أن بعض علمائهم اشتغلوا بعلم الحديث وسمعوا الأحاديث من ثقات المحدثين من أهل السنة، فكانوا يروون الأحاديث صحاحًا وحسانًا، ثم أدرجوا في تلك الأحاديث موضوعات مطابقة لمذهبهم، وقد ضل بذلك كثير من خواص أهل السنة، فضلًا عن العوام، ولكن قيض الله لها من أظهر عوارها وبين حال رجالها.

٢- ومن مكايدهم أنهم ينظرون في أسماء المعتبرين عند أهل السنة، فمن وجدوه

موافقًا لأحدٍ منهم في الاسم واللقب أسندوا رواية حديث ذلك الشيعي إليه، فمن لا وقوف له من أهل السنة على هذا المكر يعتقد أنه إمام من أئمتهم فيعتبر قوله ويعتد بروايته، ومن أمثلة ذلك السدي؛ فإنهما رجلان: أحدهما السدي الكبير وهو من ثقات أهل السنة، والثاني السدي الصغير من الوضاعين الكذابين، وهو رافضي غال. وابن قتيبة رجلان: عبد الله بن قتيبة، وهو رافضي ضال، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة من ثقات أهل السنة، وقد صنف كتابًا سماه بـ(المعارف)، فصنف ذلك الرافضي كتابا سماه بـ(المعارف) أيضًا قصدًا للإضلال.

ومن ذلك محمد بن جرير الطبري رجلان: أحدهما الإمام السني المشهور صاحب التفسير والتاريخ، والآخر محمد بن جرير بن رستم الطبري من أئمة الروافض، وهناك رافضي آخر يسمى بأبي جعفر الطبري محمد بن أبي القاسم من علماء الإمامية في القرن السادس. وهناك ابن بطة اثنان: ابن بَطة السني وينطق بفتح الباء، وابن بُطة الشيعي وهو بضم الباء.

٣- أنهم ينسبون بعض الكتب التي تطعن في الصحابة وفي مذهب أهل السنة لكبار أهل السنة، مثل كتاب (سر العالمين) الذي نسبوه للإمام الغزالي، وكتاب (الإمامة والسياسة) المنسوب زورًا للإمام ابن قتيبة.

٤- أنهم ينقلون ما يطعن في الصحابة وما يستدل به على بطلان مذهب غير الرافضة عن كتاب يعزون تأليفه إلى بعض كبراء أهل السنة، مع أن ذلك الكتاب لا يوجد تحت أديم السماء. أو ينقلون أخبارًا تطعن في الصحابة عن كتب عزيزة الوجود لأهل السنة، ليس في تلك الكتب منها أثر.

٥- أنهم يعمدون إلى نص متداول مشهور فيزيدون عليه ما لا أصل له، ومن أهم أمثلة هذا: ما يزيدونه في حديث الغدير وغيره، وهذه الطريقة من أشهر الطرق وأكثرها رواجًا في كتبهم.

٦- ومن أساليبهم أنهم يوردون الحديث من كتب السنة بجميع طرقه ورواياته ويذكرون في الأخير من أخرجه من المحدثين بلا تحديد للألفاظ التي وردت عند كل محدث؛ ليوهموا القارئ أن هذا النص الذي جمّعوه من كتب السنة قد ورد بهذه الصيغة التي أخرجوها عند كل محدث من محدثي أهل السنة، وأنه صحيح لاتفاق المحدثين على إخراجه بهذه الألفاظ والروايات.

٧- ومنها أنهم يذكرون أحد علماء المعتزلة أو الزيدية أو نحو ذلك ويقولون أنه من متعصبي أهل السنة، ثم ينقلون عنه ما يدل على بطلان مذهب أهل السنة وتأييد مذهب الشيعة الإمامية؛ ترويجًا لضلالهم.

٨- ومنها أنهم يؤلفون كتابًا في فضائل الخلفاء الأربعة ويضمنونه أحاديث صحاحًا من طرق أهل السنة تبين فضائلهم ومناقبهم، ويضعون في مناقب علي ما يوجب القدح في الخلفاء الثلاثة، فإذا قرأ القارئ فضائل الخلفاء الثلاثة ظن أن المؤلف سني حسن العقيدة، ثم إذا وصل إلى فضائل الخليفة الرابع ورأى فيها ما يطعن في الخلفاء الثلاثة ظن أن في تصانيف أهل السنة أحاديث تقدح في الخلفاء الثلاثة.

٩- أنهم يستقون مادة احتجاجهم من المصادر التي تحوي الضعيف والموضوع ويدّعون أنهم أخذوها من مصادر أهل السنة المعتبرة، فضلًا عن أنهم يزعمون في بعض الأحاديث الموضوعة أنها مما اتفقت عليه مصادر السنة، والواقع خلاف ذلك.

١٠- ومنها -وهي من الطرق المشتهرة عندهم-: أنهم يسوقون من نص الحديث ما يزعمون أنه حجة لهم، ثم يقتطعون منه ما فيه دلالة على المقصود، وبيان للمراد من الحديث.

وغير ذلك الكثير من الوسائل والأساليب، وإنما نبهنا على بعضها هنا تحذيرًا للأمة ونصحًا لها، ولمواجهة مسيرة الافتراء والتفريق وإثارة الأحقاد والفتن، والتي كنا نظن أنها ولّت فإذا بنا نفاجأ باستمرارها على صورة أشد وأنكى مما كانت، في سلسلة خبيثة يتخذها القوم وسيلة ليضلوا قومهم عن سواء السبيل.



الباب الثاني

المواضـــع المخـزيـــة فـــي كتـــاب المـراجعـــات
والتي تسقط قيمته العلمية مطلقاً

الفصل الأول: المواضع التي فيها كذب في النقل.

الفصل الثـانـي: المواضع التي فيها تغيير في النقل.

الفصل الثالث: المواضع التي فيها بتر للنقل.

الفصل الرابـع: المواضع التي فيها كذب صريح.

الفصل الخامس: المواضع التي فيها تدليس وغش.

الفصل السادس: المواضع التي فيها كتمان.

الفصل السابـع: المواضع التي فيها تناقض في الكتاب نفسه.

الفصل الثامن: المواضع التي فيها طعن في الصحابة.





الفصل الأول

المواضع التي فيها كذب في النقل

وهي المواضع التي يدَّعي وجود شيء لا أساس له من الصحة، كأن يدَّعي وجود حديث وهو غير موجود أو غير ذلك:

١- قال الموسوي [٥٦/ ١٨٨]: «**بل لا ريب في تواتره من طريق أهل السنّة** -يعني حديث الغدير- **بحكم النواميس الطبيعية**...» وهذا القول من الموسوي قد بناه على اعتراض افترضه لا وجود له في واقع الأمر؛ فإن أهل السنة وكل من له إلمام بعلم الحديث لا يعارض في إثبات تواتر حديث الغدير، ولكن أهل السنة يعنون به قوله ﷺ: (**من كنت مولاه فعلي مولاه**) فقط لا غير، لا تلك الزيادات الباطلة التي ساق بعضًا منها هذا الرافضي في مراجعاته [1]، وقد قال قبل ذلك عن إثبات تواتر حديث الغدير: «**وأنت تعلم أن تواطؤ الثلاثين صحابيًا على الكذب مما يمنعه العقل**...» فمنذ متى كان الرافضة يقيمون وزنًا للصحابة وإجماعهم؟! أليسوا هم القائلين بأن الصحابة كلهم قد ارتدوا وكفروا بعد موت الرسول ﷺ إلا نفرًا يسيرًا[2]؟! أم هي الظاهرة النفاقية التي يجيدون استخدامها وقت الحاجة؟! ولماذا لم يحتج الموسوي وقومه بعدم تواطئهم على الكذب في خلافة الثلاثة؟! أم هي الانتقائية من الأقوال لتكثير العساكر والجيوش لخدمة المذهب؟! ولماذا لم يكن للعقل

---

(١) انظر المراجعة (٥٤، ٥٦).

(٢) الكافي: (٢/ ٢٤٤)، البحار: (٢٢/ ٣٤٥، ٣٥١، ٣٥٢، ٤٤٠)، كتاب سليم بن قيس (ص:٧٤-٧٥)، الاختصاص (ص:٤-٥)، رجال الكشي (ص:٦-١١) وغيرها كثير.

اعتبار عنده في كثير من المسائل التي أوردها؟! أم هو الإرهاب الفكري الذي يمارسه (الآيات) على أتباعهم؟! ومن عرف منهج القوم في الاستدلال من كتب السنة -كما قدمنا- أدرك هذه الحقيقة، والله المستعان.

٢- نحن الآن مع مثال آخر من أمثلة دجل هذا المدعو عبد الحسين، ولا عيب على أحد في عدم معرفة الكذب والإحاطة بكل الافتراءات والمكذوبات، بل العيب كل العيب على من لم يعرف التمييز بين الصدق والكذب في الأخبار والآثار، والذي لم يعرفه الموسوي ولا قومه، ولكنه الرضى بالجهل كما قيل:

أتانا أن سهلًا ذم جهلًا علومًا ليس يدريهن سهل
علومًا لو دراها ما قلاها ولكن الرضى بالجهل سهل

حيث اختار حاطب الليل في المراجعة [٦٢/ ١٩٩] أربعين نصًا، سماها أربعين حديثًا وعلّق على هذا العدد في الهامش بما روي في فضائله من الأحاديث، كحديث: (**من حفظ على أمتي أربعين حديثًا من أمر دينها...**) الحديث، وهو حديث ضعيف لا يثبت على كثرة طرقه، لكن الذي يهمنا هنا، أنَّ حندس الظلام سرق تخريجه كاملًا من الإمام النووي ﷺ وأسقط حكمه بضعف هذا الحديث وهو قوله: «واتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف وإن كثرت طرقه»[1] ولا شك أن المدعو عبد الحسين قد سرقه وأسقط حكمه، وذلك لأمرين:

أولها: أنه لم يذكر من الرواة إلا من ذكره النووي ولم يزد عليه شيء.

وثانيها: أنه ذكر نفس الألفاظ التي ساقها النووي وبنفس الترتيب وبنفس أسلوب العرض، حتى أنه لم يصرح برواية علي ﷺ ولفظها، وكان الأحرى به ذلك، لكنه لم

(١) الأربعون النووية (ص:١١).

يستطع لعدم تصريح النووي بذلك، ثم أنه متى كان الشيعة يحتجون بأبي هريرة وأبي سعيد وأنس وابن عمر؟ ولكنه الإفلاس العلمي عند الموسوي وقومه!

٣- قال الموسوي [٧٠/ ١٢١- ١٢٢]: «**ولا حجّة لهم علينا بما رواه البخاري وغيره عن طلحة بن مصرف حيث قال: سألت عبد الله بن أبي أوفى: هل كان النبي ﷺ أوصى؟ فقال: لا. قلت: كيف كتب على الناس الوصية -ثم تركها- قال: أوصى بكتاب الله...**» ثم قال الموسوي: «**صحاح العترة الطاهرة قد تواترت في الوصية فليضرب بها عارضها عرض الجدار**» أليست هذه مكابرة وعنادًا محضًا من هذا الموسوي. كيف وهو يصف حديث ابن أبي أوفى بأنه «أبتر»؟ فإذا علمت أن موضوع هذه المراجعات هو الاحتجاج بها عند أهل السنة على ما تزعمه الشيعة؛ فكيف يصح أن يقال أن الحديث غير ثابت عندهم؟!

ونظير هذا ما زعمه أن حديث ابن أبي أوفى أبتر.

فانظر كيف يلعب الجهل والهوى بعقل هذا الدَّعي في دعواه المجردة من الدليل.

ومن العجيب أنه يستدل من كتبنا على ما يدعيه زورًا وبهتانًا أنه علينا، فإذا لم يعجبه النص قال: مبتور أو مكذوب، ولكنها الوظيفة الإبليسية التي انتحلها هو وأمثاله من أصحاب العقول المعكوسة والقلوب المنكوسة.

٤- ذكر هذا الأَبْتَثِيُّ[(١)] [٣٤/ ١٤٤] حديث مؤاخاة الله ﷻ بين جبرائيل وميكائيل ليلة المبيت على الفراش، وقال عنه في الهامش: «**أخرجه أصحاب السنن في مسانيدهم**» وهذا كذب بيِّن لا يستحي منه الموسوي، وهو يؤكد قول من وصف الرافضة بأنهم أكذب الناس، وهذا الموسوي إمامهم يستحل الكذب ويتخذه دينًا له، بل مذهبًا يسلكه، ونحن

---

(١) أي يعرف حروف الهجاء: أ ب ت ث... ي.

نتحدى كل الشيعة في ذكر كتاب واحد لأهل السنن الأربعة وغيرها، قد روى هذا الحديث المكذوب، وهاهو الموسوي يحيص في هامشه حيصة الحُمُر فلم يجد واحدًا من أصحاب السنن يعزوه إليه ويذكر موضعه عنده فأحال إلى تفسير الرازي واكتفى به، مع أن الرازي ذكره مختصرًا كما أقر الموسوي بذلك في الهامش، والرازي لم يذكر له طريقًا أو مخرجًا سوى قوله: (ويروى أنه لمّا نام...)[1] وأهل العلم يعلمون ماذا تعني هذه الصيغة! وذكر الرازي قبلها روايتين أصح منها فأعرض عنها الموسوي لما يوافق هواه، والرازي ليس عنده من علم الحديث حظ يعتمد عليه ويرجع إليه، وهو أحسن حالًا من الموسوي الذي لا يجزئ حتى في الضحايا!! وقوله: «**أصحاب السنن في مسانيدهم**» جهلٌ يُضحك النمل في قراها، والنحل في خلاياها، ولكنه الجهل ولا شيء سواه.

٥- ساق الموسوي في هامش [٤٤/ ١٦٠] حديثًا نقله عن كنز العمال، ولفظه: (**لن تنتهوا معشر قريش حتى يبعث الله عليكم رجلًا امتحن الله قلبه بالإيمان، يضرب أعناقكم...**) الحديث، وقال عنه: «**أخرجه كثير من أصحاب السنن**» وفي عزوه هذا كذب بيِّن لا يخفى، وهو مع ذلك لا يستحي منه، لكن من رُمي بالأخوين الكذب والرفض فلا لوم عليه ولا عتاب أما الحديث فهو مسلسل بالعلل، يُشم منه رائحة الكذب والوضع، ولكن الذي يهمنا هنا هو كذب هذا المتحذلق الذي اتخذه قومه قدوة في عزوه الحديث للسنن، وهو يظن -قاتله الله- أن هذا الأمر سينطلي علينا كما انطلى على قومه، ونتحداه أن يعزوه لواحد من أصحاب السنن، فضلًا عن كثير منهم.

٦- قال الموسوي: «وقال صلى الله عليه وآله: (**واجعلوا أهل بيتي منكم مكان الرأس من الجسد، ومكان العينين من الرأس...**) الحديث» وقال عنه هذا الكذاب في الهامش

---

(١) تفسير الرازي (٥/ ٢٠٤).

[١٠/ ٣١]: «**أخرجه جماعة من أصحاب السنن**» وهو باطل، فإنه لم يُخرِّجه أحد من أصحاب السنن، فيا عجبًا له ما أكذبه! بل رواه الطبراني عن سلمان من قوله ولم يرفعه إلى الرسول ﷺ، وقال الهيثمي: (وفيه زياد بن المنذر وهو متروك)[١] وهو أبو الجارود الذي إليه تنسب الجارودية، وقد كذبه ابن معين وابن حبان[٢]، فسقط بذلك الحديثُ وسقطت معه أمانة هذا الذي ركب مطايا الكذب.

٧- كذبة جديدة ولا جديد من هذا الموسوي، حيث قال: «**والهداة الذين قال:** ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ۝٧﴾ [الرعد:٧]» وقال في الهامش [١٢/ ٣٨]: «**أخرج الثعلبي في تفسير هذه الآية من تفسيره الكبير عن ابن عباس قال: لما نزلت هذه الآية وضع رسول الله ﷺ يده على صدره وقال: (أنا المنذر وعلي الهادي، وبك يا علي يهتدي المهتدون) وهذا هو الذي أخرجه غير واحد من المفسرين وأصحاب السنن عن ابن عباس**) هذا ما سَوَّدَه الموسوي بقلمه سوّد الله وجهه زاعمًا تخريجه، وهو كذب على أصحاب السنن، فإنه لم يخرجه أحد منهم، وزيادة في تعليم هذا الجاهل نقول: هذا اللفظ عندما يطلق يراد به اصطلاحًا أصحاب السنن الأربعة: أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، والحديث الذي ذكره قال عنه ابن كثير: (فيه نكارة شديدة)[٣] وذلك في سنده ومتنه، فأما سنده فهو مسلسل بالضعفاء والمجاهيل كحال ناقله وأما النكارة في متنه فقد بينها شيخ الإسلام في المنهاج[٤] فارجع إليه؛ فإنه شفاء لما في الصدور.

---

(١) مجمع الزوائد (٩/ ٥٧).

(٢) المجروحين (١/ ٣٨٤)، ميزان الاعتدال (٣/ ١٣٧)، التهذيب (١/ ٦٥٤).

(٣) تفسير ابن كثير (٢/ ٦٦٠).

(٤) منهاج السنة النبوية (٧/ ١٣٨-١٤٣).

٨-عاد الموسوي بكذبة صلعاء عندما قال في [١٢/ ٤٠]: «**ألم تر كيف فعل ربك يومئذ بمن جحد ولايتهم علانية... وأنزل في تلك الحال ﴿ سَأَلَ سَآبِلٌ... ﴾**» وقال في الهامش: «**وأخرجها الحاكم في تفسير المعارج من المستدرك**» وهذا القول منه كذب يعرفه كل من راجع مستدرك الحاكم، ولا يستحي هذا الموسوي من مثل هذا، فليس عند الحاكم[١] هناك سوى ما أخرجه بإسناده عن سعيد بن جبير: ﴿سَأَلَ سَآبِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ۝﴾ قال: ذي الدرجات، سأل سائل هو النضر بن الحارث بن كلدة قال: (اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء) هذا ما أخرجه الحاكم وهو عين ما رواه ابن جرير[٢] في سبب نزول الآية، وليس فيه أي ذكر لعلي ﷺ ولا لأهل البيت أصلًا، ولا أظنه إلا من تخيلات الموسوي وافتراءاته، فإن ما بين مصراعي باب كذبه كما بين بُصرى وعدن. والله المستعان.

٩- قال الموسوي الجهول [١٢/ ٤١-٤٢]: «**وهم رجال الأعراف الذين قال: ﴿ وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَـٰهُمْ ﴾** [الأعراف:٤٦]» وقال في الهامش: «**وأخرج الحاكم بسنده إلى علي قال: (نقف يوم القيامة بين الجنة والنار، فمن نصرنا عرفناه بسيماه فأدخلناه الجنة، ومن أبغضنا عرفناه بسيماه) وعن سلمان الفارسي: سمعت رسول الله يقول: (يا علي إنك والأوصياء من ولدك على الأعراف...) الحديث**» هذا ما رقّعه الموسوي ولفقه رجمًا بالغيب، أما قول سلمان الذي عزاه للحاكم فتلفيق واضح لكل من راجع المستدرك عند تفسير هذه الآية[٣]، وهو لا يستحي من مثل هذا، فليس عند الحاكم أيًا من ذلك ولا

---

(١) المستدرك (٢/ ٥٤٥).

(٢) تفسير الطبري (٩/ ١٥٢).

(٣) المستدرك (٢/ ٣٥٠).

شبيهه، لذا نراه لم يذكر موضعًا في ذلك، فهل هذه هي أمانته في النقل؟ أم بمثل هذا يصبح الرجل إمامًا؟ فمَن مثل هذا -وهو كثير- لا يستبعد منه أن يختلق هذه المراجعات من أساسها، ثم قل لي: أي منقبة وفضيلة لعلي وأهل بيته رضي الله عنهم في كونهم من رجال الأعراف وهم قد حبسوا على سور بين الجنة والنار، وقد أخذ الناس منازلهم، وهم قد قَصُرت بهم أعمالهم عن دخول الجنة، ولم تبلغ بهم إلى النار؟! والحق تعالى يقول عنهم: ﴿ وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَـٰرُهُمْ تِلْقَآءَ أَصْحَـٰبِ ٱلنَّارِ قَالُوا۟ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [الأعراف:٤٧] أليست هذه مسبة الدهر من الموسوي وقومه لعلي وأهل البيت الأخيار رضي الله عنهم؟! ﴿ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴿٣٣﴾ ﴾.

١٠ - قال الموسوي: «**ورجال الصدق الذين قال:** ﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ ﴾ [الأحزاب:٢٣] **الآية**» وقال في الهامش: «**وأخرج الحاكم -كما في تفسيرها من مجمع البيان- عن عمرو بن ثابت عن أبي إسحاق عن علي عليه السلام قال: فينا نزلت رجال صدقوا...**» هذا ما شاغب به الموسوي، ومن نظر في رجال السند أدرك ضعفه لتسلسله بالعلل الكافية لرده وإبطاله، أمّا ما ادّعاه من إخراج الحاكم[1] له فليس عند الحاكم في تفسير هذه الآية سوى حديث طلحة رضي الله عنه بأنه ممن قضى نحبه -أي: طلحة-.

ومما يؤكد عدم وجوده في المستدرك أنه لم ينقله منه، بل من تفسير مجمع البيان، وهو ليس من كتب أهل السنة بل من كتبهم هم، فهو لإمامهم الطبرسي، وكان المفترض أن يحتج على أهل السنة بما في كتبهم هم، كما زعم في مقدمة مراجعاته، ولكنه سبيل الكذب الذي سلكه الموسوي، وهو معمور بالسالكين من أهل نحلته ومذهبه.

---

(١) المستدرك (٢/ ٤٥٠).

١١- قال الموسوي: «**ورجال التسبيح الذين قال الله تعالى:** ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝﴾ [النور:٣٦] **الآيات**» وجاء في الهامش بأثر عن دحية الكلبي في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا﴾ [الجمعة:١١] الآية... في قصة قدوم العير وتركهم النبي ﷺ فقال (...**إلا عليًا والحسن والحسين وفاطمة... فلولا هؤلاء لأضرمت المدينة على أهلها نارًا**...) وأنزل الآيات من سورة النور. وهذا الموسوي لو كُلِّفَ بجمع الليل والنهار في وقتٍ واحدٍ معًا لكان أهون عليه من تكلّف جمع هذه الآيات والآثار معًا، ولكنه الارتقاء الصعب لهؤلاء الأقزام فيما لا يحسنونه ومحبة الشذوذ والمخالفة:

وكل المطايا قد ركبنا فلم نجد ... ألذ وأشهى من ركوب الأرانب

والولوج فيما لا يحسنه المرء مَعَرَّة لا يغسلها الماء، ولو عُفِّرت السابعة بالتراب! وهاهو الرد على ما افتراه:

أما الأثر فلا أدري من أين نقله؟! فإنه لم يشر حتى إلى مصدره، وهذا مما يؤكد الريبة فيه، ولا عبرة بعزوه إلى ابن عباس؛ فإنه لا شك أنه كذب عليه، ألا تراه قد عمّى على مصدره، فلم يذكره! كيف وقد ورد عن ابن عباس خلاف ذلك؟! كذلك لا أدري ما علاقة آية النور بآية الجمعة، والجمع بين سببيهما أعز من بيض الأنوق؟!!

وقد ترك الموسوي هذه المرة الرجوع إلى كتاب الواحدي على الرغم من كثرة نقله عنه؛ لأن فيه ما يسوءه من ذكر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما[1]، ولو كان الموسوي صادقًا في مراجعاته لرجع إلى مصادرنا المعتمدة، وهناك سيعلم من هم الذين بقوا مع النبي ﷺ، فقد أخرج البخاري[2] وغيره من أعلام السنة الروايات الواردة في هذا الشأن، ولعلم هذا الجهول أن

---

(١) أسباب النزول للواحدي (ص: ٤٤٨-٤٤٩).

(٢) البخاري كتاب التفسير حديث رقم (٤٨٩٩).

المذكور فيها: أن أبا بكر وعمر[(١)] ممن بقوا، وليس الحسن والحسين -رضي الله عن الجميع- اللذين لم يولدا بعد، وفاطمة التي حشرها هذا الدجال مع الرجال في صلاة الجمعة وفرض عليها ما لم يفرضه الله عليها! وحتى يتبين لك مدى مراوغة الموسوي ومخادعته للقراء أن لفظ (رجال) في الآية: ﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَـٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ ﴾ [النور:٣٧] لا يمكن دخول فاطمة فيه، وهي كذلك ليست من أهل التجارة بإجماع العقلاء!

ثم إن الواقع يقول بأنكم أحق (من أُضرم عليه النار)؛ لأن الواقع المؤلم أن الشيعة اليوم لا يُصلّون الجمعة إلا قليلًا منهم[(٢)]، حتى إن بعضهم يرى إسقاط الجمعة في زمن غيبة الإمام تحرزًا من غصب منصب الإمام[(٣)].

فهل رأيت مقدار العبث في كتاب الموسوي؟! ولكنها أحلام الطيور!

١٢- قال الموسوي [٢٦/ ١٢٧] عن حديث الدار بعد أن عزاه إلى أحمد والنسائي في الخصائص والحاكم، قال: «**وغيرهم من أصحاب السنن بالطرق المجمع على صحتها**» وهذا كذب واضح لا يخفى على أهل العلم، فهو أولًا ليس عند أحد من أصحاب السنن في سننهم، وهذا الموسوي لا يستحي من مثل هذا الكذب، وثانيًا ليس مجمعًا على صحته، بل هو ليس بصحيح إطلاقًا، فإسناده ضعيف لا يثبت، وهو حديث منكر مردود، وننبه إلى ما أخفاه الموسوي من لفظ الحديث الذي ساقه مما لا يعجبه ولا يرضى به فأقدم على حذفه كعادته في التصرف حتى في النصوص التي يسوقها، الأمر الذي يؤكد عدم أمانته، فإنه حينما ذكر نوم علي ﷺ على فراش الرسول ﷺ يوم الهجرة لم ينقلها بالتفصيل بل هضم

(١) مسلم كتاب الجمعة (٦/ ١٥١) بشرح النووي.

(٢) في العراق الآن لا يصلي الجمعة إلا الشيخ الخالصي في المسجد الصفوي في الصحن الكاظمي!!

(٣) مفتاح الكرامة، كتاب الصلاة (٢/ ٦٩).

منها ما فيه أكبر فضيلة لأبي بكر رضي الله عنه وهي مصاحبته للنبي صلى الله عليه وسلم دون أي شخص آخر، وهي فضيلة لم ينلها أحد من أصحاب الرسول رضي الله عنهم، حيث قال: «...**ثم نام مكانه وكان المشركون يرمونه، إلى أن قال: وخرج رسول الله في غزوة تبوك...**» ولقد علم الموسوي أن هذا النص يشارك عليًّا فيه صحابة آخرون فقام بحذف ما لا يرضاه ديانة من فضائل الشيخين وبقية الصحابة الذين يلعنهم هو وقومه، ولكن القافلة تسير ولا يضرها نبح الكلاب!

١٣- كذب الموسوي وخان أمانة العلم - ولا جديد - عندما قال [٣٤/ ١٤٤]: «**وقال: (والله إني لأخوه ووليّه، وابن عمه ووارث علمه فمن أحق به مني؟)**» وقال في الهامش: «..**وأخرجه الذهبي في تلخيصه مسلمًا بصحته**» هذا ما قاله وهو كذب وافتراء؛ فإن الحاكم لم يصححه حتى يُسلّم به الذهبي، بل قد سكتا عنه ولم يعلقا عليه بشيء[1]، وقد أنكره الذهبي في (الميزان) وقال: «هذا حديث منكر»[2]! فهل رأيت مقدار أمانة الموسوي ومدى علمه؟! فسحقًا لقوم لا يعقلون.

١٤- قال الموسوي [٤٨/ ١٦٩]: «**قوله صلى الله عليه وآله: (يا فاطمة أما ترضين أن الله عز وجل اطّلع إلى أهل الأرض فاختار رجلين: أحدهما أبوك والآخر بعلك)**» وقال الخائن في الهامش: «**أخرجه الحاكم من صحيحه المستدرك، ورواه كثير من أصحاب السنن وصححوه**» وهذا كذب بيّن، فليس هو عند أحد من أصحاب السنن الأربعة ولا غيرها، ثم إنه لم يصححه أحد سوى الحاكم[3] الذي هو نفسه قد اتهم راويهِ بالكذب وهو شيخه

(١) المستدرك مع التلخيص (٣/ ١٣٦).

(٢) ميزان الاعتدال (٥/ ٣٠٩).

(٣) المستدرك (٣/ ١٤٠) وقال الذهبي: بل موضوع على سريج.

أبو بكر بن أبي دارم مما يبين وهمه ﷺ، ثم قل لي بربك: متى كان مستدرك الحاكم صحيحًا كما سماه الموسوي؟! ولكن صدق من قال: إن الرافضة أجهل الناس!!

وقول هذا المتعالم: «**رواه كثير من أصحاب السنن**» جهل فاضح، وكأن أصحاب السنن بالمئات حتى يعجز عن ذكرهم، ولكنها صفاقة الوجه من هذا المعثار، الذي نَصَّب نفسه راعيًا للقطعان الضالة.

١٥- قال الموسوي [٤٨/ ١٧١]: «**وممن اعترف بأن عليًا هو الجامع لأسرار الأنبياء أجمعين شيخ العرفاء محيي الدين بن العربي، فيما نقله عنه العارف الشعراني..**» هذا ما هذاه الموسوي وصدق القائل:

وبقيت في خلف يزكي بعضهم بعضًا ليدفع معور عن معور

فإن الموسوي يزكي ضلالات ابن عربي التي ملأ بها كتبه، مثل (فصوص الحكم) و(الفتوحات المكية) والتي وافقت هوى هذا الرافضي عبد الحسين وضلاله؛ فإن ابن عربي كان يقول: إن الأولياء أفضل من الأنبياء، وأن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء، ولأن عليًا ليس نبيًا بل هو ولي، كان أفضل من الأنبياء.

وهؤلاء كلهم إخوان الضلالة، وإخوان الشياطين يحتج بعضهم بكلام بعض ويزين بعضهم لبعض ضلالهم وكفرهم وصدق الله إذ يقول: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ ثم بيّن من هم الذين يستمعون لهم ويستجيبون فقال: ﴿وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ﴾ [الأنعام:١١٢-١١٣].

١٦- قال البائس في هامش [٥٠/ ١٧٦]: «**وحسبك حجة على أن عليًا كنفس رسول**

الله آية المباهلة على ما فصّله الرازي في معناها من تفسيره الكبير..» وهذا فيه غش بل كذب وافتراء على الرازي رحمه الله، فقد نقل الرازي في تفسير آية المباهلة[1] عن رجل رافضي اسمه محمود بن الحسن الحمصي كان يسكن الري، حيث زعم هذا الرافضي أفضلية علي على سائر الأنبياء ماعدا محمدًا ﷺ، واستدل الرافضي هذا في ضمن ما استدل به بهذه الآية: ﴿وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾ [آل عمران:٦١] ثم رد عليه الرازي قوله هذا وفنّده، فهو إذًا من قول هذا الرافضي لا من قول الرازي، لكن هذا الدجال الماكر عبد الحسين ليس أحسن حالًا من صاحبه محمود هذا، إذ كذب على الرازي ونسب الاستدلال والقول إليه، ونحن نقول للشيعة: أهذا إمامكم؟ أبمثل هذا الغش والمكر بل والكذب يصبح الرجل عندكم إمامًا وآية من آيات الله؟! لئن كان الأمر كذلك فأفٍّ لكم من طائفة. وإلاّ فلتتبرؤوا من عبد الحسين هذا وأفعاله.

١٧- قال الموسوي عن سبب نزول قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌ﴾ [المعارج:١] وادعائه نزولها في الحارث بن النعمان الفهري لمّا أنكر ولاية علي: «**وقد أرسله جماعة من أعلام أهل السنة إرسال المسلمات**» وقال في الهامش [٥٦/ ١٩٠]: «**فراجع ما نقله الحلبي من أخبار حجة الوداع في سيرته المعروفة..**» هذا ما قاله، مع أن الحلبي قد نص على كذب هذه القصة وبطلانها في سيرته حيث قال: «كَذِب»[2] وقوله: «**إرسال المسلمات**»، صرير باب وطنين ذباب، فأين هؤلاء الأعلام؟ هَلَّا سمى لنا واحدًا منهم؟! والحقائق لا تبطلها الشقاشق.

١٨- قال الموسوي في المراجعة [٧٤/ ٢٢٧] وهو يحاول الطعن فيمن سمّاها الله تعالى أم المؤمنين فلم يرض هو وقومه بذلك، وذلك عند نقله لروايتها رضي الله عنها سياق وفاته ﷺ كما

---

(١) تفسير الرازي (٨/ ٨١).

(٢) السيرة الحلبية (٣/ ٣٠٩).

أخرجها البخاري عنها: (...**فخرج وهو بين رجلين... بين عباس بن عبد المطلب وبين رجل آخر... فقال لي ابن عباس: هل تدري من الرجل الآخر الذي لم تسم عائشة؟.. هو علي**) فهذه رواية صحيحة، لا غبار عليها، وليس فيها ما يريح هذا الرافضي من الطعن بعائشة، لكن وقعت له زيادة فيها بعض ما يصبوا إليه، وقد أخرجها ابن سعد في طبقاته[1] وفيها قول ابن عباس: (**إن عائشة لا تطيب له نفساً بخير**) يعني علياً، وعقب عليها الموسوي في الهامش بثلاث مغالطات:

١- زعمه أن أصحاب السنن أخرجوها، وليس الأمر كذلك، فليس هي عند أحد من أصحاب السنن، فيا لله ما أقصر حبل الكذب!!

٢- قوله: «**ورجال هذا السند كلهم حجج**» وما يدري هذا البليد أن مجرد عدالة الرواة لا تكفي لصحة الإسناد دون بقية الشروط؛ فهذه زيادة شاذة تفرد بها معمر ويونس عن الزهري دون بقية الرواة عن الزهري.

٣- اتهامه للإمام البخاري بقوله: «..**تركها البخاري واكتفى بما قبلها من الحديث جريًا على عادته في أمثال ذلك**» فيا عجبًا من بيت الكذب والخديعة، يظن أن الناس كلهم مثله ومثل قومه، مع أن هذا المدعو عبد الحسين من أكثر الناس فعلًا لذلك كما مر بنا، وما يدري حاطب الليل ومن يظن كل مدور رغيف عن البخاري وشرطه في صحيحه أو عن رجال الصحيح، ومن نظر في الكافي الذي يعادل عند الرافضة صحيح البخاري عندنا أدرك نعمة العقل قبل نعمة العلم!!

١٩- قال الموسوي في المراجعة [٨١/ ٢٤٣]: «**ومن المعلوم بحكم الضرورة من**

---

(١) الطبقات الكبرى (٢/ ٢٩).

أخبارهم، أن أهل بيت النبوة وموضع الرسالة، لم يحضر البيعة منهم أحد قط، وقد تخلفوا عنها في بيت علي ومعهم سلمان... فكيف يتم الإجماع -يعني على الصدّيق- مع تخلف هؤلاء كلهم» لاشك أن كل من قرأ كلامه هذا، وكان عنده أدنى علم بالسيرة جزم بأحد أمرين: إما بأنه من أجهل الناس بأخبار الصحابة، والرافضة كلهم كذلك؛ فإنه ليس لهم عناية بسيرة النبي ﷺ لعلمهم مدى التلازم بين الرسول وأصحابه، أو أنه من أجرأ الناس على الكذب، وهذا الرافضي وأمثاله من شيوخ الرافضة ينقلون ما في كتب أسلافهم من غير تثبت وتحر للحق، الذين هم أبعد الناس عنه، بل ما وجدوه يوافق أهواءهم صدّقوه وأخذوا به وما خالف أهواءهم كذبوه وطرحوه، وكل هؤلاء الذين عدهم أنهم تخلفوا عن بيعة الصديق فذلك كذب عليهم.

ولو كان صادقًا لصرح بحجته في ذلك، ولكنه لم يستطع حتى من كتب الواهيات، وكذب في ادعائه أنه لم يبايع أحد من أهل البيت أبا بكر رضي الله عنه، وقد علم أن بيعة الصديق لم يتخلف عنها إلا سعد بن عبادة رضي الله عنه، ثم ذكر هذا الموسوي ما في الصحيحين من بيعة علي لأبي بكر بعد ستة أشهر من وفاة الرسول ﷺ زاعمًا أنه لم يبايع قبلها، وأجرأ من ذلك ادعاؤه أنه لم يبايع حتى اضطرته المصلحة الإسلامية العامة في تلك الظروف الحرجة، وهو ادعاء لا يعجز عن مثله أي كاذب أو دجال، لكن أمره يفتضح حين لا يذكر سنده في ذلك فيُضرب بقوله عرض الحائط، وقد أخرج البيهقي[١] بسند صحيح بيعة علي لأبي بكر في اليوم الأول أو الثاني.

❊ ❊ ❊

(١) البداية والنهاية (٦/ ٣٠٦) وعزاه للبيهقي.

الفصل الثاني

المواضـع التـي فيهـا تغيـير في النقـل

وهي المواضع التي ينقل فيها شيئًا هو موجود فعلًا، لكنه يغيّر في العبارات ويبدل فيها، وهو نوع من الكذب.

١- قال الموسوي في المراجعة [١٢/ ٤٥]: «**وفي جميل بلائهم وجلال عنائهم قال الله تعالى:** ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ﴾ [البقرة:٢٠٧] الآية» وقال في الهامش: «**أخرج الحاكم.. من المستدرك عن ابن عباس قال: شرى علي نفسه ولبس ثوب النبي... الحديث، وقد صرح الحاكم بصحته على شرط الشيخين وإن لم يخرجاه، واعترف بذلك الذهبي في تلخيص المستدرك..**» هذا ما أرغى به وأزبد هذا الكذاب؛ فإن الحاكم لم يقل: صحيح على شرط الشيخين، بل قال[1]: «صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي، نعم. لكن ليس على شرط الشيخين، وأهل الجهل لا يفرقون بين صحيح الإسناد وبين صحيح على شرط الشيخين، فالثاني منهما أعلى مرتبة وأقوى صحة، ومع ذلك فلا يفرح به؛ فإنه ضعيف، والمهم هنا بيان ما في كتاب الموسوي من الطامات وأنواع التخرصات وما في أمانته من البلايا والخيانات.

٢- قال الموسوي في ترجمة إسماعيل بن خليفة الملائي [١٦/ ٥٤]: «**وحسَّن أبو حاتم حديثه**» هذا ما قاله الزّعاق وكذب؛ فإن عبارة أبي حاتم عن إسماعيل هذا، نصّها: «لا يحتج به، وهو حسن الحديث»[2] فتصرف هذا اللص المتبرقع بعبارة أبي حاتم كما يحلو له.

---

(١) المستدرك مع التلخيص (٣/ ١٤٣).

(٢) ميزان الاعتدال (٧/ ٣٢٧)، التهذيب (١/ ١٤٩).

٣- قال الموسوي في ترجمة عمار بن زريق [١٦/ ٩٧]: «**عده السليماني من الرافضة كما نص عليه الذهبي في أحوال عمار من الميزان**» والذي عند الذهبي في الميزان قوله: «ما رأيت لأحد فيه تليينًا إلا قول السليماني: إنه من الرافضة، فالله أعلم بصحة ذلك»[1] هذا ما أخفاه الموسوي محاولًا التلبيس على القراء، وبالمقارنة بين العبارتين يظهر لك مدى أمانة الموسوي الذي حاول الإيهام بموافقة الذهبي له في ذلك، وهو خلاف الحق الواقع.

٤- وما زال الموسوي يكذب ويكذب، حتى يتعرى أمام قومه الذين اتخذوه إمامًا؛ فاعتبروا يا أولي الألباب:

فقد قال في ترجمة عمار بن معاوية [١٦/ ٩٧]: «**وأنه ما أعلم أحدًا تكلم فيه إلا العقيلي، وأنه لا مغمز فيه إلا التشيع**» وكلام الموسوي في عمار فيه من المبالغة ما لا يخفى، إضافة إلى كذبه على العقيلي بأنه غمز عمارًا لتشيعه، وهو خلاف الحق، إذ بيّن الذهبي في الميزان هذا الأمر فقال: «سأله أبو بكر بن عياش: أسمعت من سعيد بن جبير؟ قال: لا»[2] فغمزه العقيلي لانقطاع روايته عن سعيد لا غير، لا كما قال الموسوي، ولكنه التحكّم المحض وتوجيه الكلام حسب ما يشتهي!

٥- في المراجعة [٣٤/ ١٤١-١٤٢] زَوَّر الرافضي وحرّف قول الحاكم على حديث تسمية علي رضي الله عنه بنيه كأسماء بني هارون، حيث نقل عن الحاكم تصحيحه على شرط الشيخين، وهو كذب واضح؛ إذ أن الحاكم اكتفى بقوله: «صحيح الإسناد»[3] ولم يقل صحيح على شرط الشيخين ولا أحدهما، مع ما في إسناده من العلل التي لا يعرفها الموسوي ولا قومه، (والمرء عدو لما جهل).

---

(١) ميزان الاعتدال (٥/ ١٩٩).

(٢) المصدر السابق (٥/ ٢٠٦).

(٣) المستدرك (٣/ ١٨٣).

٦- لم يستح هذا الموسوي المفتري من الكذب عندما قال عن حديث ابن عمر: (**أنت أخي في الدنيا والآخرة**) - يعني عليًا- فقال في هامش [٣٤ / ١٤٢]: «**أخرجه الحاكم... عن ابن عمر من طريقين صحيحين على شرط الشيخين**» وزاد عليها: «**وأخرجه الذهبي في تلخيصه مسلمًا بصحته**» مع أن الذهبي قد عقّب على هذا الحديث بطريقيه فقال: «جُمَيع اتهم، والكاهلي هالك»[١] هذا ما تطاول به هذا المغبون فارتقى مرتقىً لا يحسنه! ولينظر الشيعة إلى إمامهم هذا عبد الحسين شرف الدين -وما هو بشرف للدين- وما يمارسه من كذب ثم ليحكموا بأنفسهم، وقد حكم الألباني على هذا الحديث بالوضع في الضعيفة حديث رقم (٣٥١) فانظره غير مأمور.

٧- قال الموسوي [٣٤/ ١٤٢-١٤٣]: «**ولما زفت سيدة النساء إلى كفئها سيد العترة قال النبي صلى الله عليه وآله: يا أم أيمن ادعي لي أخي..**» وقال في الهامش: «**وأخرجه الذهبي في تلخيصه مسلمًا بصحته**» وهذا كذب فقد رده الذهبي بقوله: «ولكن الحديث غلط؛ لأن أسماء كانت ليلة زفاف فاطمة بالحبشة»[٢] فأين تسليم الذهبي بصحته؟ ولكنه الهذيان البارد الذي لا يُروّج إلّا على قومه!

٨- ما زلنا مع الموسوي نفتش عن قمله بين شعراته، حتى يتبين العوار وينزاح الستار عن هذا البوق المشوه، فقد ساق حديث أبي ذر: (..**ومن أطاع عليا فقد أطاعني، ومن عصى عليًا فقد عصاني**) وقد كذب عبد الحسين هذا بادعائه تصحيح الحاكم والذهبي للحديث بقوله [٤٨/ ١٦٦ - ١٦٧]: «**وصرح كل منهما بصحته على شرط الشيخين**» بل قال الحاكم: «صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي[٣]، وأهل العلم يفرقون بين هذا وبين الصحة على شرط

(١) المستدرك مع التلخيص (٣/ ١٦).
(٢) المصدر السابق (٣/ ١٧٣).
(٣) المصدر السابق (٣/ ١٣١).

الشيخين بخلاف أهل الجهل، ومع ذلك فالحديث ضعيف فلا يفرح به، ومقصودنا هنا بيان كذب المفتري في خيانته لشرف العلم وأمانته.

٩- ساق الموسوي في المراجعة [٤٨/ ١٦٧] حديث أم سلمة: (**من سب عليًا فقد سبني**) وادّعى فيه على الحاكم فكذب بقوله: «**وصححه على شرط الشيخين**» نعم أخرجه الحاكم[١] لكن ليس على شرط الشيخين كما حاول التمويه به عبد الحسين!

١٠- حذف الموسوي وكذب، والشيء من معدنه لا يستغرب! فقد كتب في هامش [٤٨/ ١٦٨] في سياق قصة يحيى بن معين وأبو الأزهر راوي الحديث عن عبد الرزاق: (**يا علي، أنت سيد في الدنيا، وسيد في الآخرة...**) قال الموسوي عن يحيى أنه قال: «**أين هذا الكتاب النيسابوري...**» والثابت عن ابن معين كما رواه الخطيب في التاريخ ونقله عنه الحافظ في التهذيب[٢] وأخرجه الحاكم كذلك أنه قال: «من هذا الكذاب النيسابوري الذي يحدّث عن عبد الرزاق بهذا الحديث؟!» وفعل الموسوي تحريف مقصود، وواضح أن القول الثابت عن ابن معين فيه تكذيب صريح لهذا الحديث، وهو ما لاحظه عبد الحسين فعمد إلى تغييره. ثم تمادى هذا الرعديد في غيه، فقد كذب في نفس الهامش، حيث اقتطع النص اقتطاعًا مخلًا وفاحشًا؛ فإن في آخر هذه القصة قول ابن معين لأبي الأزهر: «أما إنك لست بكذاب، وتعجب من سلامته وقال: الذنب لغيرك في هذا الحديث» وهذا تأكيد من ابن معين على كذب الحديث، وأنه بعد معرفته لصدق الراوي عن عبد الرزاق لم يتغير حكمه بوضع الحديث وكذبه، في حين اكتفى هذا الموسوي في لفظ القصة التي ساقها بقوله: «**فصدّقه يحيى بن معين واعتذر إليه**» موهمًا تصديق ابن معين لهذا الحديث وتصحيحه له.

---

(١) المصدر السابق (٣/ ١٣٠).

(٢) التهذيب (١/ ١٤)، المستدرك (٣/ ١٣٨).

١١- قال الخشبي في المراجعة [٥٤/ ١٧٧] عن حديث زيد بن أرقم عند الطبراني وهو حديث الغدير: «**بسند مجمع على صحته**» وبادعائه تصحيح ابن حجر له في الهامش، وكل ما في الأمر أن ابن حجر ساق في الصواعق حديث الغدير عمومًا -وليس لفظ الطبراني- وصرح بصحته(١) ولكنه لم يذكر هذا اللفظ ولا قريبًا منه، ولم يشر إليه أبدًا، فاستغل ذلك هذا المخادع عبد الحسين لخداعه وغشه عامله الله بها يستحق، والرافضة عمومًا وعبد الحسين مثالًا لهم يزيدون في الأحاديث الصحيحة وينقصون منها تحقيقًا لشهواتهم وإضلالًا لعوامهم وترويجًا لمذهبهم.

١٢- اتهم هذا السلولي عائشة ﵂ بأنها صاحبة هوى، داعيًا إلى طرح العاطفة جانبًا والتحلل من القيود والعاطفة وإعادة النظر في سيرتها، ولو أن هذا الكلام من غيره عن غيرها لكان ربما للكلام وزنٌ، ولكن من رافضي سبّاب، قومه أعداء الصحابة وأفراخ المجوس فالكلام له معنى آخر، بل آخر الناس كلامًا عن التحلل من قيود التقليد والعاطفة هم الرافضة هؤلاء، فقد أشار في هامش [٦٧/ ٢٣٢] إلى ما ذُكر في نهج البلاغة وشرحه لابن أبي الحديد مما افترته الرافضة على عائشة ﵂ من معاداتها لعثمان وعلي وفاطمة والحسن والحسين ﵃، ونحن نتحداهم بكشف إسناد صحيح لأيٍّ من تلك السخافات والافتراءات المنسوبة إلى علي وغيره، فأين الحجة في ذلك على أهل السنة يا جهال؟! هذا مع أن من رجع إلى شرح نهج البلاغة في بعض المواضع التي أشار إليها وجد أن ابن أبي الحديد يقرر براءة عائشة ﵂ مما قذفت به أولًا، ثم جعل سبب الجفاء بينها وبين فاطمة ﵂ سببًا طبيعيًا فقال: «ومن المعلوم أن ابنة الرجل إذا ماتت أمها وتزوج أبوها الأخرى كان بين الابنة وبين المرأة كدر، وهذا لابد منه...» إلى أن قال: «ثم اتفق أن رسول الله صلى الله

---

(١) الصواعق المحرقة (١/ ١٠٦).

عليه وآله مال إليها وأحبها فازداد ما عند فاطمة بحسب زيادة ميله...» فهذا كلام أحد فرسانهم وأئمتهم، فيه إقرار بمكانة عائشة من قلب رسول الله ﷺ وتبرئته لها من عداوة فاطمة، وأن سبب الجفاء التسابق لنيل محبة الرسول ﷺ فلتقطع ألسنة مثل هذا الدجال عبد الحسين، وكأني بالقوم يقولون إذا قرأوا مثل هذا الكلام أنه تقية، فهذا الأمر عندهم قانون مستقر وأصل مستمر.

١٣- جاء الموسوي بما يزعم فيه انتقاص عمر رضي الله عنه عندما قال [٧٦/ ٢٣٥]: «**وكان عمر بن الخطاب إذا سئل عن شيء يتعلق ببعض هذه الشؤون** -يعني موت النبي ﷺ- **لا يقول غير: سلوا عليًا؛ لكونه هو القائم بها، فعن جابر بن عبد الله الأنصاري، أن كعب الأحبار سأل عمر فقال: ما كان...**» الحديث، وهو حديث واهٍ إن لم يكن موضوعًا، والذي يهمنا هنا هو فضح هذا الموسوي الكذاب الذي ضاق صدره من عمر رضي الله عنه فليمت بغيضه أو ليشرب من البحر، عندما حذف قول كعب لعمر: (يا أمير المؤمنين) ومن راجع نص الرواية عند ابن سعد[1] أو في الكنز[2] وهما اللذان أشار إليهما الموسوي في هامشه، علم أن نص الرواية فيه خطاب كعب لعمر بلقب أمير المؤمنين، ولكن هذا الضال المبتدع حين نقلها حذف هذه العبارة من أولها، وهذا يدلل على مقدار بغضه لعمر وأنه لا يستطيع أن يذكره بهذا اللقب حتى في رواية هي حجة له فيما يزعم، وهذا من تمام هروب الشيطان وأعوانه من عمر كما أخبر النبي ﷺ، وليس فعله إلا دليلًا على كونه من أعوان الشيطان أولًا، وعلى انعدام الأمانة في نقله ثانيًا، والتي كررها كذلك حين كتم تضعيف صاحب الكنز لهذا الحديث مع أنه عزاه إليه، إذ قال صاحب الكنز في تخريجه: (ابن سعد وسنده

(١) الطبقات الكبرى (٢/ ٢٠١).

(٢) كنز العمال (١٨٧٨٩).

ضعيف) فكتم ذلك الموسوي وهو ما يليق بحاله ومقامه، عامله الله بما يستحق.

١٤- تردّى عبد الحسين في الهاوية أكثر فاتهم عائشة بأنها ممن بهتت مارية واتهمتها بالفاحشة فقال [٧٦/ ٢٣٢]: «**وحسبك مثالًا لهذا ما أيدته -نزولًا على حكم العاطفة من إفك أهل الزور- إذ قالوا -بهتانًا وعدوانًا في السيدة مارية وولدها إبراهيم عليه السلام - ما قالوا، حتى برأهما الله عز وجل من ظلمهم براءة -على يد أمير المؤمنين- محسوسة ملموسة..**» مستندًا في هذا على ما أخرجه الحاكم في مستدركه[1] من أن مارية رضي الله عنها قد اتهمت بابن عم لها، وأن عائشة كانت ممن أيد ذلك وروجته، ومن كان عنده أدنى حظ من علم الأسانيد- لا مثل هذا الخرف عبد الحسين- ورجع إلى المستدرك فإنه يعلم سقوط هذا الخبر وعدم صحته؛ ففي إسناده سليمان بن الأرقم وهو ضعيف بالاتفاق[2] فلا يلتفت إلى أحاديث هؤلاء المتروكين إلا من ترك هدى الله وأقبل على خطوات الشيطان مثل خصمنا الموسوي، والعاقل يترك ما لا يحسنه، وليس في الخبر أن براءتها كانت على يد علي كما زعم الموسوي، فسبحان الذي أعمى البصائر كما أعمى الأبصار!!

١٥- أخفى عبد الحسين ولا تعجب ممن عبّد نفسه لغير الله عندما عزا في هامش [٧٦/ ٢٣٥] حديث ابن عباس في رده على عروة بن الزبير: (**...والله توفى رسول الله وأنه لمستند إلى صدر علي، وهو الذي غسله...**) الحديث، إلى ابن سعد[3] وكنز العمال، وقد ذكره صاحب الكنز وقال: «وسنده ضعيف»[4] فأخفى عبد الحسين هذا التضعيف، مع أن في

---

(١) المستدرك (٤/ ٤١).

(٢) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٧٩)، التهذيب (٢/ ٨٣)، المجروحين (١/ ٤١٣).

(٣) الطبقات الكبرى (٢/ ٢٠٢).

(٤) كنز العمال (١٨٧٩١).

ذلك قصورًا من صاحب الكنز إذ هو واهٍ جدًا إن لم يكن موضوعًا؛ ففي إسناده الواقدي[1] ومن لا يعرف، فانظر إلى قائد القطعان الضائعة كيف يكذب ويشتم ويطعن ويصحح الضعيف ويضعف الصحيح ويوثق بالهوى ويضعف الثقات، في قائمة سوء طويلة يصان عنها العقلاء، وما زال قومه يعدون كتابه مرجعًا محترمًا، وحقُّه أن تلف به الأحذية، بعد ما عرفنا حال الكاتب والكتاب، ولا كرامة لباطل.

١٦- ما زال هذا البليد يدس أنفه في العلم، والعلم منه بريء، ويا ليته قارع الحجة بالحجة، ولكنه خفاش ظلام يكذب ثم يهرب في دعاوى مجردة من الدليل يمليها عليه شيطانه، حيث زعم في هامش [٨٢/ ٢٤٩] أن: «**تهديدهم علياً بالتحريق ثابت بالتواتر القطعي، وحسبك ما ذكره الإمام ابن قتيبة..**» إلى أن قال: «**والشهرستاني نقلًا عن النظام عند ذكره الفرقة النظامية من كتاب الملل والنحل**» وقد ذكر الشهرستاني ذلك فعلًا (١/ ٧٢) عن النظام في المسألة الحادية عشرة من المسائل التي انفرد بها عن المعتزلة، وهي ميله إلى الرفض ووقيعته في كبار الصحابة ثم ساق له الشهرستاني بعضًا من أباطيله وافتراءاته تلك، ومنها افتراؤه على عمر بأنه هددهم بإحراق بيت علي، ثم قال الشهرستاني (١/ ٧٢): «إلى غير ذلك من الوقيعة الفاحشة في الصحابة ﷺ» فهذا يوضح لكل ذي عقل أن الشهرستاني لم يقر تلك الحادثة الباطلة بل نقل افتراءات النظام ثم استنكرها كلها، فمن أراد الإيهام بأن الشهرستاني أقر بتلك الحادثة المفتراة هل يشك أحد في كذبه ودجله؟! فقل لي بربك: كيف يوثق به بعد ذلك؟ وأين قرّاؤه ليقفوا على حقيقة شيخهم؟! ولكنه الحجر على العقول الذي يمارسه هؤلاء على أتباعهم! فالحمد الله الذي ردَّ هذا الرافضي إلى المعتزلة ونظمه في سلكهم فجمع الشر من أطرافه!!

---

(١) ميزان الاعتدال (٦/ ٢٧٣)، المجروحين (٢/ ٣٠٣)، التهذيب (٣/ ٦٥٦).

١٧- قام الموسوي الأفّاك بالتحريف حيث قال [٨٦/ ٢٥٥]: «**منهم من يقول قرّبوا يكتب لكم النبي كتابًا لن تضلّوا بعده، ومنهم من يقول ما قاله عمر -أي يقول- هجر رسول الله**» وهذا والله هو الغاية في الغش والتدليس؛ فإن من راجع روايات تلك الحادثة علم أن النص الذي فيه: (**ومنهم من يقول ما قاله عمر**) لم يأت إلا حين ذكروا قول عمر: (إن رسول الله ﷺ قد غلب عليه الوجع)[1] فكيف يجرؤ هذا المخادع على مثل هذا التحريف، لولا قلة حيائه وديانته وعواره، وقديمًا قيل: (**إن لم تستح فاصنع ما شئت**).

❊ ❊ ❊

(١) رواه البخاري في مواضع من صحيحه، منها: كتاب العلم (ح:١١٤)، الجهاد والسير (ح:٣٠٥٣)، الجزية والموادعة (ح:٣١٦٨)، المغازي (ح:٤٤٣١) (ح:٤٤٣٢)، المرضى (ح:٥٦٦٩)، الاعتصام (ح:٧٣٦٦).

الفصل الثالث

المواضــع التــي فيهــا بتر للنقــل

وهي المواضع التي يقتطع من النقولات ما لا يصح اقتطاعه؛ لأن فيه ما هو دليل عليه، فيقدم على حذفه واقتطاعه حتى من الآيات.

١- قال الموسوي في المراجعة [٦/ ٢١]: «**وخطب الإمام المجتبى أبو محمد الحسن السبط سيّد شباب أهل الجنة فقال: (اتقوا الله فينا؛ فإنا أمراؤكم)**» وقد اختصر الموسوي نص الخطبة اختصارًا سيئًا؛ فقد قال الحسن: (**يا أهل العراق! اتقوا الله فينا، فإنا أمراؤكم وضيفانكم..**) لكن الموسوي تصرف في النص بما يوافق هواه موهمًا أن الحسن قال ذلك على وجه العموم، وهذا القول منه موجه إلى أهل العراق وهم شيعته عندما حاولوا قتله وليس موجهًا إلى الكل، وقوله: (**أمراؤكم**) باعتبار أنه أمير عليهم، وهو يصح من كل أمير على قوم، هذا كله على فرض ثبوت ذلك، إذ لم يبينه ابن حجر في الصواعق ولم يذكر إسناده[1]، فانظر إلى الموسوي كيف يروّج بضاعته بالكذب ليوهم قومه صحة مذهبهم، فيا لله كم ضلوا وأضلوا!!

٢- ذكر الموسوي في المراجعة [١٠/ ٣٢] حديث: (**معرفة آل محمد براءة من النار، وحب آل محمد جواز على الصراط...**) وقال في الهامش: «**أورده القاضي عياض في الفصل الذي عقده لبيان أن من توقيره وبرّه صلى الله عليه وآله برّ آله وذريته**» فانظر إلى انعدام

---

(١) الصواعق المحرقة (٢/ ٤١٠).

الأمانة في نقل الموسوي لعبارة القاضي عياض، حيث أن عبارته لها تتمة لا يصح عند العقلاء إغفالها وهو قوله: «...وأمهات المؤمنين أزواجه»[1] عقب العبارة التي نقلها مباشرة، فتصرف الموسوي كما يحلو له بكلام الرجل الأمر الذي لا يخطر ببال أحد أن مؤلفًا يحترم نفسه يفعل مثل هذا، فهل مثل هذا يؤتمن بعد ذلك في نقله؟ وهذا عندهم من كبارهم وأئمتهم!!

٣- في هذيان بارد لا يقدم عليه إلا كل جاهل، قال الموسوي في معرض استدلاله بالحجج من الكتاب فيما نزل في العترة [١٢/ ٤٠]: «**ولا غرو؛ فإن ولايتهم لمّا بعث الله به الأنبياء وأقام عليه الحجج والأوصياء، كما جاء في تفسير قوله تعالى:** ﴿ وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ ﴾ » فما أفسد استدلاله وما أثقل عقله! فهو يقتطع من النصوص ما يريده ويذر الباقي ويحرِّف بذلك كلام الله، ولا أجد له مثالًا إلا كالذي يحتج على ترك الصلاة بقوله تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴿٤﴾ ﴾ [الماعون:٤] ولا يكمل الآية، وإليك تمام الآية التي استدل بها، قال تعالى: ﴿ وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴿٤٥﴾ ﴾ [الزخرف:٤٥] فهذا هو تمام الآية، وفيه بيان المراد من السؤال، ألا وهو القضية العظمى التي بعث الله من أجلها الرسل وأنزل الكتب وخلق الجنة والنار وشرع الجهاد واستحلت بها الدماء والأموال وانقسم الناس إلى شقي وسعيد ألا وهي عبادة الله وحده، لكن هذا الرجل يحرفها ويجعلها في موالاة علي وأهل البيت ﴿عليهم السلام﴾، فأين هذا من هذا؟!!

٤- تصرف هذا الغبي الغوي في كلام ابن حجر حيث قال [١٢/ ٤١]: «**وما كان الله ليعذبهم، وهم أمان أهل الأرض ووسيلتهم إليه**» وقد تعمَّد في الهامش عدم نقل كلام ابن

---

(١) الشفا (٢/ ٤٦).

حجر بنصه، بل تصرف فيه بما يهواه حيث قال: «**راجع من الصواعق المحرقة لابن حجر تفسير قوله تعالى:** ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [الأنفال:٣٣] **وهي الآية السابعة من آيات فضلهم التي أوردها في الباب (١١) من ذلك الكتاب تجد الاعتراف بما قلناه**» وإليك كلام ابن حجر في نفس الموضع الذي ذكره صاحب المراجعات: «وفي ذلك أحاديث كثيرة يأتي بعضها ومنها: (**النجوم أمان لأهل السماء وأهل بيتي أمان لأمتي**) أخرجه جماعة كلهم بسند ضعيف، وفي رواية ضعيفة أيضا: (**أهل بيتي أمان لأهل الأرض**)»[1]، فانظر عافاك الله مستوى الأمانة عند هذا الموسوي!

٥- قال الموسوي في المراجعة [١٢/ ٤١]: «**فهم الناس المحسودون الذين قال الله فيهم:** ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ **وهم الراسخون في العلم الذين قال:** ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾» انظر إلى تخبط الموسوي في تقطيعه الآية واستشهاده ببعضها دون بعض، فتمام الآية الثانية: ﴿ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾ [آل عمران:٧] وسياقها معلوم، وأين الدليل على تخصيصها بأهل البيت دون غيرهم ولفظها عام؟! والآية الأولى أتبعها الله سبحانه بذكر نعمته على آل إبراهيم وتمامها: ﴿ فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا ﴿٥٤﴾ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَمِنْهُم مَّن صَدَّ عَنْهُ ۚ وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا ﴿٥٥﴾ ﴾ [سورة النساء] فإن كان يدّعي أن آل إبراهيم هنا هم أهل البيت فقد نغص عليه قوله تعالى: ﴿ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَمِنْهُم مَّن صَدَّ عَنْهُ ﴾ [النساء:٥٥] مما يقتضي شمولها لهم جميعًا، ثم إن آل إبراهيم يشمل حتى اليهود فما يقول في ذلك؟!

٦- ما زال الموسوي يظهر قدره في الفهم ويفصح عن مبلغه من العلم عندما قال في

---

(١) الصواعق المحرقة (٢/ ٤٤٥).

المراجعة [١٢/ ٤٧]: «**وهم ذوو الحق الذي صدع القرآن بإيتائه:** ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ﴾ **وذوو الخمس الذي لا تبرأ الذمة إلا بأدائه:** ﴿ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ **وأولو الفيء:** ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ » فما أفسد احتجاجه بهذه الآيات! وما أدله على جهله! فما علاقة الخمس والفيء بالإمامة والتقديم على الناس؟! وهذه الآيات بإمكان المساكين والفقراء واليتامى وأبناء السبيل أن يحتجوا بها أيضًا على أفضليتهم وعلى أحقيتهم بالإمامة؛ لأن لهم نصيبًا في كل الآيات، فهل يمكن أن يقبل هذا عاقل؟! فقد قال الله في الآية الأولى:﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴿٢٦﴾ ﴾ [الإسراء:٢٦]، ومثلها الآية (٣٨) من سورة الروم، أما الآية الثانية فقد قال تعالى: ﴿ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [الأنفال:٤١] فما بال اليتامى والمساكين وابن السبيل حتى أخرجهم الموسوي منها؟! والآية الثالثة: ﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [الحشر:٧] فانظر إلى فعل هذا الموسوي كيف يحرِّف النصوص بتقطيعها، وأخذه منها ما يظن أنه يؤيد قوله وتركه لما سوى ذلك! فأين الدقة والأمانة حتى مع آيات الكتاب العزيز؟! وهل مثل هذا يعد إمامًا يقتدى به ويوثق بقوله؟!

٧- نقل الموسوي عند قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴿١٣٠﴾ ﴾ [الصافات:١٣٠] في هامش المراجعة [١٢/ ٤٧] عن ابن حجر صاحب الصواعق قوله: «**هذه هي الآية الثالثة من الآيات التي أوردها ابن حجر في الباب (١١) من صواعقه، ونقل أن جماعة من المفسرين نقلوا عن ابن عباس القول: بأن المراد بها السلام على آل محمد، قال ابن حجر: وكذا قال الكلبي، إلى أن قال: وذكر الفخر الرازي أن آل البيت يساوونه في خمسة أشياء...**» ولبيان

كذبه نقول: أما ما نقله عن ابن حجر فقد اقتطع من كلامه ما يفيده وترك الباقي كعادته في التلاعب بالنصوص حسب ما يشتهي، فتتمة كلام ابن حجر من الصواعق: «..لكن أكثر المفسرين على أن المراد إلياس عليه السلام وهو قضية السياق»[1] فالحمد لله الذي أزاح الستار وأظهر عوار الموسوي وظلماته.

٨- لم يكن الموسوي أمينًا في نقله كعادته، حيث ذكر في معرض استدلاله بآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب:٥٦] الآية، قال الموسوي [١٢/ ٤٧]: «**ولذا عدّها العلماء من الآيات النازلة فيهم، حتى عدّها ابن حجر في الباب (١١) من صواعقه في آياتهم**» وحتى يظهر لك خيانة هذا المشاغب، فإن كلام ابن حجر الذي أشار إليه في المتن والهامش يرد عليه، فقد شمل ابن حجر أزواجه بذكر الآل، وذكر رواية الصحيحين بخصوصه، وقال: «قالوا: يا رسول الله كيف نصلي عليك؟ قال: (قولوا: اللهم صلِّ على محمد وعلى أزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم...)[2]»[3] وهو ما لم يحل عليه أيضًا في الهامش حيث اكتفى برواية كعب بن عجرة في الصحيحين، دون رواية أبي حميد الساعدي التي ذكرها ابن حجر وفيها ذكر زوجاته رضي الله عنهن، فهذه الرواية وأمثالها تجعل الموسوي يهدم كل ما بناه وادعاه من تخصيص الصلاة والسلام بآل البيت دون أزواجه الطاهرات أمهات المؤمنين: ﴿قُلْ مُوتُوا۟ بِغَيْظِكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١١٩﴾﴾ [آل عمران:١١٩].

٩- في ترجمة الحارث بن حصيرة من المراجعة [١٦/ ٦١] نقل الموسوي عبارة أبي حاتم عنه من الميزان، لكنه حذف منها شيئًا مهمًا، فقد قال أبو حاتم: «هو من الشيعة العتق،

---

(١) الصواعق المحرقة (٢/ ٤٣٦).

(٢) البخاري حديث رقم (٣٣٦٩، ٦٣٦٠) ومسلم حديث رقم (٤٠٧).

(٣) الصواعق المحرقة (٢/ ٤٣٠).

لولا الثوري روى عنه لترك» فحذف: «لولا الثوري روى عنه لترك» فبان بهذا ضعف حاله، وليس قصدنا هنا الحكم على هذا الراوي فقد أبان أهل العلم أمره، ولكن قصدنا بيان حال الموسوي، الذي لو علم ابن عدي بحاله لقال كما قال عن الحارث: «من المحترقين في التشيع»[1].

١٠- في ترجمة الحسن بن حيّ وقد ذكره الذهبي في الميزان فقال: «فيه بدعة تشيع قليل»[2] وقد نقل عبارة الذهبي هذا الموسوي [١٦/ ٦٤] لكنه حذف منها كلمة «قليل» محاولًا الإيهام بغلوه، فقل لي بربك: هل يُؤمن الموسوي على النقل فضلًا عن الكتابة بعد هذا الذي تراه؟! ولكنها اللصوصية المُعَمّمة!!

١١- نقل الموسوي في المراجعة [١٦/ ٦٧] قول ابن سعد في طبقاته عن خالد بن مخلد القطواني وحذف منها ما لا يوافقه، إذ قال ابن سعد عنه: «وكان في التشيع مفرطًا كتبوا عنه ضرورة»[3] فاكتفى الموسوي من عبارة ابن سعد قوله: «**كان متشيعًا**» وهو بذلك يؤكد عدم أمانته، وخالد هذا الذي ادّعاه الموسوي أنه من شيعته قد روى له البخاري حديثًا في فضائل الزبير من حديث عثمان رضي الله عنه[4]! فهل ما زال القطواني من رجال الشيعة؟!

١٢- حذف الموسوي من ترجمة سلمة بن الفضل الأبرش ما لا يوافق هواه وأثبت ما سوى ذلك مع تصرف خائن في النقل؛ حيث حذف ما قاله العلماء في الميزان والتهذيب عنه، وأما قول أبي زرعة الذي نقله من الميزان فقد تصرف فيه هذا الموسوي تصرفًا قبيحًا؛ إذ قال

(١) ميزان الأعتدال (٢/ ١٦٧).
(٢) ميزان الأعتدال (٢/ ٢٤٥).
(٣) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٧٢).
(٤) رواه البخاري -كتاب المناقب- باب مناقب الزبير، رقم (٣٧١٧).

أبو زرعة فيما نقله الذهبي والحافظ: «كان أهل الري لا يرغبون فيه لسوء رأيه وظلم فيه»[1] فحذف الموسوي قوله: «وظلم فيه» إذ كان قاضيًا عليهم، ويبدو أنهم رأوا منه ظلمًا فكانوا يكرهونه لذلك مع ما عنده من بدعة التشيع، ولكن هذا الموسوي تحامل وتحامق فقال (١٦/ ٧١): «**بل لسوء رأيهم في شيعة أهل البيت**» وكلام الإنسان عنوان عقله، وقد أبان الموسوي قدر علمه وعقله في كتابه هذا والله الموعد.

١٣- ظلمات الموسوي في كتابه بعضها فوق بعض فلا نعجب بعد ذلك من ضلال قومه حين اتخذوا رؤوسًا جهالًا فضلوا وأضلوا، ففي ترجمة سليمان بن قَرم تصرف الموسوي فحذف قول ابن حبان الذي نقله الذهبي في الميزان والحافظ في التهذيب: «كان رافضيًا غاليًا ومع ذلك يَقْلِب الأخبار» وهذا ما لم ينقله بتمامه هذا الموسوي كعادته في التصرف بالنصوص بهواه فليس هو من أهل الأمانة في ذلك، فقد حذف في المراجعة (١٦/ ٧٣) من قول ابن حبان: «ومع ذلك كان يقلب الأخبار» فأخفى هذه العبارة ليظن القارئ أن رده لسوء معتقده فقط دون سوء حفظه وقلبه للأخبار[2] وهذا جرح مفسر مقدم على تعديل من عدّله، فكيف لو علم شيعة الموسوي ما أخفاه عنهم صاحبهم فيما نقله الذهبي في الميزان (٣/ ٣١٠) عن سليمان هذا «**قال: قلت لعبد الله بن الحسن: أفي أهل قبلتنا كفار؟ قال: نعم. الرافضة**» فهذه الرواية تبين حقيقة مذهب سليمان بما يكون أبعد عن الرافضة ومذهبهم! ولكنه المسار الرخيص للموسوي الذي لا يقيم حقًا ولا يهدم باطلًا.

١٤- في ترجمة عبد الرزاق الصنعاني من المراجعة (١٦/ ٨٥) حذف الموسوي من عبارة الذهبي التي ساقها من الميزان ردًا على تضعيف العباس بن عبد العظيم لعبد الرزاق شيئًا مهمًا ألا وهو قول الذهبي: «بل سائر الحفاظ وأئمة العلم يحتجون به إلاّ في تلك المناكير المعدودة

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٧٣)، التهذيب (٢/ ٧٦).

(٢) ميزان الاعتدال (٣/ ٣١٠)، التهذيب (٢/ ١٠٥).

في سعة ما روى»[١] وهذا تحريف صريح من الموسوي هذا العاري تمامًا من الأمانة في النقل كما أثبتنا ذلك غير مرة، وهو يظن بصنيعه هذا أن أحدًا لن يرجع إلى أصل نقله فيفتش عما نقله هذا المتهوك المتحير، بل لم يكتفِ هذا الكذاب الخائن بهذا، بل حتى القصة التي ساقها نقلًا عن الميزان[٢] في طعن عبد الرزاق بعمر بن الخطاب ﷺ، صرح الذهبي بعدم صحتها وعدم ثبوتها عنه، فأغفله هذا الموسوي عمدًا، فله من الله ما يستحق.

١٥- في ترجمة عطية بن سعد العوفي حذف الموسوي في المراجعة [١٦/ ٩١] قول ابن سعد في طبقاته الذي يشعر بتضعيفه، قال ابن سعد: «وكان ثقة وله أحاديث صالحة ومن الناس من لا يحتج به»[٣] فأخفى ذلك هذا الموسوي عمدًا لانعدام الأمانة عنده، وقلة الحياء في وجهه.

١٦- ومثله في ترجمة علي بن غراب أخفى الموسوي (١٦/ ٩٥) قول ابن سعد فيه: «صدوق وفيه ضعف»[٤] ولم يذكره في الشيعة أبدًا، فأخفى هذا كله الموسوي عمدًا.

١٧- ومثله علي بن قادم تصرف الموسوي في كلام ابن سعد واقتطع منه ما يهواه وترك الباقي، إذ قال عنه ابن سعد: «وكان ممتنعًا منكر الحديث شديد التشيع»[٥] فاكتفى الموسوي بالوصف الأخير فقط دون الوصفين الأولين، مع ذلك يسمون من يتلاعب بالنصوص إمامًا جليلًا مجتهدًا.

---

(١) ميزان الاعتدال (٤/ ٣٤٣).

(٢) المصدر السابق (٤/ ٣٤٤).

(٣) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٠٥).

(٤) المصدر السابق (٦/ ٣٦٣).

(٥) المصدر السابق (٦/ ٣٧١).

١٨- وكذلك في ترجمة فضيل بن مرزوق (١٦/ ٩٩) حذف الموسوي من عبارة الذهبي التي نقلها من الميزان جزءًا مهمًا كعادته في اقتطاع ما يوافق هواه وترك الباقي، قال الذهبي عن فضيل: (وكان معروفًا بالتشيع من غير سب)[1] فحذف الموسوي نفي السب الأمر الذي يدل على حقيقة مذهب الموسوي من محبته لسب الصحابة ﭫ، وإلا فما حمله على هذا؟

١٩- يظن الموسوي أنه بحذفه للنصوص وقطعها قد عمّى الحقيقة فلن تبصرها عين، وهو بذلك يؤكد قول سلفنا عنه وعن قومه: أنهم يكتبون ما لهم بخلاف ما هو عليهم.

وهبني قلت أن الصبح ليل أيعمى المبصرون عن الضياء

فإنه بعد سياقه لحديث ابن عباس الذي فيه على حد زعمه (بضع عشرة فضائل لعلي ليست لأحد غيره) قال الرسول ﷺ في آخر الحديث الطويل الذي ساقه: (**من كنت مولاه فعلي مولاه...**) [٢٦/ ١٢٨]، واكتفى الموسوي بالحديث إلى هنا، وهاك ما قطعه هذا الماكر؛ فإن بعد قوله: (**من كنت مولاه...**) قال ابن عباس: (**وأخبرنا الله ﷻ في القرآن الكريم أنه قد رضي عن أصحاب الشجرة فعلم ما في قلوبهم، هل حدثنا أنه سخط عليهم بعد، قال: وقال نبي الله ﷺ لعمر حين قال: ائذن لي فلأضرب عنقه قال: أو كنت فاعلًا؟ وما يدريك لعل الله قد اطلع إلى أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم**) هذا ما أقدم على حذفه هذا المفتري المجرم، مما فيه فضائل لأصحاب بدر وأصحاب الشجرة وأخصهم أبو بكر وعمر وعثمان الذي من أجله كانت تلك البيعة نصرة وانتقامًا له لمّا أشيع عنه أنه قتل رضي الله عن صحابة نبينا أجمعين، وستبقى هذه الفضائل شجىً في حلوق المبتدعين يفرح بها حُرّاس الدين ويموت بغيظها كل منافق لعين.

٢٠- ما زال الموسوي يقيم معركة في غير معترك، فهو يحارب الحق الذي رضي أن

---

(١) ميزان الاعتدال (٥/ ٤٤٠).

يغطي عينه وعقله عن قبوله، فكعادته في الانتقاء من كلام الرجال ما يوافق هواه نقل من كلام ابن عبد البر في الاستيعاب ما يفيده في هامش [٣٢ / ١٣٨] وترك الآخر، وهو تضعيف ابن عبد البر لحديث زيد بن أبي أوفى حيث قال: «إلا أن في إسناده ضعفًا»[١] فأقدم على إخفائه هذا الموسوي، كما حذف شطر حديث زيد بن أبي أوفى في كيفية المؤاخاة لا لطوله، بل لأن فيه التصريح الواضح بفضائل عظيمة لعدد من الصحابة الذين تبغضهم الرافضة وهم أبو بكر وعمر وعثمان وعبد الرحمن وطلحة والزبير ﷺ، كما في المعجم الكبير للطبراني (٥١٤٦) وغيره، فنقول لأصحاب الموسوي: إن كنتم تقولون بثبوت هذا الحديث وتحتجون به فقوموا فاطّلعوا على ما جاء فيه مما أخفاه عنكم صاحبكم الموسوي؛ لأن فيه قارعة على رؤوسكم لعل غيوم الباطل أن تنقشع عن البصائر.

٢١- ما زال الموسوي يهذي في جهالات لا تثبت أمام العلم، ففي ثنايا أحاديثه التي ساقها عن أمير المؤمنين ومُحرِقِ الغالين علي بن أبي طالب ﷺ، قال هذا المحموم في هامش حديث [٤٨/ ١٦٥]: (أنا دار الحكمة، وعلي بابها) «**أخرجه الترمذي في صحيحه، وابن جرير ونقله عنهما غير واحد من الأعلام كالمتقي الهندي... وقال ابن جرير: هذا خبر عندنا صحيح سنده... إلخ**» فقد اقتطع المخذول منه كلامًا مهمًا يبين عدم قطع ابن جرير بصحته أولًا، واحتماله التضعيف عند غيره وبيان علته ثانيًا؛ إذ قال ابن جرير: «هذا خبر صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب آخرين سقيمًا غير صحيح لعلتين...»[٢] فحذف الموسوي باقي تعليق ابن جرير على الحديث ليوهم القارئ أن ابن جرير قطع بصحته، أما الترمذي فقد

(١) الاستيعاب (١/ ٥٩٥).

(٢) تهذيب الآثار (مسند علي) (١٧٣).

ضعفه على تساهله فقال: «هذا حديث غريب منكر»[1] وكون المتقي الهندي نقله لا يعني عندنا تصحيحه، والمتقي ليس من أئمة هذا الشأن وكتابه جمع فيه الغث والسمين، فهو أشبه بالفهرس، أما قول هذا الجاهل: «**أخرجه الترمذي في صحيحه**» فمن أين للترمذي بصحيح؟! والسؤال أبلغ من الجواب!

٢٢- استدل الموسوي في المراجعة (٤٨/ ١٧٢) على أحقية علي بالخلافة بأربعين حديثًا، منها حديث أبي ذر ﷺ قال رسول الله ﷺ: (**والذي نفسي بيده إن فيكم رجلًا يقاتل الناس من بعدي على تأويل القرآن كما قاتلت المشركين على تنزيله**) نقله هذا الرافضي عبد الحسين من كنز العمال (٣٢٩٦٩) وحذف منه عمدًا قوله: (وهم يشهدون أن لا إله إلا الله) ففيها الإقرار بإيمان من نازع عليًا حتى وإن كان معتديًا عليه، وهو ما لا يرضى به -سفاهةً وحماقةً وضلالًا- هؤلاء الرافضة، فأقدم إمامهم هذا على حذفه وطمسه، واقتطعه من الحديث وهو فعل مقصود على خطى اليهود! ثم ما المانع أن يكون المعني بهذا مع علي ﷺ الصديق ﷺ؟ أوليس قد قاتل الناس على تأويل القرآن بعد منعهم الزكاة، وقوله لعمر عندما راجعه: (**والله لأقاتلن من فرّق بين الصلاة والزكاة**)؟

٢٣- في ضجيج يصم الآذان ويسمع الصم يصر هذا السبّاب على الطعن فيمن زكاهم الله ورسوله ﷺ حيث تعرض بالطعن بالصحابي الجليل أنس بن مالك ﷺ حيث قال: [٥٦/ ١٨٥]: (**وربَّ قوم أقعدهم البغض عن القيام بواجب الشهادة كأنس بن مالك وغيره، فأصابتهم دعوة أمير المؤمنين** عليه السلام) وهذا من أدق أنواع التلفيق والتزوير مما يجيده هذا المنافق الذي قال فيه ﷺ وفي أمثاله من المنافقين الذين يبغضون الأنصار: (...آية النفاق بغض

---

(١) الترمذي حديث رقم (٣٧٢٣).

الأنصار)[١] وهل يبغض الأنصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر؟!

هـل يبغض الأنصار عبد مؤمـن **أو مـدرك لروائـح الإيمـان**

شهد الرسول بذاك وهي شهادة **مـن أصـدق الثقلين بالبرهـان**

فالرواية التي ذكرها في الهامش والتي فيها امتناع أنس من الشهادة لعلي ثم دعاء علي عليه باطلة لا تصح، ومن رجع إلى كتاب المعارف لابن قتيبة الدينوري وجد مصداق ذلك؛ إذ قال ابن قتيبة: «وذكر قوم أن عليًا رضي الله عنه سأله -يعني أنسًا- عن قول رسول الله ﷺ: اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، فقال: كبرت سني ونسيت، فقال: إن كنت كاذبًا فضربك الله ببيضاء لا تواريها العمامة، قال أبو محمد -يعني ابن قتيبة-: ليس لهذا أصل»[٢] فها هو ابن قتيبة يكذب هذه الرواية وينفي أن لها أصلًا، وهو لم يسقها إلا ليبين كذبها مما أخفاه هذا المزوّر، ولانعدام الأمانة عند عبد الحسين هذا لم ينقل تكذيب ابن قتيبة لها مع أنه لم يجدها إلاّ عنده. ولكن الموسوي كالذباب لا يقع الاّ على الجروح، وزعمه أن أنسًا أصابته دعوة علي رضي الله عنهما **«ويشهد لها ما أخرجه الإمام أحمد بن حنبل.. حيث قال: (فقاموا إلا ثلاثة لم يقوموا فأصابتهم دعوته»**[٣] فلم يصرح أحد من هم الثلاثة، ولعل الموسوي كان هناك فعرفهم فأقحم أنسًا رضي الله عنه معهم! مع أن هذا الجاهل قد عدّ أنسًا من الصحابة الذين ذكرهم السيوطي رواة لهذا الحديث [٥٦/ ١٨٩] فانظر كيف ينقض في آخر كتابه ما قرره في أوله. فيا حسرة على القوم إن كان هذا إمامهم!! مع ما في إسناد الحديث المذكور عند أحمد من ضعف، فحق في الموسوي وأمثاله أن يقال:

لو أن خفة عقلـه فـي رجـلـه **سبق الغزال ولم يفته الأرنب**

---

(١) رواه البخاري في مناقب الأنصار حديث رقم (١٧)، ومسلم كتاب الإيمان حديث رقم (٧٤).

(٢) المعارف (ص:١٩٤-١٩٥).

(٣) مسند الإمام أحمد (٢/ ٢٧٠).

٢٤- ما زلنا نتجول في عقل هذا الموسوي المضطرب المدّعي محبة آل البيت ﷺ زورًا وبهتانًا:

أيها المدعي وصلًا بليلى	لست منها ولا قلامة ظفر
إنما أنت من ليلى كواو	ألحقت في الهجاء ظلمًا بعمر

ففي هامش المراجعة [٦٩/ ٢١٥-٢١٦] كذب على الإمام السندي حيث نقل عنه قوله تعليقًا على حديث عائشة ﵂: (ما ترك رسول الله ﷺ درهمًا ولا دينارًا ولا شاةً ولا بعيرًا وما أوصى) «**ولا يخفى أن هذا لا يمنع الوصية قبل ذلك، ولا يقتضي أنه مات فجأة بحيث لا تمكن منه الوصية ولا تتصور، فكيف وقد علم أنه علم بقرب أجله قبل المرض، ثم مرض أيامًا.. إلى آخر كلامه، فأمعن النظر فيه، تجده في غاية المتانة**» وكلام السندي هذا له تكملة حذفها هذا الرافضي، وهي: «نعم هو يوصي إلى علي بها إذا كان الكتاب والسنة، فالوصية بهما لا تختص بعلي بل يعم المسلمين كلهم، وإن كان المال فما ترك مالًا حتى يحتاج إلى وصية إليه. والله تعالى أعلم»[1] فأقدم عبد الحسين على حذف كلام السندي هذا لتضمنه نفي وجود وصية خاصة بعلي من النبي ﷺ، وصدق عبد الحسين هذه المرة وهو كذوب عندما قال عن كلام السندي: «**فأمعن النظر فيه تجده في غاية المتانة**»!

٢٥- ما زال العلماء يقولون: من ألّفَ فقد جعل عقله في طبق ينظر الناس إليه، والموسوي أبان قدر علمه وعقله وأمانته في كتابه هذا، ففي المراجعة [٨٠/ ٢٤٢] ذكر خطبة أمير المؤمنين عمر ﵁ في أواخر خلافته التي بين فيها أمورًا مهمة وأصولًا عامة في بيعة أبي بكر ﵁ وقد أخرجها البخاري في صحيحه[2] وقد حذف منها هذا الموسوي - كعادته في

(١) حاشية السندي على سنن النسائي (٦/ ٥٥١).

(٢) البخاري حديث رقم (٦٨٣٠).

تشويه ما ينقله- ما فيه فضل أبي بكر رضي الله عنه واستحقاقه الخلافة حتى من دون مشورة وهو قول عمر رضي الله عنه: (وليس فيكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر) فالعجب من هؤلاء القوم كيف يثقون بهذا المتلاعب الذي أثبت أن الكذب بضاعته والتزوير صناعته!!

٢٦- ما زال الموسوي يشن الغارة على مخالفيه، فمن يا ترى سيحارب هذا الخشبي؟! إنهم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، ويله من يحارب! ففي المراجعة [٩٤/ ٢٧٥] قال الموسوي: (إن **هذا لأوّل قرن يطلع في أمتي لو قتلتموه ما اختلف بعده اثنان، إن بني إسرائيل افترقت اثنتين وسبعين فرقة، وإن هذه الأمة ستفترق ثلاثًا وسبعون فرقة كلها في النار إلا فرقة**) وكالعادة اقتطع منه هذا الدجال ما لا يعجبه؛ إذ فيه تتمة وهي قوله: (**فقلنا: يا نبي الله! من تلك الفرقة؟ قال: الجماعة. قال يزيد الرقاشي: فقلت لأنس: يا أبا حمزة وأين الجماعة؟ قال: مع أمرائكم، مع أمرائكم**) هذه تتمة الحديث الذي اقتطعه هذا الموسوي، وفيه بيان الفرقة الناجية وصفتها بما هو أبعد ما يكون عن الرافضة، فإنهم أبعد الناس عن الجماعة وعن طاعة الأمراء.



الفصل الرابع

المواضـــع التـــي فيهـــا كـــذب صريـــح

وهي غير المواضع التي فيها كذب في النقل، بل هذه كذب في الدعوى والأخبار:

١- يبدو أن هذا الموسوي لا يحسن الاستدلال على مطلوبه فلسانه أطول من عقله، مع ما عنده من التدليس والكذب؛ إذ قال في هامش المراجعة [٨/ ٢٤] في تخريجه لحديث الثقلين: «**أخرجه الإمام أحمد من حديث زيد بن ثابت بطريقين صحيحين أحدهما في أول صفحة (١٨٢) والثاني في آخر صفحة (١٨٩) من الجزء الخامس من مسنده**». كذا قال، والأمر ليس كذلك، فقد أخرجه الإمام أحمد[1] نعم لكنه ليس بإسنادين، بل هو إسناد واحد أعاده في الموضعين من طريق شريك عن الرُّكين عن القاسم بن حسَّان عن زيد بن ثابت، ثم هو ليس صحيحًا كله كما ادّعى، ومن أين لهذا الجهول وقومه علم بالتصحيح؟! وَمَن نظر في كتب القوم عَلِمَ قدر الأسانيد عندهم، ولكن كما قيل:

ودع عنك الكتابة لست منها ... ولو لطخت وجهك بالمداد

٢- الموسوي يجادل من أجل المشاغبة والمغالبة، وما درى أن المهم هو قوة الحجة وليس الضجيج والصياح، فقد قال في معرض استدلاله بولاية علي رضي الله عنه والأئمة [١٢/ ٤٤]: «**وقال فيهم وفي شيعتهم:** ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ۝٧﴾ [البينة:٧]» وقال في الهامش: «**حسبك في ذلك أن ابن حجر قد اعترف بنزولها فيهم وعدّها من**

---

(١) مسند الإمام أحمد (٣٥/ ٤٥٦، ٥١٢) حديث رقم (٢١٥٧٨) (٢١٦٥٤).

آيات فضلهم...»[1] وهذا افتراء على ابن حجر؛ إذ لم يعترف بها بل أوردها وحسب، ولم يتكلم على صحتها، شأنه في ذلك كشأنه في جميع ما ساقه من الأدلة، فلا يعد ذكره لها اعترافًا بصحتها، ثم قل لي بربك: هل يمكن أن يقصر كل لفظ للذين آمنوا وعملوا الصالحات بعلي وآله؟! ولكنه الهذيان البارد لهذا الموسوي وقومه؛ فإنه لمّا ضاق عليه وعلى قومه الاستدلال بشيء من كتاب الله ولم يسعفهم وجود آية في ولاية علي والأئمة كذبوا على الله وحرّفوا الكلم عن مواضعه؛ ليضلوا قومهم ويوردوهم الموارد.

٣- شنشنات الموسوي لا تنتهي، فها هو يفتري على أهل السنة أنهم احتجّوا بعبد الله ابن ميمون القدّاح ووثقوه، فله من الله ما يستحق؛ فإنه لم يوثقه أحد من أهل السنة بل أجمعوا على تضعيفه ورد حديثه، وأما قول الموسوي [١٦ / ٨٥]: «**احتج به الترمذي**» فمن أفرى الفرى، فالترمذي روى له نعم، لكنه لم يحتج به، ورواية الثقة عن راوٍ لا تعد توثيقًا له ولا احتجاجًا به سوى الصحيحين، وعلاوة على ذلك فقد صرح الترمذي نفسه بتضعيف عبد الله بن ميمون فقال: «عبد الله بن ميمون منكر الحديث»[2] فكيف يجرؤ الموسوي ويزعم أن الترمذي احتج به!

٤- افترى الموسوي على أهل السنة بدعواه توثيقهم نفيع بن الحارث[3]، مع أنه لم ينقل قبوله ولا توثيقه عن أحد من علماء هذا الشأن، وقد قال الموسوي [١٦/ ١٠٨]: «**أخذ عنه سفيان، وهمام وشريك، وطائفة من أعلام تلك الطبقة**»، فنقول: حقق قبل أن تنمق، وهل اشترط العلماء ألاّ يأخذوا إلاّ عن ثقة؟! فإنهم يأخذون من الجميع ثم يتخيرون الجياد من

---

(١) الصواعق المحرقة (٢/ ٤٦٧).

(٢) التهذيب (٢/ ٤٤٢).

(٣) ميزان الاعتدال (٧/ ٤٦)، التهذيب (٤/ ٢٣٩).

أحاديث الضعاف أو يروونها على سبيل التعريف برجالها، ومن أسند فقد أعذر، ورواية الثقة عن الضعيف لا تعد توثيقًا له، وأما الترمذي فلم يحتج به كما افترى الموسوي، بل روى له فقط ولا يعد ذلك توثيقًا ولا احتجاجًا ولا قبولًا له.

٥- ومثله هشام بن زياد أبو المقدام البصري، حذف الموسوي من ترجمته أقوال أساطين الرجال فيه فلم يذكر منها شيئًا، وقد ساق الحافظ في التهذيب(١) أقوال أهل العلم بتضعيفه وترك حديثه، وأما قول الموسوي [١٦/ ١٠٩]: «**ودونك حديثه في صحيح الترمذي وغيره**» فمن أين للترمذي بصحيح؟! ولكنه الجهل، ومع ذلك فقد ضعفه الترمذي فقال: «هشام أبو المقدام يضعف» وهذا قاله مع تساهله المعروف، فمن أين زعم هذا الموسوي توثيقه عند أهل السنة واحتجاجهم به؟!

٦- قال الموسوي في هامش المراجعة [٣٤/ ١٤٢] عند حديث: (**أنت أخي في الدنيا والآخرة**) «**أخرجه الحاكم في (ص:١٤) من الجزء الثالث من المستدرك عن ابن عمر من طريقين صحيحين على شرط الشيخين. وأخرجه الذهبي في تلخيصه مسلمًا بصحته**» هذا ما قاله هذا المتحذلق فانظر عافاك الله إلى جهل وكذب هذا الموسوي في قوله: «**طريقين صحيحين على شرط الشيخين**» فقد أخرجه الترمذي والحاكم(٢) وفي إسناده جُمَيع بن عمير التيمي عن ابن عمر، وجُمَيع هذا متهم، قال ابن حبان(٣): «كان رافضيًا يضع الحديث»، وقال ابن نمير: «من أكذب الناس»، هذا أحد إسنادي الحاكم، والإسناد الثاني من رواية جميع أيضًا بزيادة طامة أخرى وهي إسحاق بن بشر الكاهلي(٤). هذه حال طريقي هذا الحديث عند

---

(١) التهذيب (٤/ ٢٧٠).

(٢) الترمذي حديث رقم (٣٧٢٠)، المستدرك مع التلخيص (٣/ ١٦).

(٣) المجروحين (١/ ٢٥٨)، التهذيب (١/ ٣١٥).

(٤) المجروحين (١/ ١٤٦)، الضعفاء (١/ ١١٤)، ميزان الاعتدال (١/ ٣٣٧).

الحاكم وغيره، فلم يستح هذا الموسوي المفتري من الكذب بقوله: «**طريقين صحيحين على شرط الشيخين**» وقول الموسوي: «**وأخرجه الذهبي في تلخيصه مسلمًا بصحته**» مع أن الذهبي قد عقّب على هذا الحديث بطريقيه فقال: «جميع اتُّهم، والكاهلي كذاب» ألا لعنة الله على الكاذبين، ولتنظر الشيعة إلى إمامهم هذا عبد الحسين شرف الدين وما يمارسه من كذب ثم ليحكموا بأنفسهم.

٧- ومثله حديث أسماء بنت عميس رضي الله عنها في زواج علي من فاطمة رضي الله عنها قال النبي ﷺ: (**يا أم أيمن ادعي لي أخي...**) الحديث، حيث قال الموسوي في الهامش عنه [٣٤/ ١٤٣]: «**أخرجه الحاكم... وأخرجه الذهبي في تلخيصه مسلمًا بصحته**»، والحديث لم يصححه الحاكم ولم يعقب عليه بشيء، أما الذهبي فقد ردّه فقال: «لكن الحديث غلط؛ لأن أسماء كانت ليلة زفاف فاطمة بالحبشة»[1] وزواجَ علي من فاطمة كان في السنة الثانية من الهجرة بعد بدر، وأسماء كانت في الحبشة مع زوجها جعفر رضي الله عنه، وقولها: «كنت في زفاف فاطمة» فهذه علة قادحة في المتن توجب وهنه وضعفه ومن ثم رده، ثم قال الموسوي: «**وكل من ذكر زفاف الزهراء ذكره لا أستثني منهم أحدًا**» أبطل من سابقه، ونحن نتحداهم بذكر واحد ساقه بإسناد صحيح ثابت.

٨- ومثله قول الموسوي [٣٤/ ١٤٥]: «**وقال عمر بن الخطاب من حديث صحيح على شرط الشيخين أيضًا: (لقد أعطي علي بن أبي طالب ثلاثًا...**» الحديث، وقد كذب الموسوي ولا جديد، والكذب فَلَكٌ هو قُطبه وقومه، بزعمه صحته على شرط الشيخين؛ فإن هذا حتى لم يقله الحاكم على قلة عنايته بالتصحيح، بل اكتفى بقوله: «صحيح الإسناد»، فردّه الذهبي وقال: «بل المديني عبد الله بن جعفر ضعيف»[2] وعبد الله هذا والد علي بن

(١) المستدرك مع التلخيص (٣/ ١٧٣).

(٢) المستدرك مع التلخيص (٣/ ١٣٥).

المديني الإمام الثبت، لكن أباه ضعيف، ضعفه حتى ابنه علي[١] وقال الذهبي في الميزان: «متفق على ضعفه»[٢] وقد أشار الموسوي في الهامش إلى ما أخرجه الإمام أحمد في المسند من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ولكنه لم يسق لفظه بالكامل، فقد وقف قلمه حين أتى على ما فيه من الحق الذي لا يرضاه الموسوي وأصحابه، فاكتفى بالإشارة إليه، ذلك أن ابن عمر قال: (**كنا نقول في زمن النبي ﷺ: رسول الله خير الناس ثم أبو بكر ثم عمر، ولقد أوتي ابن أبي طالب...**)[٣] الحديث، هذا هو لفظ الحديث الذي لا يرضاه هذا الموسوي وأصحابه، وهو شوكة في أعينهم وصدق الله العظيم إذ يقول عن أصحاب محمد ﷺ وأَخَصّهم الشيخان أبو بكر وعمر: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح:٢٩].

وكذلك في الحديث الذي ساقه الموسوي حيث قال: «**وذكر سعد بن مالك يومًا بعض خصائص علي في حديث صحيح أيضًا فقال: وأخرج رسول الله عمه العباس وغيره من المسجد...**» الحديث، وعزاه في الهامش للحاكم، وزعم أنه من صحاح السنن، وهو كذب بيّن، حتى لم يدّعه الحاكم مع تساهله رحمه الله، ولو طلب من هذا الموسوي إقامة الحجة على صحته لما استطاع، ولن يستطيع حتى يلج الجمل في سَمّ الخياط، ولا أحد من أصحابه، وهو يطلق هذا التصحيحات جزافًا ليضفي قوة على حججه الواهية، وقد أخرجه الحاكم من طريق مسلم الأعور الملائي[٤] عن خيثمة بن عبد الرحمن قال: سمعت سعد بن مالك رضي الله عنه.. وذكره وقد سكت الحاكم عن تصحيحه فعلق عليه الذهبي وقال: «سكت الحاكم

---

(١) التهذيب (٢/ ٣١٥).

(٢) ميزان الاعتدال (٤/ ٧٣).

(٣) مسند الإمام أحمد: (٨/ ٤١٦) وقال محققه الشيخ الأرنؤوط: إسناده ضعيف، والقسم الأول منه صحيح.

(٤) ميزان الاعتدال (٦/ ٤١٩)، التهذيب (٤/ ٧١).

عن تصحيحه، ومسلم متروك»[1]، فأين الصحة فيه؟!

٩- إن تعجب فعجب قول الموسوي [٥٢/ ١٧٧]: «**ألا ترى أنا لا نعارض خصومنا بما انفردنا بروايته، ولا نحتج عليهم إلاّ بما جاء في طريقهم كحديث الغدير ونحوه**» هذا من الكذب الذي لا يعجز عنه أحد، ومع ذلك فقد أخل بهذا الشرط كثيرًا فيما سبق؛ إذ قد اضطر إلى الاحتجاج بنصوصهم ومن كتبهم –التي لا تساوي عندنا جناح بعوضة- لعدم عثوره عند أهل السنة حتى في (الموضوعات) على ما يشفي غليله ويحقق هواه فعدل إلى من شاركوه في الهوى والضلالة فاحتج بهم، كالكليني في (الكافي) والصافي والقمي في (تفسيريهما) والطوسي والصدوق وهؤلاء لا حجة فيهم على أهل السنة، وقد جمعنا (٣٩) موضعًا من كتابه أخل فيها بشرطه، فأين صدق الدعوى يا موسوي؟! أم هي أحلام الحالمين!

١٠- قال عبد الحسين: «**على أنّا تتبعنا ما انفرد به القوم من أحاديث الفضائل، فما وجدنا فيه شيئًا من المعارضة، ولا فيه أي دلالة على الخلافة، لذلك لم يستند إليه -في خلافة الخلفاء الثلاثة- أحد، والسلام**» لا أدري هل كان في رأس هذا الرافضي من عقل حين قال هذا القول، أو أنه كذب في ادعائه تتبع تلك الأحاديث، فإن من كان عنده أدنى عقل وفهم إذا نظر في تلك الأحاديث وجدها تدل -أما صراحة أو تلميحًا- على خلافة أبي بكر رضي الله عنه للنبي ﷺ، وكذا أحاديث فضائل عمر وعثمان رضي الله عنهما، ودعوى عبد الحسين هي دعوى من لا يستحي من الكذب، وهو يزعم أن أهل السنة ليس عندهم من النصوص ما يثبت خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وتقديمهم على علي رضي الله عنهم، بل ويتبجح أكثر فيدّعي عدم استناد أحد إليها، وهل قرأ هذا المعثار كتب السنن والعقائد والفضائل؟ بل من المعلوم بالضرورة أن جميع فرق المسلمين المخالفين لأهل السنة من معتزلة وجهمية ومرجئة وصوفية ومتكلمين يثبتون

---

(١) المستدرك مع التلخيص (٣/ ١٢٦).

خلافة الثلاثة بخلاف من شذ عن إجماع المسلمين وكفّر أصحاب النبي ﷺ وسار على خطا الشيطان! لكن المقصود هنا هو التنبيه على أن قول عبد الحسين هذا هو قَولُ مَخْبولٍ لا يعي ما يخرج من رأسه، أو قَولُ كاذبٍ مفترٍ لا يستحي من مثله، والشيء من معدنه لا يستغرب، ولا أدري هل يُحسن الموسوي قراءة أسماء كتب السُنّة فضلًا عن أسماء رجالها، وقد رأيناه يقول صحيح الترمذي - صحيح النسائي - صحيح البيهقي - إرسال المسلمات - أخرجه الذهبي! وغيرها كثير من الجهالات التي لا يقولها صبيان المدارس!

١١- قال الموسوي [٥٨/ ١٩٣-١٩٤]: «**لأن النبي صلى الله عليه وآله بعث عليًا إلى اليمن مرتين**» ثم قال: «**والثانية كانت سنة عشر وفيها عقد النبي له اللواء وعمّمه صلى الله عليه وآله بيده**» إلى قوله: «**وفي تلك المرّة لم يرجف به مرجف، ولا تحامل عليه مجحف**» وهذا افتراء محض لا أساس له من الصحة، فإن الأحاديث في شكاية الناس لعلي رضي الله عنه عند النبي ﷺ كلها في بعثه لعلي إلى اليمن سنة عشر في رمضان ثم عودته وموافاته النبي ﷺ قبيل حجة الوداع، وهذا ما اتفق عليه أهل السير والأخبار[١]. وهو الذي قرّره أهل العلم كالبخاري؛ إذ عقد له بابًا في صحيحه فقال: «بعث علي بن أبي طالب عليه السلام وخالد بن الوليد رضي الله عنه قبل حجة الوداع»[٢] ويذكرون تحت تلك التراجم قصة شكاية الناس **عليًا** رضي الله عنه عند النبي ﷺ ومن هنا يتبين افتراء عبد الحسين هذا بزعمه أن أحدًا لم يَشْكُ عليًا حين عاد إلى النبي ﷺ قبيل حجة الوداع وأن ما صدر تجاهه من البغض والكلام لم يكن قبيل حجة الوداع. ثم قوله قبل ذلك: «**بعث عليًا إلى اليمن مرتين**» وزعم أن الأولى كانت سنة ثمان. وهو قول بلا دليل، بل هو نفسه لم يستطع أن ينسبه لأحد، ولا نشك في كذبه في هذا الادعاء،

---

(١) انظر: تاريخ الطبري (٣/ ١٤٩)، سيرة ابن هشام (٤/ ٢٥٠).

(٢) صحيح البخاري كتاب المغازي.

وكيف يرسل عليًا واليمن لم تفتح بعد؟! ولم يذكرها أهل السير إلا بعد غزوة تبوك سنة تسع حين ضربت إليه وفود العرب من كل وجه، ولا تعجب من مدى جهل الموسوي بالسيرة فذلك مبلغهم من العلم، فالقوم ليس لهم كتاب فيها يعتمد عليه ويرجع إليه لعلمهم أن سيرته ﷺ من أعظم مواطن الثناء على الصحابة والمدح لهم رضي الله عنهم.

١٢- قال الموسوي [٨٠/ ٢٤٤]: «**وليس في ذلك الحديث تصريح بمبايعته إيّاهم حين الصلح**» ويقصد بذلك مبايعة علي للصديق رضي الله عنهما، وكل من راجع نص حديث مسلم وجد فيه صريحًا ما نصه: (ثم مضى إلى أبي بكر فبايعه)[١] فأي كذب بعد هذا؟ مع أن بيعة علي لأبي بكر معلومة بالتواتر لم ينكرها حتى الرافضة، فكيف يسوغ لهذا الرافضي إنكار حصولها؟ ومن المضحك المبكي استشهاد هذا المعثار على ذلك بما لا قيمة له عند أهل السنة وهو كتاب (نهج البلاغة) مع شرحه لابن أبي الحديد المعتزلي الرافضي، ومن فظاعة كذبه قوله في الهامش عند نص حديث البخاري ومسلم: «**تجد الأمر كما ذكرناه مفصلًا**» ولا أدري ما هذه الثقة التي أوردته المهالك؟ فتأمل ما هنا وهناك والله يتولى هُداك.

١٣- قال الموسوي في هامش المراجعة [٨٢/ ٢٤٩]: «**تهديدهم عليًا بالتحريق ثابت بالتواتر القطعي**» ونحن والله لنتعجب من جراءة الرافضة هؤلاء عمومًا وعبد الحسين هذا خصوصًا؛ إذ لم يكتف بادعائه الثبوت بل زاد عليه بالتواتر القطعي، ونحن نعفيه ونعفي أتباعه من إثبات التواتر القطعي؛ فإنه لا سبيل إليه، وإن اجتمع أنسيّهم وجنيّهم عليه، ولكن نتحداه بسوق سند واحد له فيه أدنى درجات الصحة، ومن الوقاحة أنه عزاه في الهامش لكتب شيعية مثل شرح نهج البلاغة، والمسعودي في مروج الذهب وأبي مخنف في تصنيفه

(١) مسلم بشرح النووي (١٢/ ٨٠) (ح:١٧٥٩).

لأخبار السقيفة وابن قتيبة في الإمامة والسياسة[١] وغيرهم، وكلهم باستثناء الطبري لا يذكر إسنادًا لما يسوقه، فأين الثبوت فضلًا عن التواتر (فاخسأ فلن تَعدُوَ قدرك).

ومن العجيب أن الرافضة تختلق من الأكاذيب ما لا يحصيه العدُّ في شجاعة علي وقوته، حتى إنهم يجعلونه أشجع الناس، وأنه بسيفه ثبّت قواعد الإسلام، ثم يجعلونه بعد ذلك أجبن الناس، فيقولون بأنه بايع خوفًا من التحريق، وأنه غُصب فرج ابنته، وأنه سمّى أبناءه بأسماء من يبغض، حتى إنه قتل جنينه وكُسر ضِلع زوجته ولم ينتصر لهما؟! في سلسلة طويلة من جهالات وضلالات القوم، فسبحان واهب العقول!

١٤- لا يستحي الموسوي من كثرة الكذب، وما أظن أن في كتب الدنيا كلها كتابًا حوى مثل هذه الأكاذيب التي في المراجعات بمثل نسبتها إلى حجمه، فهاهو يتكلم عن سَرِيّة أسامة رضي الله عنه، لكنه استعان بالكذب الصريح والتدليس والخداع الخفي محاولًا الوصول إلى هواه وباطله، وأول ذلك ادعاؤه خروج أبي بكر وعمر مع أسامة في الجيش، وذلك من الرافضة ليقولوا أن الرسول ﷺ أراد أن يخلي المدينة من أصحابه ليبايع عليًا بالخلافة! فأي إهانة وخيانة يريدوا أن يلحقوها بالرسول ﷺ ودينه؟! وقوله في الهامش [٩٠/ ٢٦٥]: «**أجمع أهل السير والأخبار على أن أبي بكر وعمر (رض) كانا في الجيش وأرسلوا ذلك في كتبهم إرسال المسلمات، وهذا مما لم يختلفوا فيه**». كذب والله، وقد ادّعى مثل هذه الدعوى الباطلة سلفه ابن المطهر فرد عليه شيخ الإسلام وبين كذبه فقال: «هذا من الكذب المتفق على أنه كذب عند كل من يعرف السِيَر ولم ينقل أحد من أهل العلم أن النبي ﷺ أرسل أبا بكر أو عثمان في جيش أسامة وإنما روي ذلك في عمر، وكيف يرسل أبا بكر في جيش أسامة وقد

---

(١) وهذا الكتاب مما كذب على الإمام ابن قتيبة ونسب إليه زورًا، انظر: منهج الرافضة في الاستدلال من كتب السنة في الفصل الأول.

استخلفه يصلي بالمسلمين مدة مرضه[١]». ثم واصل الموسوي مسلسل الكذب المعروف به فقال في الهامش [٩٠/ ٢٦٦] عن هذه السرية: «**فراجع ما شئت من الكتب المشتملة على هذه السرية**» وذكر منها تاريخ الطبري، وهذا هو الكذب الصريح، فهذا هو الجزء الثالث من تاريخ الطبري[٢] الذي فيه حوادث السنة الحادية عشرة، وقد ذكر فيه سرية أسامة في غير موضع، لكنه لم يذكر في أي مرة أن أبا بكر كان ضمن جيش أسامة أبدًا، والمهم هنا بيان كذب الموسوي بقوله: «**أجمع أهل السير والأخبار**» وبيان كذبه ثانيًا في عزوه إلى تاريخ الطبري؛ فإن ذلك غير موجود أصلًا.

فهذا الحق ليس به خفاء ... فدعني من بنيات الطريق

١٥- قال الموسوي الأفاك عن عبيد الله بن أبي رافع: «**ألف عبيد الله هذا كتابًا فيمن حضر صفين مع علي من الصحابة، رأيت ابن حجر ينقل عنه كثيرًا في إصابته**» ثم أحال في الهامش [١١٠/ ٣٠٦] إلى ترجمة جبير بن الحباب بن المنذر الأنصاري من الإصابة، مع أن كل من رجع إلى ترجمة جبير هذا من الإصابة يعلم مقدار افتراء هذا الموسوي على ابن حجر في دعواه تلك، ذلك أن ابن حجر لم ينقل من كتاب عبيد الله هذا أبدًا، بل لم يره وهو غير معروف، وإنما قال ابن حجر عن جبير: «...وذكره مُطَيَّنٌ في الصحابة وقال: إنه في سير عبيد الله بن أبي رافع في تسمية من شهد صفين مع علي من الصحابة، أخرجه الباوردي والطبراني عن مُطَيَّنٍ...»[٣] هذا هو نص كلام ابن حجر نقلناه ليعلم مدى جرأة هذا الموسوي على الكذب بزعمه نقل ابن حجر كثيرًا من كتاب عبيد الله المزعوم ذاك.

---

(١) منهاج السنة (٥/ ٤٨٦).

(٢) تاريخ الطبري (٣/ ١٨٤-٣٤٢).

(٣) الإصابة (١/ ٥٦٩) ترجمه رقم (١٠٩٠).

١٦-وفي هذيان بارد جديد، زعـم الموسوي انتشـار مـذهبهم في عصر التـابعين وازديـاد أتباعهم فيه، حيث قال عن أهل ذلك العصر [١١٠/ ٣٠٨]: «...**فانـدفعوا إلى مـوالاة الإمـام علي بن الحسين زين العابدين، فانقطعوا إليه في فروع الـدين وأصـوله، وفي كـل مـا يؤخـذ مـن الكتاب والسنّة، من سائر الفنون الإسلامية**»، أين إثبات هذا يا حقير[١] يا كذاب؟ ونحن بهذا لا نطعن بزين العابدين؛ فإنه عنـدنا ثقـة ثبت عابـد فقيـه فاضـل مشـهور رحمه الله[٢]، لكنـه لـيس متفردًا بذلك، بل هو أحد أئمة الهدى في عصره، وله نظراء في فقهه وعلمه وعبادته مثل سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله، وعروة بن الزبير وغيرهم وليس هذا موضع سردهم، بل المقصود بيان عدم امتياز علي بن الحسين بشيء عـن هـؤلاء، بـل هـم كلهـم أئمـة يرجع إليهم ويقتدى بهم.

❊ ❊ ❊

(١) هو سمى نفسه بذلك حيث قال في هامش (١١٠/ ٣٠٢): (...بتوقيع اسم مؤلفها الحقير عبد الحسين شرف الدين الموسوي) ويا ليته أضاف إليه الكذاب؛ فهو أليق بحاله.

(٢) تقريب التهذيب (ص:٦٩٣) ترجمة رقم (٤٧٤٩).

الفصل الخامس

المواضع التي فيها تدليس وغش

وهي المواضع التي حاول فيها الإيهام بأمر لا حقيقة له مستغلًا عبارات غير صريحة:

١- ذكر الموسوي في المراجعة [١٠/ ٢٩] حديث: (**من سرّه أن يحيا حياتي ويموت مماتي ويسكن جنّة عدن غرسها ربّي**...) الحديث، وهو حديث موضوع كما قال الألباني، وقد نقله الموسوي عن كنز العمال موهمًا أنه في مسند أحمد وليس هو كذلك، ثم تعمّد عدم نقل تضعيف صاحب الكنز إياه، وهذا هو دأبه في التدليس وإخفاء الحقائق، وقد نبه الألباني رحمه الله على جهل هذا الموسوي وقلة أمانته وتدليسه وكذبه الصريح؛ فانظره غير مأمور؛ فإنه نفيس[1].

٢- مثله حديث زياد بن مطرف وزيد بن أرقم اللذين ذكرهما الموسوي [١٠/ ٣٠] مفصولين ليوهم أنهما حديثان متغايران إسنادًا، وهما في الحقيقة حديث واحد، وهو حديث موضوع، وقد نقل هذا الموسوي الحديث من كنز العمال ومن منتخب الكنز بتخريجاته تلك، لكنه لم ينقل تعقيبه على الحديث -كما في (المنتخب)- إذ قال: (وهو واهٍ)[2] فتعمد إخفاء مثل هذا، واعتمد على قول الحاكم: (صحيح الإسناد) – كما نقله هو في الحديث الذي بعده عن زيد بن أرقم، وهما حديث واحد كما قلنا، ولكنه الجهل والهوى، وقد رد الذهبي تصحيح

(١) الضعيفة (٢/ ٢٩٥-٢٩٩).

(٢) منتخب الكنز (٥/ ٣٢).

الحاكم بقوله: «وأنى له الصحة والقاسم متروك وشيخه -يعني الأسلمي- ضعيف، واللفظ ركيك فهو إلى الوضع أقرب»[1] وهو ما لم ينقله الموسوي عمدًا في إخفائه. وقد بين الألباني عوار الموسوي وكشف مدى جهله وتلبيسه بما لا مزيد عليه، وقد أوضح محاولة الموسوي الاصطياد في الماء العكر، مستغلًا سبق قلم من الحافظ ابن حجر العسقلاني، وكل ما في الأمر أن الحافظ في الإصابة أراد أن يقول: «...الأسلمي وهو واهٍ...» فقال واهمًا: «المحاربي وهو واهٍ»[2] فاستغل الشيعي هذا الوهم أسوأ الاستغلال فبدل أن ينبه عليه، أخذ يوهم القراء أن راوي الحديث إنما هو المحاربي الثقة، وليس الأسلمي الواهي.

٣- ساق الموسوي [١٢/ ٣٨] قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ... ﴾ [النساء:١١٥] الآية، مستدلًا بها على أنهم هم المؤمنون وحدهم دون سواهم؟! فهل رأيت أثقل من هذا العقل؟! ولله في خلقه شؤون.

وإن ألقاك فهمُك في مهاوٍ فليتك ثم ليتك ما فهمتا

والذي نريد بيانه هنا هو عزوه في الهامش لابن مردويه في تفسير الآية: «**أن المراد بمشاقة الرسول هنا إنّما هي المشاقة في شأن علي، وأنّ الهدى في قوله:** ﴿ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ ﴾ **إنّما شأنه** عليه السلام» فليذكر لنا موضعه من تفسير ابن مردويه وليَسُق لنا سنده.

وفعله هذا يدل على أنه لا يستحي من الكذب؛ فإن تفسير ابن مردويه لم يطبع إطلاقًا ولا يمكن الوصول إليه، ولعل الموسوي اطَّلع عليه عند القائم الغائب عندما التقى به؟! فأين الإسناد إلى ما ذكره؟ وأين مرجع ما نقلت؟! ﴿ نَبِّـُٔونِي بِعِلۡمٍ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾ ولكنه التدليس والغش والإيهام كما هو شأنه مطلقًا.

---

(١) المستدرك مع التلخيص (٣/ ١٣٩).

(٢) الإصابة (٢/ ٤٨٥).

٤- دلّس الموسوي على قرائه عندما قال عن حديث [٤٠/ ١٥٥-١٥٦] (**علي قائد البررة وقاتل الكفرة...**) الحديث، قال: «**فراجعه في صحيح النسائي**» ولا أدري أي جهل بلغ بهذا الرجل الذي لا يحسن تسمية كتب الحديث مثل تسميته لسنن النسائي: (**صحيح النسائي**) أو أنه قال ذلك عمدًا لتقوية كلامه بالباطل، وإلا فلا يقول كلامه هذا رجل نظر في كتب الحديث فضلًا عن دراستها.

قال حمار الحكيم توما لو أنصف الدهر ما كنت أركب
لأنني جاهل بسيط وصاحبي جاهل مركب

٥-ومثله تسميته سنن الترمذي «**صحيح الترمذي**» (١٦/ ٥٤، ٥٨، ٥٩) فليس كتاب الترمذي صحيحًا مقطوعًا به كله، بل ولا يسمى صحيحًا أيضًا، ولكنه التمعلم عند هذا الموسوي.

٦- قال الموسوي عن جابر الجعفي [١٦/ ٥٨-٥٩]: «..**قلت: ومع ذلك فقد احتجّ به النسائي وأبو داود فراجع حديثه عن سجود السهو من صحيحها**» هكذا قال هذا الجاهل؛ فإنه إخراج أبي داود[1] والترمذي لحديثه لا يعد تعديلًا له إطلاقًا، وقد روى له أبو داود حديثًا واحدًا فقط لا كما تُشعره عبارة هذا الموسوي، في الوقت الذي قال عنه أبو داود نفسه: «ليس عندي بالقوي في حديثه» وقال أيضًا: «وليس في كتابي عن جابر الجعفي إلا هذا الحديث» وقال النسائي: «متروك»[2].

٧- وفي تحامق وجهل فاضح قال الموسوي في ترجمة سليمان بن مهران الأعمش [١٦/ ٧٤]: «...**وأظن أنّ المغيرة ما قال: أهلك أهل الكوفة أبو إسحاق وأعمشكم، إلاّ**

(١) سنن أبي داود مع عون المعبود (٣/ ٢٤٦).
(٢) التهذيب (١/ ٢٨٤ – ٢٨٥).

لكونهما شيعيين..» هذا ما هداه إليه عقله، وفاقد الشيء لا يعطيه، وإلا فإن هذا القول لا علاقة له بالتشيع إطلاقًا، ولا يقول ذلك إلاّ الحمقى المتحاملون، وقد بيّن الذهبي في الميزان[١] أن المراد من ذلك هو التدليس الذي كانا يمارسانه في بعض روايتهما، وأعني به الرواية بالعنعنة وعدم التصريح بالتحديث، فهذا هو سبب كلام المغيرة وغيره في الأعمش وأبي إسحاق لا كما شاغب به هذا الموسوي بسوء فهمه أو قصدٍ، ومثله في ترجمة أبي إسحاق السبيعي رحمه الله، وانظر: [١٦/ ٩٧].

ثم ساق الموسوي قول ابن عبد البر رحمه الله في جامع بيان العلم وفضله -باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض- بعد نقله لكلام الأعمش في أبي حنيفة -وهو معارض بما نقل من مدح الأعمش لأبي حنيفة- والذي أورده الإمام ابن عبد البر ليبين أنه من نوع الكلام المردود غير المنظور إليه وجعله مثالًا لذلك، فقال رحمه الله: «هذا باب قد غلط فيه كثير من الناس وضلت به نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك، والصحيح في هذا الباب أن من صحّت عدالته وثبتت في العلم إمامته وبانت ثقته وبالعلم عنايته لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته ببينة عادلة...»[٢] إلى آخر كلامه رحمه الله، ولكن الموسوي يبهرج في كلامه ليحقق مقصده الفاسد، وقد ظهر لك معنى ما ذكره ابن عبد البر لا كما قاله هذا الكذاب، ﴿ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ ﴾.

٨- قال الموسوي في ترجمة عمّار بن زريق الكوفي [١٦/ ٩٧]: «**عدّه السليماني من الرافضة، كما نص عليه الذهبي في أحوال عمّار من الميزان...**» هذا ما قاله الموسوي، وما هو بأفقه من حماره، وقد ردّ الذهبي[٣] قول السليماني وبيّن عدم ثبوته، الأمر الذي أخفاه

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ٣١٦).

(٢) جامع بيان العلم (٢/ ١٠٩٣).

(٣) ميزان الاعتدال (٥/ ١٩٩) وعنده (رزيق).

الموسوي، وأراد الإيهام بموافقة الذهبي له في ذلك، وهو خلاف الحق الواقع، ولكنهم أهل الكوفة!

٩- في ترجمة هشام بن عمار بن نصير قال الموسوي عنه [١٦/ ١١٠]: «**قلت: وكان يرى أنّ ألفاظ القرآن مخلوقة لله تعالى كغيره من الشيعة..**» وهذا كذب؛ فإن هشامًا لم يكن يقول بخلق ألفاظ القرآن جملة، بل إنه قال: «**لفظ جبريل ومحمد -عليهما السلام- بالقرآن مخلوق**» كما نص عليه الذهبي في ترجمة هشام من الميزان[1]، ومنه نقله هذا الموسوي، فدلس تدليسًا شنيعًا؛ فإن هناك فرقًا بين القولين، قول هشام أخف من قول الرافضة وإن كان هو - أيضًا - منكرًا وباطلًا ومردودًا، ومقصودنا هنا بيان تدليس الموسوي الخائن.

١٠- قال الموسوي وهو يخرّج حديث الدار المكذوب [٢٠/ ١٢١]: «**أخرجه بهذه الألفاظ كثير من حفظة الآثار النبوية، كابن إسحاق، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن مردويه... والطبري...**» ولا أدري ما هو الفرق بين ابن جرير والطبري؟! هل هذا أسلوب من يحترم القراء، أم المقصود إيهام القارئ بكثرة المصادر. ومن المؤسف أن كتاب عبد الحسين يلقى عند الدهماء رواجًا مع كل هذه المساوئ التي فيه:

مَسَاوٍ لو قسمن على الغواني لمـا أمْهِـرنَ إلا بالطـلاق

١١- قال الموسوي: «**عن أسود بن عامر، عن شريك، عن الأعمش، عن المنهال، عن عبّاد بن عبد الله الأسدي، عن علي مرفوعًا وكل واحد من سلسلة هذا السند حجة عند الخصم**» وقال في الهامش [٢٢/ ١٢٤] عن عبّاد: «**هو عبّاد بن عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي...**» وقد حاول الموسوي المفتري أن يوهمنا بأنه عبّاد بن عبد الله بن الزبير وأنه ثقة من رجال الصحيح، بينما هو الآخر الأسدي الكوفي الذي له رواية عن علي وروى

(١) ميزان الاعتدال (٧/ ٨٧).

عنه المنهال بن عمرو كما في إسنادنا هذا وهو الضعيف، والأول ليس له رواية عن علي ولم يرو عنه المنهال ويتأكد ذلك بمراجعة ترجمتيهما في تهذيب التهذيب[1]، حيث ميّز بينهما ابن حجر هناك، فانظر إلى صنيع هذا الشقي الغبي كيف شابه اليهود في تحريف الكلم عن مواضعه.

١٢- قال الموسوي: «**قوله صلى الله عليه وآله، يوم عرفات في حجّة الوداع: (علي منّي وأنا من علي، ولا يؤدي عنّي إلا أنا أو علي)**» وقال في الهامش [٤٨/ ١٦٥-١٦٦]: «**ومن راجع هذا الحديث في مسند أحمد علم أنّ صدوره إنّما كان في حجة الوداع التي لم يلبث النبي صلى الله عليه وآله بعدها في هذه الدنيا الفانية إلاّ قليلًا**» هذا ما أدّاه إليه شيطانه، وهو يدل على حماقته وقصور فهمه أو على خبثه في سعيه لتحريف النصوص وليّها؛ فإن هذا لم يقله النبي ﷺ في عرفات ولا في أي موضع آخر في حجة الوداع، وكل ما في الأمر أن شيخ الإمام أحمد بن حنبل في هذا الإسناد وهو يحيى بن آدم روى هذا الحديث بإسناده فقال: «عن حُبْشِي بن جُنادة» ثم قال: «وكان قد شهد يوم حجة الوداع»[2] فقول آدم هذا إنما هو تعريف بحبشي؛ لإثبات صحبته للنبي ﷺ؛ إذ هو ليس من الصحابة المعروفين المشهورين، وقال أيضًا عن هذا الحديث في الهامش نفسه: «**...من حديث حبشي بن جنادة بطرق متعددة كلّها صحيحة**» وتصحيحات الموسوي ومسلماته وإجماعاته واتفاقاته التي يذكرها (ضرطة عير في الفلا) فلا ترفع بها رأسًا، وحسبك به يقول في هذا الهامش: «**الترمذي والنسائي في صحيحهما**» فهو أجهل من حمار أهله، فإن كان يعني بالطرق المتعددة إلى حُبشي الصحابي- كما هو ظاهر عبارته - فهو كذب بيّن؛ إذ لم يروه عن حبشي سوى أبي إسحاق

---

(١) التهذيب (٢/ ٢٧٩).

(٢) مسند الإمام أحمد (٢٩/ ٤٩).

السبيعي ثم ليس له عن أبي إسحاق إلا ثلاث طرق كلها ضعيفة، وراجع ما كتبه العلامة الألباني[١] عن هذا الحديث وعن أكاذيب الموسوي، فقد قيض الله له من يفضحه.

١٣- منهج الرافضة عمومًا وعبد الحسين هذا خصوصًا، أنهم يسوقون الحديث الصحيح من دواوين السُنّة المعتبرة ويخلطون معه الموضوع والضعيف ثم ينقلون تصحيحه عن أئمة هذا الشأن من علماء السنة تمويهًا وتدليسًا على الناس والله حسيبهم، وهذا الذي صنعه هذا الرافضي كلّله الله بالسواد، حيث عمد إلى حديث الغدير وقوله ﷺ لعلي رضي الله عنه: (من كنت مولاه...) لا بمطلق حادثة الغدير وتفاصيلها الموضوعة المكذوبة. وقال [٥٦/ ١٨٨]: «**بل لا ريب في تواتره من طريق أهل السنّة...**» وبهذا يتبين لك صنيع عبد الحسين هذا في الغش والتمويه بذكره ألفاظ أحاديث الغدير الباطلة والمكذوبة أولًا ثم تعقيبه في هذه المراجعة بنقل النص على تواتره عن عدد من أهل هذا الشأن، وهم لا يعنون إلا قوله ﷺ: (من كنت مولاه فعلي مولاه) إلا أنه ساقه بعد تلك الزيادات الباطلة التي اختارها موهمًا أن العلماء صححوها وأنهم يعنون إياها، وقد سبق مثل هذا الغش والتدليس مما يؤكد أن أصول دينه ومذهبه قائمة على ذلك، فإلى الله المشتكى.

١٤- الموسوي يقيم معاركه مع الأموات، فهو يورد الشبهة الضعيفة ليزعم تحقق نصرٍ عليها، مسكين فراش نار وذبّان طمع، فقد أراد أن يقنع القراء في هذه المراجعة [٦٠/ ١٩٦] أن معنى الولي هو الإمام المتصرف، وأن الحجة قد أقيمت على أهل السنة، وأنهم أقروا وأذعنوا بذلك، فكان آخر مخلص لهم منه أن حملوا هذه الإمامة على الإمامة المآلية لا الحالية فرد عليهم صاحب السيف الخشبي في مراجعته بما يثبت أنها حالية، وأنهى الأمر والسلام، وهذا والله هو الغاية في التمويه والغش والتدليس، بل والكذب الذي

(١) الصحيحة (٤/ ٦٣٣-٦٣٦).

يستحي منه الشرفاء؛ فإن أحدًا من أهل السنة لم يقر بأن معني الولي هو الإمام المُنَصّب، بل كلهم- الذين ذكرهم كابن حجر[1] والحلبي، أو غيرهم - ردوا ذلك وأبطلوه وأقاموا الحجج على أن معنى الولي هو المحب الناصر لا غيره. أما قلت لك: إن الموسوي يقيم معركة في غير معترك؟!

١٥- قال الموسوي حفيد ابن العلقمي [٨٢/ ٢٤٦]: «**إصفاقهم على مؤازرة الصدّيق والنصح له في السر والعلانية شيء، وصحة عقد الخلافة له بالإجماع شيء آخر، وهما غير متلازمين عقلًا وشرعًا**» وكلام الموسوي هذا فيه تضليل مقصود؛ فإن غير المتلازمين عقلًا وشرعًا هما مؤازرة الخليفة - أيًّا كان - والنصح له مع استحقاقه للخلافة، ولكن أي عقل وشرع يحتكم إليهما الموسوي؟! عقله الفاسد الذي يوحي له زخرف القول غرورا، أم شريعة ابن العلقمي التي تستبيح دماء الخلفاء والمسلمين والخروج عليهم؟! ثم كذب فقال: «**فإن لعلي والأئمة المعصومين من بنيه مذهبًا في مؤازرة أهل السلطة الإسلامية معروفًا، وهو الذي ندين الله به**» أما علي وبنيه وآل البيت الأطهار فنعم، وأما أنت وشيعتك فلا والله، والتاريخ شاهد صدق وسقوط بغداد مرتين شاهد عدل. ثم تناقض الموسوي فأقر بصحة عقد الخلافة للمفضول والسمع والطاعة له بقوله: «**بل يجب على الأمة أن تعامله - وان كان عبدًا مجدع الأطراف-معاملة الخلفاء بالحق فتعطيه خراج الأرض ومقاسمتها...**» فهذا الذي أقر به دليل عليه من صحة عقد الخلافة وإن كان صاحبها غير مستحق لها، أو كان في الأمة من هو أفضل منه وهو ما ينفرد به أهل السنة والجماعة من قولهم بصحة خلافة المفضول مع وجود الفاضل، ومن العجيب أنه قد قرّر قبل ذلك أن عليـًا رضي الله عنه إنما بايع خوفًا من القتل أو الحرق بعد أن هددّ بذلك! فبأي عقل يكتب هذا الموسوي؟!

(١) الصواعق المحرقة (١/ ١٠٥).

ولـو لبس الحمـار ثيـاب خـز   لقـال النـاس يا لك مـن حمـار

١٦- يحاول الموسوي أن يوسع دائرة الخلاف في خلافة الصدّيق ﷺ، فهو يكذب مرة ويلفق مرات ويرقع من هنا وهناك حتى اتسع خرقه وتتابع فتقه ﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ ﴾ حيث زعم أن مبايعة الأنصار للصديق كانت خوفًا مما هددهم به أبو بكر، انظر [٨٢/ ٢٤٩] فقل لي بربك: كيف يخشى أكثر من ألفي فارس أنجاد أبطال كلهم من عشيرة واحدة، قد ظهر من شجاعتهم ما ظهر، وقد بقوا ثمانية أعوام متصلة محاربين لجميع العرب حين بايعوا الرسول ﷺ لِيَرْهبوا أبا بكر ورجلين أتيا معه – عمر وأبا عبيدة –؟! ولكنه الكذب من الروافض، وهذه الأكذوبة هي -رجع الصَدَى- لمقالات وسموم كل طاعن في دين الإسلام! وهي تزوير مفضوح للوقائع يدركه كل من له أدنى مسكة من عقل بالواقع العربي آنذاك وموازين القوة فيه، ولنا أن نسأل: أي قوة تلك التي كان يملكها أبو بكر ﷺ وتفوق بها على بني أمية وبني هاشم وبني العباس فضلًا عن الأوس والخزرج أصحاب الدار، وهو الذي عجز قومه بني تيم عن حمايته في مكة، فأجاره (ابن الدَّغْنة) [(١)] ليحميه من بطش قريش؟! أي قوة تلك التي يملكها الصديق ليحقق (الانقلاب بالقوة) اللهم إلا أن تكون قوة الحق والبصيرة والسبق في الخيرات تلك التي دفعت المسلمين أن يقولوا: (رضيه رسول الله لديننا، أفلا نرضاه لدنيانا؟!)، والتي جعلتهم يُكْبِرون في أنفسهم أن يتقدموا رجلًا هو: ﴿ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ ﴾[التوبة:٤٠]! فما لكم كيف تحكمون!

ومرة أخرى يعود هذا الموسوي إلى الإشارة إلى كلام الحباب بن المنذر يوم السقيفة ولا يذكره نصًا لعلمه أنه حجة عليه بعد أن مدحه وأثنى عليه في الهامش! ومتى كان الرافضة يثنون على الصحابة؟!

---

(١) البخاري، كتاب الكفالة حديث رقم: (٢٢٩٧).

حيث قال الحباب: (منا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش) وهو ما أخفاه الموسوي حيث قال: «...**وله كلام أمضّ من هذا، رأينا الإعراض عنه أولى**» فإن كان كلامه يؤيد قولك فلماذا أعرضت عنه؟! أم أنه ينسف مذهبك على رأسك؟!

١٧- حاول الموسوي في هذه المراجعة وهو يتكلم عن سرية أسامة ﷺ أن يتهم جميع الصحابة بالتثاقل عن تنفيذ أمر الرسول ﷺ لهم، عامله الله بعدله، ومن التلبيس الذي مارسه والكذب هذه المرة أنه يسوق نص الرواية لكنه يحشر خلالها كلامه ورأيه في أنهم كانوا متثاقلين حين ساق لفظ الرواية حتى انتهى إلى قوله: «**فخرج بلوائه معقودًا، فدفعه إلى بريدة، وعسكر بالجرف**» هذا هو نص الرواية من المصادر التي عزا إليها في الهامش، لكنه قال بعده [٩٠/ ٢٦٦-٢٦٧]: «**ثم تثاقلوا هناك فلم يبرحوا، مع ما وعوه ورأوه من النصوص الصريحة في وجوب إسراعهم...**» وهذا من كلامه الذي حاول به تفسير موقفهم بلا حجة ولا برهان، فأين ذلك من المصادر التي أحال إليها؟! بل وأين ذلك في غيرها أيضًا؟! أم أنه البغض الذي ملأ قلوب المنافقين على من أنهى أمرهم ودمر ملكهم؟! وهو نفسه ينقل أن أسامة كان يدخل على النبي ﷺ في تلك الأيام مرات عديدة فَلِمَ لم ينهه أو من معه عن التثاقل؟!

١٨- وكذلك في نفس هذه المراجعة قال: «**وطعن قوم منهم في تأمير أسامة كما طعنوا من قبل في تأمير أبيه...**» وهو يريد هنا نظير ما أراد في السابق اتهام الصحابة رضوان الله عليهم أنهم هم الطاعنون بتأمير أسامة، والعجب من هؤلاء الرافضة؛ فإن كلامهم هذا بشمول تهمة الطعن لجميع الصحابة، وكذا التثاقل يشمل عليًا ﷺ؛ إذ لا مخصص له من بين الصحابة، ويشمل بقية آل البيت ﷺ، ومن الكذب البيّن أنه قال في الهامش: «**فراجع ما شئت من الكتب المشتملة على هذه السرية**» وذكر منها تاريخ الطبري، مع أن الطبري قد

ذكر أن أصحاب الطعن هؤلاء قد جاء ذكرهم وتمييزهم في روايتين، الأولى عن أبي مويهبة مولى رسول الله ﷺ ذكر تأمير أسامة وقال: (فقال المنافقون في ذلك ورد عليهم النبي ﷺ...) والثانية: عن ابن عباس قال: (...وقد أكثر المنافقون في تأمير أسامة..)[١] فهذا يُبيّن تبرئة الصحابة رضوان الله عليهم مما اتهمهم به هذا المنافق الكذاب.

١٩- حاول الموسوي في هذه المراجعة (٩٢/ ٢٧١] أن يدلس على القراء بزعمه تسليم أهل السنة بما افتراه على الصحابة في المراجعة الماضية من تثاقلهم عن سرية أسامة وطعنهم في إمارته، والموسوي كعادته يجادل من أجل المشاغبة والمغالبة وإلاّ فإن شبهه أوهى من بيت العنكبوت حيث قال: «**سلّمتم -سلّمكم الله تعالى- بتأخرهم في سرية أسامة عن السير، وتثاقلهم في الجرف تلك المدة، مع ما قد أمروا به من الإسراع والتعجيل. وسلّمتم بطعنهم في تأمير أسامة مع ما وعوه ورأوه من النصوص قولًا وفعلًا على تأميره...**» إلى آخر هرطقاته التي يدّعي فيها تحقيق نصر وهمي عجز عن تحقيقه هو وقومه، ونحن نتحداهم بتسمية واحد من علماء أهل السنة قد سلّم للرافضة بكل ما ذكره هذا الدجال هنا، بنقل موثق من كتب أهل السنة وهو ما عجز عن إثباته هنا، فقام يجمجم بكلام يزكم الأنوف فضَمَّ به جهلًا إلى جهل، وقد تقدم بيان كذب الشيعة وإمامهم عبد الحسين هذا حين اتهم الصحابة، وظهر لك أن التأخير كان من اجتهاد أسامة أمير الجيش نفسه، وكذلك كذبه حين اتهم الصحابة بأنهم هم الذين طعنوا في إمارة أسامة وقد علمت بأن الطعن كان من المنافقين فقط لا غير، وهو ما حاول عبد الحسين إخفائه وفيه وفي أدلته يقال:

حُججٌ تهافتُ كالزجاج تخالُها ... حقـًا وكُـلٌّ كَاسـرٌ مكسور

(١) تاريخ الطبري (٣/ ١٨٤-١٨٦).

٢٠-يسعى الموسوي إلى هدم الدين من أركانه، ويأبى الله ألاّ أن يتم نوره ولو كره الكافرون، فما أن ينتهي من كذبة حتى يتبعها بأخرى في زندقة مكشوفة معروفة، وصدق القائل:

لـي حيلة فيمن ينـم	وليس في الكذاب حيلة
من كان يخلق ما يقول	فحيلتي فيه قليلة

فهو يزعم هنا أن عليًا ﷺ أول من جمع القرآن، والموسوي وقومه قد ساءهم أن ينسب هذا الفضل لعثمان ﷺ فحاولوا الطعن فيه، حيث قال الكذاب [١١٠/ ٣٠٤]: «**وأول شيء دوّنه أمير المؤمنين كتاب الله ﷻ؛ فإنه ﷺ بعد فراغه من تجهيز النبي ﷺ آلى على نفسه أن لا يرتدي إلاّ للصلاة، أو يجمع القرآن، فجمعه مرتبًا على حسب النزول، وأشار إلى عامّه وخاصه...**» إلى أن قال: «**وقد عني غير واحد من قرّاء الصحابة بجمع القرآن، غير أنه لم يتسن لهم أن يجمعوه على تنزيله..**» ونحن نسأل هؤلاء المغفلين: أين هذا الجمع المزعوم؟! ولِمَ لم يحفظه الله سبحانه للأمة لو كان به ما تنتفع به؟! بل قد أبى الله سبحانه وتعالى إلا أن يجمع الأمة على المصحف الذي كتبه الخليفة الراشد أمير المؤمنين عثمان ﷺ.

وكلام الموسوي القصد منه الطعن بالقرآن الذي بين أيدينا ومن طالع الكلام بتمامه هاله هذه الزندقة التي يرمي الأمة بها، وأولهم صحابة رسول الله ﷺ ولا أظن أحدًا يخفى عليه التشابه الكبير بين قول عبد الحسين وبين رواية الكافي لكنها أصرح في التحريف من قول هذا الموسوي هنا، وذلك في كتاب الحجة: (باب أنه لم يجمع القرآن كله إلاّ الأئمة) عن جابر الجعفي قال: سمعت أبا جعفر ﷺ يقول: (**ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن**

كله كما أنزل إلا كذاب، وما جمعه وحفظه كما أنزل إلا علي بن أبي طالب والأئمة بعده)[١] أتُرى الدين أُنزل وخُص به علي رضي الله عنه والأئمة وحدهم دون بقية الأمة؟! وأين هذا المصحف أيام ولاية علي وسلطانه؟! أليس في إخفائه خيانة للأمة بأسرها؟ أم أن الله تعالى أراد أن يُجرّم الأمة بإخفاء دينها وكتابها حتى يخرج مهدي الشيعة المزعوم؟! وقد وعد تعالى بإظهار دينه وحفظ كتابه ولو كره الكافرون! وهذه الأسئلة نسوقها للقوم إن كان لهم عقول، والحق غالب غير مغلوب.

٢١- ثم ادّعى الموسوي وكذب، وجاء بالعجب، والشيء من معدنه لا يستغرب، حيث قال فلك الكذب وقُطْبه عن مصحف فاطمة المزعوم [١١٠/ ٣٠٤-٣٠٥]: «**وبعد فراغه من الكتاب العزيز ألف لسيدة نساء العالمين كتابًا كان يعرف عند أبنائها الطاهرين بمصحف فاطمة، يتضمن أمثالًا وحكمًا، ومواعظ وعبرًا، وأخبارًا ونوادر توجب لها العزاء عن سيد الأنبياء أبيها صلى الله عليه وآله**» وعبد الحسين يراوغ ويخادع مرة أخرى؛ فإن مصحف فاطمة المزعوم ليس إلاّ ما تدّعيه الرافضة من القرآن الذي سوف يُظهره المهدي حين خروجه – بزعمهم – وهو أمر مشهور معروف من مذهبهم، حيث جاء في الكافي قول أبي عبد الله – كما يروون –: (وإن عندنا مصحف فاطمة عليها السلام. قال: أبو بصير: قلت: وما مصحف فاطمة عليها السلام؟ قال: مصحف مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، ما فيه من قرآنكم حرف واحد)[٢] وتمضي أساطيرهم لتقول إن عليًا عليه السلام كتبه من فم المَلَك وهو يلقيه إلى فاطمة رضي الله عنها إلى غير هذه الترهات التي تضحك الثكلى.

والموسوي يحاول هنا التمهيد للتملص من هذا الكفر الصريح الذي أقر به أئمته في

---

(١) الكافي (١/ ٢٢٨).

(٢) الكافي، كتاب الحجة (باب ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة) (١/ ٢٣٨).

كتبهم، فادّعى هنا أن هذا المصحف فيه أمثال وحكم ومواعظ، وهو ما لم يقله أحد من أسلافه أبدًا، ويدلك عليه سوقه لما قاله من دون عزوه لأحد، الأمر الذي يُبيّن انفراده به، بل قد عُلِم من روايتهم هم أن فيه علم الغيب، بل جاء في الكافي أن فيه: (..ولا نحتاج إلى أحد، حتى فيه الجلدة ونصف الجلدة وربع الجلدة، وأرش الخدش) والمقصود من علم الغيب فيه إضفاء صفة الألوهية على أئمتهم ومن علم الحدود والديات هو اتهام مبطن بقصور التشريع الإسلامي، ثم نقول للموسوي الكذاب: أين ذكر هذا المصحف في كتب أهل السنة؟! أما عند الرافضة فهم يذكرونه عند الكلام في تقرير أصلهم الكفري الفاسد من تحريف القرآن ونقصانه.

والموسوي لا يستحي فيذكر شناعته هذه مفتخرًا بها أنهم أول من دوّن العلم، لا بل هم أول من كَذِبَ على الله ورسوله من هذه الأمة، فحسبنا الله ونعم الوكيل.

٢٢- ذكر الموسوي أحد أسلافهم الضالين، وهو هشام بن الحكم مولى كندة، وقد عاصر جعفر الصادق ﷺ، واتفق الشيعة على ثقته وإمامته عندهم رغم ما عنده من الأباطيل التي ينكرونها هم قبل غيرهم، لكن هذا الموسوي قال ما يدل على جهله الفظيع أو غشه وخداعه -وهو الأرجح- حين وصف هشامًا بأنه: «**كان مبدأ أمره من الجهمية**» [١١٠/ ٣١٢-٣١٣] وهذا ما لم يقله أحد، لا من أهل السنة ولا من الشيعة ممن تكلم في الفرق وأصحابها، فضلًا عن ما عند هشام هذا مما يناقض تمامًا مذهب الجهمية مثل القول بالتجسيم، وكل هذا يبيّن بطلان دعوى الموسوي في شأن هشام، وكل هذه المحاولات اليائسة من الموسوي وقومه لتلميع مذهبهم قد باءت بالفشل، فحال أسلافهم وما كانوا عليه من الضلال يلجم أفواههم.

ثم عاد الموسوي ليقول عن هشام: «**ونحن أعرف الناس بمذهبه، وفي أيدينا أحواله**

وأقواله، وله في نصرة مذهبنا من المصنفات ما أشرنا إليه، فلا يجوز أن يخفى علينا من أقواله -وهو من سلفنا وفرطنا- ما ظهر لغيرنا، مع بُعدهم عنه في المذهب والمشرب» هذا ثناء الموسوي على هشام القائل عن رب العالمين: «هو سبعة أشبار بشبر نفسه» وقوله: «هو جسم ذو أبعاض»[1] (ولكن تشابهت قلوبهم) وكلامه السابق فيه تمويه وتضليل؛ فإن كونه من سلفهم لا يعطيهم فضلًا في معرفة حاله على من سواهم، وإنما الفضل لأصحاب العلم بالمقالات والملل والنحل، وقد اتفقت كلمتهم فيه بالتجسيم، فإن شاغب أحد أن تلك الكتب هي لأهل السنة ولا حجة فيها على الشيعة، قلنا: قد وجدنا ذلك صريحًا أيضًا في كتب الشيعة المعتمدة، ويكفي الرجوع (للكافي) الذي يقدسه الموسوي وقومه، فقد نقل الكليني فيه ست روايات فيها التصريح بإثبات قول هشام بأن الله جسم، وذلك في الباب الذي عقده الكليني بعنوان: «باب النهي عن الجسم والصورة»[2].

وفي تلك الروايات كلها تجد صراحة قول هشام بالتجسيم وطعن جعفر الصادق وموسى الكاظم به، ويعترف المامقاني وهو إمام من أئمتهم في تنقيح المقال (٣/ ٢٦٤-٣٠١) بكثرة الأخبار المروية عن هشام في التجسيم ومنها قوله: «إن الله جسم صمدي نوري»، فقل لي بربك: متى يفتح القوم أعينهم ليروا صنيع أئمتهم، ومنهم الموسوي الذين سيوردونهم الموارد؟!

ثم قال الموسوي محاولًا التلبيس من جديد: «**على أنه لو فرض ثبوت ما يدل على التجسيم عن هشام، فإنما يمكن ذلك عليه قبل استبصاره؛ إذ عرفت أنه كان ممن يرى رأي الجهمية، ثم استبصر بهدي آل محمد**».

---

(١) الملل والنحل (١/ ٢١٦)، الفرق بين الفرق (ص:٧١).

(٢) الكافي (١/ ١٠٤ - ١٠٦).

وهذا كما قدمنا يدل إما على جهله الفظيع أو غشه وخداعه، فإن كل من كان له أدنى علم بالفرق والملل والنحل عَلِم بُعد الجهمية عن التجسيم، وأن أساس مذهب الجهمية مبني على إنكار التجسيم، بل إنكار الصفات بالكلية، فكيف يسوغ لهذا الجويهل التخلص مما نسب إلى هشام من التجسيم بحمله على قول الجهمية الذي كان عليه أولًا؟! فما هو موقف الشيعة اليوم من سلفهم هشام بن الحكم بعد هذا الذي ثبت عنه؟ وما هو موقفهم من مسيلمة العصر الموسوي الذي يريد بهم شرًا، عندما ألحق هشام بهم وجعله من شيعتهم؟! فهل من مجيب؟

ولم يكتف الموسوي بهذا، بل كذب فقال: «**لم يعثر أحد من سلفنا على شيء مما نسبه الخصم إليه...مع إنا قد استفرغنا الوسع والطاقة في البحث عن ذلك**» ولا ندري هل في الدنيا مثل هذه المكابرة والغش، بل والكذب؟! فهل عبد الحسين هذا لم يعلم بالكافي وما فيه؟! أم هو غير مصدق بمحتواه؟! أم هو الإفك والبهتان؟! وقد قدمنا لك ما حواه الكافي من روايات عن هشام هذا، ولكن يبدو أن البقر تشابه عليه! وإن كنا نثق أنها المشاغبة من أجل المغالبة من الموسوي وأنى له ذلك؟! والموسوي وقومه بين أمرين أحلاهما مر، هما:

إما أن يقر بضلال شيوخ الإمامية المتقدمين وأنهم على غير الصواب في قولهم بالتجسيم، وإما أن يكون نفاة الصفات من المتأخرين على خطأ وضلال، فقد لزم بالضرورة أن شيوخ الإمامية ضلوا في التوحيد إما متقدموهم أو متأخروهم!

٢٣- أورد الموسوي في المراجعة [١٦/ ٥٢-١١٤] مئة راوٍ ممن استشهد أو احتج بهم أهل السنة -كما زعم- وقد سماها من جهله مئة إسناد! وليس كل واحد منهم إسنادًا بل الإسناد مجموعة من الرواة! والكلام على هذا من وجوه:

أحدها: إن كان هؤلاء الرواة من الشيعة كما زعم الموسوي فنحن نلزمه بما رواه أهل السنة عنهم؛ لأنهم يروون عن رجالهم! فما حجته في عدم الأخذ منهم؟! أم هو الكيل بمكيالين؟! وهو ما نخاطب به كل شيعي في بيان إنصاف أهل السنة لهم، أنهم لم تحملهم مخالفتهم في المذهب في عدم الأخذ برواية الصادقين منهم، في الوقت الذي تخلو كتب الشيعة من ذكر رجال السنة وإنصافهم! بل من توثيق من هم أعظم قدرًا عند الله ورسوله وهم أصحاب محمد ﷺ! حتى إن مقياس التعديل والتوثيق عند أئمتهم هو القدح في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما[1]، وهذا هو الفرق بين أهل السنة وأهل الأهواء! ولكن كما قيل:

ملكنا فكان العفو منا سجية ... فلما ملكتم سال بالدم أبطح

فحسبكمو هذا التفاوت بيننا ... وكل إناء بالذي فيه ينضح

الثاني: أن رواية الثقة عن راوٍ لا تعد توثيقًا له، ويُخصص من ذلك الصحيحين.

الثالث: أن الموسوي أورد من الرواة من لم يقل أحد من أهل العلم بتشيعه، واستدل على قوله بذكر من لا يعتد بقوله في الجرح والتعديل مطلقًا أو إذا انفرد.

الرابع: أن جلَّ من ذكرهم الموسوي هم من أصحاب البدعة الصغرى الذين يحتج بهم فيما لا يدخل في أصل بدعتهم -كما هو مقرر- وهذا من عدل أهل السنة وإنصافهم -رحمهم الله-.

الخامس: أن الموسوي أورد عددًا من الرواة زاعمًا أن أهل السنة احتجوا بهم، وقد كذب كعادته، وكيف يحتج أهل السنة بمن يؤمن بالرجعة[2] أو يعتقد تحريف القرآن أو

---

(١) تنقيح المقال (١/ ٢٧٠).

(٢) هي عندهم: رجعة كثير من الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة! وزمنها عند قيام المهدي المنتظر عندهم، والغرض منها هو: انتقام المهدي ومن معه من أعداء أهل البيت، وعلى رأسهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.

تكفير الصحابة أو سب الشيخين أو الصحابة جميعًا، وأهل السنة إنما أخرجوا لهؤلاء للتعريف بحالهم ورواياتهم وليس مقصودهم التوثيق.

السادس: أن الشيعة ليس لهم عناية بالإسناد، وما وضعوه من قواعد في المئة السابعة هو كما يقول شيخهم الحر العاملي: «والفائدة في ذكره -أي: السند- دفع تعيير العامة -يعني: أهل السنة- الشيعة بأن أحاديثهم غير معنعنة بل منقولة من أصول قدمائهم»[1] وهذا يفيد أن الإسناد عندهم غير موجود إلا بعد مواجهتهم للنقد من قبل أهل السنة!

وإليك جملة من الرواة ممن ذكرهم الموسوي -بحسب ترتيبهم في كتابه- مدعيًا أنهم من الشيعة وما عندهم مما يخالف مذهب الشيعة الغلاة:

م	الراوي	ما روي عنه مما يخالف مذهب الشيعة الغلاة
٢	إبراهيم بن يزيد	راوي حديث: «كان رسول الله ﷺ يسمر مع أبي بكر في الأمر... وأنا معهما -يعني: عمر-» [الترمذي (١٦٩)، أحمد (١٧٥)].
١٦	جعفر بن سليمان	أحد رواة حديث: «مات رسول الله ﷺ ولم يستخلف أحدًا» [الميزان (٢/ ١٣٨)].
١٩	الحارث الهمداني	أحد رواه حديث: «أبو بكر وعمر سيدا كهول أهل الجنة» [الترمذي (٣٦٦٦)].
٢١	الحسن بن صالح	روى حديثًا في إثبات المسح على الخفين. [أبو داود رقم (١٥٦)].
٢٢	الحكم بن عتيبة	روى حديثًا في إثبات المسح على الخفين. [أبو داود (١٥٧)]

(١) وسائل الشيعة (٢٠/ ١٠٠).

م	الراوي	ما روي عنه مما يخالف مذهب الشيعة الغلاة
٢٥	خالد بن مخلد	روى حديثًا في فضائل الزبير. [البخاري (٣٧١٧)].
٢٨	زيد بن الحباب	روى حديثًا في إثبات المسح. [ابن ماجة (٥٥٥)].
٣٠	سالم بن أبي حفصة	راوي حديث: «إن أهل... وإن أبا بكر وعمر منهم وأنعما» [الترمذي (٣٦٥٨)].
٣٦	سليمان بن صرد	صحابي، فكيف يكون من الشيعة؟!
٣٨	سليمان بن قرم	قبوله تكفير الشيعة. [الميزان (٣/ ٣١٠)].
٣٩	سليمان الأعمش	روى أحاديث في فضائل الصديق ومعاوية. [الترمذي (٣٦٥٨)، والطبراني في الكبير (٦٩١)].
٤٠	شريك القاضي	روي عنه تفضيله للشيخين وعثمان على علي رضي الله عنه. [التهذيب (٣/ ٣٧٢-٣٧٦)].
٤٣	طاوس بن كيسان	روى عن أبي هريرة وابن عمر وعائشة وزيد وابن عمر رضي الله عنهم. [التهذيب (٢/ ٢٣٥)].
٤٤	ظالم بن عمرو	روى عن عمر ومعاذ وابن مسعود والزبير وغيرهم رضي الله عنهم. [التهذيب (٤/ ٤٨١)].
٤٥	عامر بن واثلة	صحابي. وهو آخر الصحابة موتًا رضي الله عنه، روى عن أبي بكر وعمر وغيرهم. [التهذيب (٢/ ٢٧٢)].
٤٩	عبد الله بن أبان	روى عن خاله سبب تسمية عثمان رضي الله عنه ذا النورين. [سنن البيهقي (٧/ ٧٣)]
٥٠	عبد الله بن لهيعة	روى حديثًا في فضائل عمرو بن العاص [الترمذي (٣٨٤٤)]

م	الراوي	ما روي عنه مما يخالف مذهب الشيعة الغلاة
٥٢	عبد الرحمن الأزدي	قال: (أفضل هذه الأمة بعد نبيها: أبو بكر وعمر) [الميزان (٤/ ٢٩٠)].
٥٣	عبدالرزاق الصنعاني	تفضيله الثلاثة على علي رضي الله عنه. [الميزان (٤/ ٣٤٤)].
٦٠	علقمة بن قيس	روى عن عمر وعثمان وسعد وخالد وعائشة رضي الله عنهم. [التهذيب (٣/ ١٤٠)].
٦٧	علي بن المنذر	هو الراوي لحديث: «إن جبريل يقرئك السلام -يعني: عائشة-» [الترمذي (٢٦٩٣)].
٧١	عمرو بن عبد الله	هو أحد رواة: «لو كنت متخذًا خليلًا» [الترمذي (٣٦٥٥)].
٧٣	الفضل بن دكين	روى حديثًا في إثبات المسح على الخفين. [البخاري (٢٠٤)].
٧٤	فضيل بن مرزوق	روى حديثًا في تأمير أبي بكر وعمر من حديث علي. [الميزان (٥/ ٤٤٠)].
٧٦	مالك بن إسماعيل	روى حديثًا في فضائل الصديق رضي الله عنه. [الترمذي (٣٦٧٠)، البخاري (٣٧١٩)].
٧٧	محمد بن خازم	راوي حديث عمر: «كان رسول الله يسمر مع أبي بكر.. وأنا معهما» [الترمذي (١٦٩)، أحمد (١٧٥)].
٧٨	محمد بن عبد الله (الحاكم)	انظر: المستدرك (٣/ ٦٤-٨٦) مناقب الصديق فقط، وذكر الإجماع على تسميته خليفة رسول الله ﷺ.
٨٠	محمد بن فضيل	روى حديثًا في فضائل الصديق رضي الله عنه. [الترمذي (٣٦٥٢)].
٨٣	معاوية بن عمار	ما ادعى أحد أنه شيعي واسمه علامة على ذلك. [التهذيب (٤/ ١١٠)].

م	الراوي	ما روي عنه مما يخالف مذهب الشيعة الغلاة
٩٤	هشام بن عمار	روى حديثًا في فضائل أبي بكر رضي الله عنه. [البخاري (٣٦٦١)].
٩٦	وكيع بن الجراح	قال: (من زعم أن القرآن مخلوق فقد كفر) [تذكرة الحفاظ (١/٣٠٦)]، وهو ما يخالف مذهب الشيعة.
٩٨	يحيى بن سعيد	قال: (ومن قال: قل هو الله أحد مخلوق فهو زنديق) [تذكرة الحفاظ (١/٢٩٨)].
١٠٠	أبو عبد الله الجدلي	روى عن عائشة ومعاوية رضي الله عنهما. [التهذيب (٤/٥٤٧)].

هؤلاء هم رجال الشيعة - كما زعم الموسوي- فإن كانوا كما قال -ودون إثباته خرط القتاد- فليسعه ما وسعهم، وليأخذ بقولهم؛ فإن الرجوع إلى الحق أولى من التمادي في الباطل، أم سيقول أن ما رواه رجالهم من التقية أيضًا؟!

فالبهت عندكم رخيص سعره ... احثوا بلا كيل ولا ميزان

❋ ❋ ❋

الفصل السادس

المواضع التي فيها كتمان

وهي بأن يكتم أمرًا في نقولاته لا يصح كتمانه.

١- نقل الموسوي من الصواعق المحرقة قول ابن عباس ﵄: (**نحن أهل البيت شجرة النبوة...**) الذي نقله في هامش المراجعة [٦/ ٢٠] وقد كفانا ابن حجر مؤونة ردّه؛ إذ قال: «وجاء عن ابن عباس بسند ضعيف أنه قال...[1] الحديث» فتعمد الموسوي إخفاء هذا؛ لأنه يسقط حجيته، ومثله عن علي ﵁ أنه قال: (**نحن النجباء، وأفراطنا أفراط الأنبياء...**) وقد كفانا ابن حجر كذلك مؤونة ردّه؛ إذ قال: «عن علي بسند ضعيف» فهاهو ابن حجر يضعفه فأين الحجة يا موسوي؟ وأين الأثبات الذين صححوا هذا كما تزعم. ﴿إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَـٰقٌ﴾.

٢- تعمّد الموسوي [٨/ ٢٧] عدم نقل تعقب الإمام الذهبي للحاكم في حديث: (**النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق...**) وكتم بذلك علمًا، حيث قال الذهبي عنه: «قلت: بل موضوع»[2].

٣- أورد الموسوي حديث: (**من مات على حبّ آل محمّد مات شهيدًا، ألا ومن مات على حبّ آل محمّد مات مغفورًا له... الحديث**) وعزاه في الهامش [١٠/ ٣٢-٣٣] إلى

---

(١) الصواعق المحرقة (٢/ ٦٨٠).

(٢) المستدرك مع التلخيص (٣/ ١٦٢).

الثعلبي والزمخشري في تفسيريهما، وهو حديث باطل لا أصل له كما ذكره الحافظ في تخريج الكشاف (٤/ ٢٢٠) فقال: «أخرجه الثعلبي بطوله، وآثار الوضع عليه لائحة، ومحمد بن مسلم ومن فوقه ثقات، والآفة فيه ما بين الثعلبي ومحمد بن مسلم» والزمخشري ذكره[١] من غير إسناد ولا عزو لأحد، فلا يصح العزو إليه إذًا، فأين الأمانة في العلم والنقل والثعلبي رحمه الله كما يقول الكتاني عنه وعن تلميذه الواحدي الذي نقل عنه الموسوي مرارًا في مراجعاته: (لم يكن له ولا لشيخه الثعلبي كبير بضاعة في الحديث بل في تفسيرهما - وخصوصًا الثعلبي- أحاديث موضوعة وقصص باطلة) وقال عنه شيخ الإسلام في مقدمة التفسير (ص:١٩): (كان حاطب ليل) وأما الزمخشري فهو خطيب المعتزلة وحامل رايتها فكيف يستدل بها في كتبه على أهل السنة! ﴿ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ أما في الحديث فليس أحسن حالًا من الثعلبي. وقد أشار إلى هذا الحديث ابن حجر في الصواعق وطعن في ثبوته حيث قال: (قال الحافظ السخاوي: وآثار الوضع كما قال شيخنا -أي الحافظ ابن حجر- لائحة عليه)[٢] وهذا الأمر لم يعجب عبد الحسين فكتمه ولم يصرح به، وعلى مثل هذا تسير قافلة الكذب!

٤-قال الموسوي: «**ألم تر كيف فعل ربّك يومئذ بمن جحد ولايتهم علانية...**» وقال في الهامش [١٢ / ٤٠] عن هذه القصة المزعومة التي سبق الرد عليها: «...**والقضيّة مستفيضة، ذكرها الحلبي في أواخر حجّة الوداع من الجزء الثالث من سيرته...**» نعم ذكرها الحلبي ورد على احتجاج الشيعة بها على إمامة علي رضي الله عنه من عدة وجوه، وقد أشار الموسوي إلى سيرة الحلبي وجعلها من مراجع القصة، لكنه لم ينقل كلامه هذا وردَّه عليهم،

---

(١) الكشاف (٥/ ٤٠٥).

(٢) الصواعق المحرقة (٢/ ٦٦٤).

وأعظم من ذلك أنه لم ينقل تكذيب الحلبي لتلك القصة متابعـًا في ذلك للذهبي، إذ قال الحلبي: «قال الحافظ الذهبي: هذا حديث منكر جدًا قال الحلبي: أي بل كذب»(١) وهذا مما يؤكد ما قلناه عنه مرارًا أنه ينتقي من الكتب ما يوافق هواه دون الاعتماد على أصول علمية صحيحة، وهذا هو الفارق بين أهل العلم وأهل الجهل.

٥-كتم الموسوي [١٦/ ٥٨] قول علماء الجرح والتعديل في ثوير بن أبي فاختة، واقتصر على ما يعجبه، وحذف أقوال أهل العلم فيه حيث ساق الذهبي في الميزان وكذا الحافظ في التهذيب(٢) أقوال أهل العلم بتضعيفه ورد حديثه، الأمر الذي تعمّد إخفاءه هذا الموسوي ظانًّا أننا كقومه نُسلم بالأكاذيب.

٦-في ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي [١٦/ ٦٠] أورد هذا الأفـّاك قول العقيلي(٣): **«بالإسناد إلى سهل بن أبي خدوثة(٤) قال: قلت لجعفر بن سليمان: بلغني أنّك تشتم أبا بكر وعمر. فقال: أمّا الشتم فلا، ولكن البغض ما شئت»** فقد بينه غير واحد من أهل العلم بالجرح والتعديل أنه لم يكن يعني بهما الشيخين، وإلاّ لما احتج به أهل السنة كما هو معلوم، ومن كانت هذه حاله رد حديثه، لكن جعفرًا كان يعني بأبي بكر وعمر جارين كان قد تأذى بهما كما بينه الذهبي في الميزان نقلًا عن ابن عدي، وعقّب الذهبي على ذلك بقوله: (قلت: ما هذا ببعيد؛ فإن جعفرًا قد روى أحاديث من مناقب الشيخين رضي الله عنهما)(٥) لكن هذا الموسوي لم يكن أمينًا إطلاقًا في نقله، حيث حذف هذا الكلام كله محاولًا الإيهام بأن جعفرًا

(١) السيرة الحلبية (٣/ ٣٠٩).
(٢) ميزان الاعتدال (٢/ ٩٨-٩٩)، التهذيب (١/ ٢٧٨).
(٣) الضعفاء (١/ ٢٠٥).
(٤) كذا كتبها وفي الضعفاء (بن أبي حدوية).
(٥) ميزان الاعتدال (٢/ ١٣٧).

يسب الشيخين. فلعنة الله على من سبهما وعلى من حاول ذلك وطلبه، وقد نقل الموسوي كلام ابن عدي من الميزان لكنه حذف منه رواية فضائل الشيخين أيضًا، قال ابن عدي: «..قد روى في فضائل الشيخين أيضًا» بل هو راوي حديث: (مات رسول الله ﷺ ولم يستخلف أحدًا) فبماذا يجيب الموسوي وقومه عن هذا؟! وهل ما زال جعفر من شيعتهم؟! فانظر كيف انتقى من كلام جعفر ما يهواه ولكنه الذباب الذي يهوى العيش على أكوام القاذورات، عافانا الله من حاله وسوء مآله.

٧-في ترجمة الحارث بن عبد الله الهمداني [١٦/ ٦٢] وقد أشار الذهبي[١] إلى تضعيفه فتعمد الموسوي إخفاء هذا، وليس هو من أفضل التابعين كما زعم، بل كان من كبار علمائهم في الحساب والفرائض فقط، ولم يحتج به أحد من علماء أهل السنة إطلاقًا على خلاف ما زعم هذا الموسوي، ولم ينفرد الشعبي رحمه الله بتكذيبه، بل كذبه غير واحد ممن احتج بهم الموسوي نفسه زاعمًا كذبًا وزورًا أنهم من علماء الشيعة في هذه المراجعة مثل إبراهيم النخعي وأبو إسحاق السبيعي وجرير بن عبد الحميد. ولكنه التخبط الذي أوصله إليه عقله المضطرب ونظره المأفون.

٨-في ترجمة سعد بن طريف الإسكاف [١٦/ ٧٠] تعمد الموسوي إخفاء أقوال أهل العلم فيه، وقد ساق الذهبي في الميزان والحافظ في التهذيب[٢] من أقوال أهل العلم فيه ما يمنع قبول خبره والاحتجاج به، لكن الموسوي أخفاه عمدًا كعادته في التزييف والغش، والموسوي قد نقل من الميزان، فلا ندري هل أعمى الله بصر الموسوي فلم يرَ أقوال العلماء في سعد، واكتفى بذكر تضعيف الفلّاس له؟ وكون الترمذي روى له يعد هذا تعديلًا، فإن

---

(١) ميزان الاعتدال (٢/ ١٧٠-١٧٢).

(٢) ميزان الاعتدال (٣/ ١٨١-١٨٣)، التهذيب (١/ ٦٩٣).

رواية الثقة عن الضعيف لا تعد تعديلًا له، كيف والترمذي يقول عنه: «يُضَعّف» فمن أين تخيل الموسوي أن أحدًا من أهل السنة قد وثق سعدًا هذا فأورده؟!

٩-أعرض الموسوي [١٦/ ٨٥-٨٨] عن ذكر أقوال أهل العلم في إثبات تغيّر وتخليط الحافظ عبد الرزاق بن همام الصنعاني بعدما كبر وعمي في آخر عمره وأصبح يُلَقَّن وتغير حفظه[١] كل هذا ليثبت للصنعاني رحمه الله بعض الأحاديث التي تؤيد مذهب الموسوي القائم على البغض والطعن واللعن في أصحاب محمد ﷺ، مع أنه أخفى قول عبد الرزاق في الشيخين: (والله ما انشرح صدري قط أنْ أُفَضِّلَ عليًا على أبي بكر وعمر، رحم الله أبا بكر وعمر وعثمان، من لم يحبهما فما هو بمؤمن) وقال أيضا: (أوثق أعمالي حبّي إياهم)[٢] وغيرها، ولكن الموسوي المحترق غيظًا أخفاها، ﴿ قُلْ مُوتُواْ بِغَيْظِكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾.

١٠- في ترجمة الفضل بن دكين أبو نعيم [١٦/ ٩٨] بين الذهبي في ميزانه أن تشيعه من غير غلو ولا سب، الأمر الذي كتمه الموسوي العاري عن الأمانة في النقل تمامًا قال الذهبي: «حافظ حجة إلا أنه يتشيع من غير غلو ولا سب»[٣] وقد نقل الحافظ ابن حجر في ترجمة أبي نعيم من التهذيب أنه قال: (ما كَتَبَتْ عليَّ الحفظةُ أني سببت معاوية)[٤] وأمر بنقل ذلك عنه. كيف وقد روى حديثين عند البخاري[٥] في إثبات المسح على الخفين وهو ما

(١) التهذيب (٢/ ٥٧٣).

(٢) التهذيب (٢/ ٥٧٣).

(٣) ميزان الاعتدال (٥/ ٤٢٦).

(٤) التهذيب (٣/ ٣٩٠).

(٥) البخاري حديث رقم (٢٠٤) باب المسح على الخفين، وحديث رقم (٢٠٦) باب إذا أدخل رجليه وهما طاهرتان.

يخالف ما عليه الشيعة الغلاة، أفبعد هذا يقول الموسوي: إن الفضل من الشيعة؟! ولكنها النفسيات المهتزة التي تتعلق بأي شيء لتجمل قبح مذهبها!

١١- قال جِراب الكذب عن أبي عبد الله الحاكم صاحب المستدرك [١٦/ ١٠٢]: **(وكل من تأخر عنه من محدّثي السنّة عيال عليه، وهو من أبطال الشيعة وسدنة الشريعة)** هذا ما قاله الموسوي دغدغة للعواطف، وهي مبالغة واضحة يريد بها حيازة سبق، ومع ذلك فلو كان الشيعة كلهم مثل الحاكم لقلّ شرهم، فليس هو رافضي بل شيعي كما بينه الذهبي[1] وفرق بينهما، وهو ما أخفاه عمدًا الموسوي، وقد روى الحاكم أحاديث كثيرة في أفضلية أبي بكر وعمر وعثمان ﷻ مع تقديم أبي بكر وعمر على غيرهما[2]، بل يستبعد تفضيله لعلي على عثمان ﷺ، فإنه قَدَّم في المستدرك ذكر عثمان على علي ﷺ، وهذه - وغيرها كثير- تثبت كذب هذا الموسوي الذي يعلم أن الحاكم لو كان على عقيدة الموسوي لما أخرج له أهل السُنّة شيئًا.

١٢- في ترجمة هشام بن عمّار، قال الموسوي [١٦/ ١٠٩]: «**قلت: روى عنه البخاري بلا واسطة... وباب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وآله**» لكن القارعة على رأس الموسوي وأصحابه – والتي أخفاها عمدًا – أن البخاري قد روى لهشام حديثًا في فضل أبي بكر الصدّيق ﷺ، وهو الذي أشار إليه الموسوي نفسه، وهو يبين بُعد هشام عن التشيّع، أو على الأقل أنه مع تشيعه يقدّم أبا بكر ﷺ، فإن كان الموسوي يدّعي أن هشامًا ثقة عنده لأنه شيعي، فليحتج به إذًا ولْيَقْبَله في هذا الحديث عند البخاري، قال البخاري: حدثني هشام بن عمار... عن أبي الدرداء ﷺ في حديث طويل فيه قول النبي ﷺ مدافعًا عن

(١) ميزان الاعتدال (٦/ ٢١٦).

(٢) المستدرك (٣/ ٨٤).

أبي بكر: (إن الله بعثني إليكم فقلتم: كذبت وقال أبو بكر: صدق، وواساني بنفسه وماله فهل أنتم تاركو لي صاحبي؟ مرتين فما أوذي بعدها)[١] فهل يا ترى لم تقع عينا الموسوي على هذا الحديث؟! أم لم يسع الموسوي ما وسع هشام بن عمّار؟!

١٣- قال الموسوي عن وكيع بن الجراح [١٦/ ١١١]: «**ونصّ ابن المديني في تهذيبه: على أن في وكيع تشيعًا**» هذا ما قاله الموسوي، وقد أخفى قول الذهبي[٢] في ميزانه إذ صرح بقلة تشيعه، وهو واضح حتى في عبارة ابن المديني التي نقلها الموسوي: «أما الرفض فلا» ولو ثبت لكان من القوادح في وكيع رحمه الله، بل قد رد ابن معين قول من اتهم وكيعًا بالرفض، وهو ما نقله الموسوي، وهو أكبر دليل يقر به – من غير أن يعلم – ببعد وكيع عن الرفض، وقد نقل الذهبي من ترجمة وكيع من تذكرة الحفاظ قوله: (من زعم أن القرآن مخلوق فقد كفر)[٣] فكيف يجيب الموسوي وقومه على قول من ادعوه أنه من شيعتهم؟! إمّا أن يتبرؤوا من تشيع وكيع ويطعنوا به؟ أو أن يتبرؤوا من قولهم الضال الكفري؟!

١٤- في ترجمة يزيد بن أبي زياد الكوفي قال الموسوي [١٦/ ١١٣]: «**ومع ذلك فقد تحاملوا عليه. وأعدّوا ما استطاعوا من القدح، بسبب أنّه حدّث بسنده إلى أبي برزة، أو أبي بردة، قال: كنّا مع النبي صلى الله عليه وآله فسمع صوت غناء، فإذا عمرو بن العاص ومعاوية يتغنيان، فقال صلى الله عليه وآله: (اللّهمّ أركسهما في الفتنة ركسًا، ودعهما إلى النار دعًا)**» هذا ما رواه هذا الكذاب عن سلفه الكذاب والطيور على أشكالها تقع، ولا شك أن هذا الحديث من منكرات يزيد هذا، كما عده الذهبي في الميزان وقال: غريب منكر[٤]، فلا

(١) البخاري حديث رقم (٣٦٦١) من كتاب المناقب.

(٢) ميزان الاعتدال (٧/ ١٢٧).

(٣) تذكرة الحفاظ (١/ ٣٠٦).

(٤) ميزان الاعتدال (٧/ ٢٤٢).

يمكن لهذا الموسوي أن يحتج به وهو ينقله من الميزان ويقرأ قول الذهبي عنه، ثم يعرض عن هذا، أليس هذا تحكمًا محضًا عاريًا عن الأمانة؟ أمّا قوله: «**تحاملوا عليه**» فإن علماء الجرح والتعديل اتفقوا على ضعفه واختلاطه لا تحاملًا كما يقول الحمقى، أما زعمه إخراج مسلم لحديثه، فإن يزيدًا هذا ليس من رجال مسلم المحتج بهم، بل أخرج له مسلم مقرونـًا بغيره كما صرح الذهبي في الميزان، فتأمل هذه الجهالات والظلمات لتعرف الحق وأهله.

١٥- ذكر الموسوي حديث أم سُليم ﵂، أن النبي ﷺ قال لها: (**يا أُمّ سليم إنّ عليًا لحمه من لحمي، ودمه من دمي، وهو منّي بمنزلة هارون من موسى**) وقد عزاه في الهامش [١٣٨/٣٢] إلى كنز العمال ومنتخب الكنز، لكنه لم ينقل تخريج صاحب الكنز لهذا الحديث، وهو قصور فاحش منه يريد به عدم الكشف عن ضعف الحديث؛ إذ عزاه صاحب الكنز للعقيلي في الضعفاء،وهو بهذا العزو يستغني عن بيان ضعفه كما بينه في مقدمة كتابه؛ إذ قال بعد ذكره للعقيلي وابن عدي والخطيب وابن عساكر: «وكل ما عزي لهؤلاء الأربعة وللحكيم الترمذي.. فهو ضعيف يستغنى بالعزو إليها أو إلى بعضها عن بيان ضعفه»[١] من أجل هذا لم ينقل الموسوي تخريج صاحب الكنز لهذا الحديث وكتم بذلك علمًا ﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطٌۢ﴾.

١٦- قال خصمنا الموسوي: «**ولمّا حضرته الوفاة- بأبي هو وأمي – قال: ادعوا لي أخي، فدعوا عليًا فقال: ادنُ منّي، فدنا منه وأسنده إليه فلم يزل كذلك وهو يكلّمه حتّى فاضت نفسه الزكيّة، فأصابه بعض ريقه صلى الله عليه وآله**» وعزاه في الهامش (١٤٣/٣٤) لابن سعد في الطبقات، وأشار إلى ذكر صاحب الكنز له أيضـًا، وقد ذكره صاحب الكنز وعزاه لابن سعد وقال: «سنده ضعيف»[٢] وهو ما أخفاه عمدًا هذا الرافضي البغيض عبد

---

(١) كنز العمال (١/ ١٠).

(٢) كنز العمال (ح:١٨٧٩٠).

الحسين، فعليه من الله ما يستحق على غشه وخداعه. والحديث مسلسل بالعلل، فالحديث عند ابن سعد(١) من طريق الواقدي وهو متروك وقد كذبه غير واحد، إضافة إلى الانقطاع في سنده، فمحمد بن عمر بن علي لم يدرك جدّه عليًا، والثابت أن النبي ﷺ قبض في حِجْرِ أم المؤمنين عائشة ﵂(٢)، ولكن القوم يريدون أن يمحوا كل فضيلة للصحابة ﵃.

١٧ – أورد الموسوي بزعمه قوله ﷺ: (**مكتوب على باب الجنة: لا إله إلّا الله محمد رسول الله، علي أخو رسول الله... الحديث**) وقد عزاه في الهامش [١٦/ ١٤٣] للطبراني في الأوسط وللخطيب في المتّفق والمفترق نقلًا عن كنز العمال ومنتخب الكنز(٣)، وقد حذف منه الموسوي البغيض ما يدلل على ضعفه، فقد عزاه المتقي الهندي في الكنز لابن الجوزي في الواهيات، وكذلك في المنتخب، وهو يبين بوضوح ضعف هذا الحديث؛ إذ لم يخرجوه في الصحاح بل في الواهيات، من أجل هذا أقدم على حذفه الموسوي وهو بذلك يؤكد - بصفته إمامًا للرافضة - على عدم ثقتهم وخيانتهم، مع خذلان الله سبحانه لهم.

١٨- قال الموسوي: (**وقال زيد بن أرقم: كان لنفر من أصحاب رسول الله أبواب شارعة في المسجد فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: سدّوا هذه الأبواب إلاّ باب علي، فتكلّم الناس في ذلك، فقام رسول الله ﷺ، فحمد الله وأثنى عليه، ثمّ قال: أمّا بعد فإنّي أُمرت بسدّ هذه الأبواب إلّا باب علي، فقال فيه قائلكم، وإنّي والله ما سددت شيئًا ولا فتحته، ولكنّي أُمرتُ بشيء فاتّبعته**) وعزاه في الهامش [١٦/ ١٤٥] للإمام أحمد في مسنده(٤)، وللضياء نقلًا من كنز العمال، وقد رواه الإمام أحمد من طريق ميمون أبي عبد الله

---

(١) الطبقات الكبرى (٢/ ٢٠٢).

(٢) البخاري كتاب الجنائز حديث رقم (١٣٨٩).

(٣) كنز العمال ح (٣٣٠٤٣)، والمنتخب (٥/ ٣٥).

(٤) المسند (٣٢/ ٤١)، وقال الأرنؤوط: إسناده ضعيف ومتنه منكر.

عن زيد بن أرقم، وهذا إسنادٌ ضعيف، ميمون هو البصري مولى عبد الرحمن بن سمرة، قال الحافظ في التقريب: «ضعيف»[١]، وضعفه غير واحد من الأئمة، وقال الإمام أحمد: «أحاديثه مناكير»[٢]، وبه يتبين أن رواية أحمد لحديثه في مسنده لا تعني أبدًا قبوله له ولا احتجاجه بروايته كما يزعم الجهلة، قال ابن الجوزي في الموضوعات: «هذه الأحاديث كلها من وضع الرافضة، قابلوا به الحديث المتفق على صحته، في: (سُدُّوا الأبواب إلا باب أبي بكر)»[٣].

١٩- قال الموسوي: **«ومثله ما أخرجه البزار من أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أخذ بيد علي فقال: (إنّ موسى سأل ربه أن يطهر مسجده بهارون، وإني سألت ربي أن يطهر مسجدي بك) ثمّ أرسل إلى أبي بكر أن سدّ بابك، فاسترجع ثمّ قال: سمعًا وطاعة، ثمّ أرسل إلى عمر، ثمّ أرسل إلى العبّاس بمثل ذلك، ثم قال صلى الله عليه وآله: (ما أنا سددت أبوابكم، وفتحت باب علي، ولكن الله فتح بابه، وسدّ أبوابكم)»** وأشار في الهامش [١٦/ ١٤٧] إلى وجوده في كنز العمال، ولم ينقل الموسوي نص تخريج صاحب الكنز له؛ لأن فيه بيان ضعفه، فقد ذكره صاحب الكنز وعزاه للبزار وقال: «وفيه أبو ميمونة مجهول»[٤] وقد نقل الذهبي في ترجمته من الميزان عن الدارقطني أنه قال فيه: «مجهول يترك»[٥] وهو غير الفارسي الثقة، وأشار إلى ضعف هذا الحديث أيضًا الهيثمي في مجمع الزوائد بقوله: «وفي

(١) التقريب (ص:٩٩٠) ترجمة رقم (٧١٠٠).
(٢) التهذيب (٤/ ٢٠٠).
(٣) الموضوعات (١/ ٣٦٦).
(٤) كنز العمال (٣٦٥٢١).
(٥) ميزان الاعتدال (٧/ ٤٣٤).

إسناده من لم أعرفه»[١] فلينظر الشيعة إلى إمامة هذا، وما يمارسه من تلبيس وتدليس.

٢٠- أورد الموسوي [٣٦/ ١٥١] حديث علي رضي الله عنه قال: (**قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: (سألت الله فيك خمسًا فأعطاني أربعًا، ومنعني واحدة، سألته أنك أول من تنشق عنه الأرض يوم القيامة، وأنت معي، معك لواء الحمد وأنت تحمله، وأعطاني أنك ولي المؤمنين من بعدي**) وهو حديث موضوع وذلك واضح من تخريج صاحب الكنز له، قال في تخريجه: «ابن الجوزي في الواهيات»[٢] وقد حذف ذلك هذا الموسوي غير الأمين محاولًا الإيهام بصحة الحديث، وقد مرَّ معك أن صاحب الكنز يكتفي بالعزو لبعض الكتب لبيان ضعف الحديث وهذا منها، وهنا سؤال يطرح نفسه، ما السر في كون الرافضة يجعلون كل فضيلة حازها النبي صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه مثلها، بل ربما فاق النبي صلى الله عليه وسلم في بعض الخصائص والفضائل؟ فإن كان حاز المنزلة بكونه صهر النبي صلى الله عليه وسلم فغيره مشارك له! وإن كان لكونه قريبه فغيره قريب له! ولكننا نرى القوم لا يجعلون النبي صلى الله عليه وسلم أصلًا وجذرًا يُعظّم ويُحترم علي رضي الله عنه لأجله ونسبته إليه، بل هم يعظمون ويحترمون النبي صلى الله عليه وسلم من أجل قرابته ومحبته لعلي، لذلك كل من اقترب من علي وناصره وساعده ودخل في شيعته صار هو الأفضل والأعلى لا غير، وطبّقْ هذه القاعدة على جميع مرويات الشيعة تجد ما قلناه صحيحًا والله المستعان.

٢١- قال الموسوي [٤٨/ ١٦٢]: «**قول الرسول صلى الله عليه وآله وهو آخذ بضبع علي: (هذا إمام البررة، قاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله، ثم مدّ بها صوته)**» أخرجه الحاكم وإليه عزاه في الكنز، وهو حديث موضوع مكذوب في إسناده أحمد ابن عبد الله بن يزيد أبو جعفر، وهو كذاب يضع الحديث قال ابن عدي: «كان بسامرّاء

---

(١) مجمع الزوائد (٩/ ١١٥).

(٢) كنز العمال (٣٦٤١١).

يضع الحديث»[1] وقد خان الموسوي بنقل تصحيح الحاكم وحده ولم ينقل رد الذهبي بقوله: «قلت: بل والله موضوع، وأحمد كذاب، فما أجهلك على سعة معرفتك»[2] ونقول للموسوي: ما أكذبك وأثقل عقلك، وما أقل ديانتك وأمانتك! وقد حكم بوضع الحديث الشيخ الألباني في الضعيفة (١/ ٥٣٢) حديث رقم (٣٥٧).

٢٢- ساق الموسوي قوله ﷺ: (**لما عرج بي إلى السماء انتهى بي إلى قصر من لؤلؤ فراشه ذهب يتلألأ، فأوحى إليَّ ربي في علي ثلاث خصال: أنّه سيّد المسلمين وإمام المتّقين، وقائد الغرّ المحجّلين**) وعزاه إلى الحاكم، وعزاه في الهامش [٤٨/ ١٦٣] إلى الكنز، وقد شان الحاكم نفسه وكتابه بإيراد هذا الحديث وتصحيحه غفر الله له، ومرة أخرى كتم هذا الموسوي تعقيب الذهبي على الحديث وبيان كذبه، بل تعمَّد إخفاء تعليق صاحب (الكنز) نفسه، وما نقله عن ثلاثة من الأئمة الفحول في رد هذا الحديث إذ قال: «قال ابن حجر: ضعيف جدًا منقطع..وقال الذهبي: أحسبه موضوعًا، وقال ابن العماد: هذا حديث منكر جدًا، ويشبه أن يكون من بعض الشيعة الغلاة، وإنما هذه صفات رسول الله ﷺ لا صفات علي»[3].

قال شيخ الإسلام: «وهو حديث موضوع عند من له أدنى معرفة بالحديث، ولا تحل نسبته إلى الرسول المعصوم. ولا نعلم أحدًا هو (سيد المسلمين وإمام المتقين وقائد الغر المحجلين) غير نبينا ﷺ ...»[4] وقد حكم بوضع الحديث أيضًا العلامة الألباني في الضعيفة رقم (٣٥٣).

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٢٤٩).

(٢) المستدرك مع التلخيص (٣/ ١٤٠).

(٣) كنز العمال (٣٣٠١٠).

(٤) المنتقى (ص:٤٩٧).

٢٣- قال الموسوي: قوله صلى الله عليه وآله: (**ألا أدلّكم على ما إن تمسكتم به لن تضلّوا بعده أبدًا: هذا علي فأحبّوه بحبّي، وأكرموه بكرامتي؛ فإنّ جبرائيل أمرني بالذي قلت لكم عن الله** عزّ وجلّ) وقد عزاه للطبراني في الكبير، وهو حديث باطل منكر، إسناده واهٍ جدًا فيه علل، والموسوي قد نقل هذا الحديث من كنز العمال، وأخفى التعليق عليه في بيان ضعفه ونكارته؛ إذ قال المتقي الهندي هناك: «قال ابن كثير: هذا حديث منكر»[1] ثم قال الموسوي في سخف هو أهله مظهرًا جهل فقهه [٤٨/ ١٦٤]: «**فانظر كيف جعل عدم ضلالهم مشروطًا بالتمسّك بعلي، فدلّ المفهوم على ضلال من لم يتمسك به**» ألم نقل أن الرافضة يعظمون عليًا أكثر من الرسول ﷺ؟! ويكفرون الأمة ويضلّلونها! ثم الذي يُتَمسك به أهو علي رضي الله عنه أم القرآن أم السنة أم رسول الأمة ﷺ؟! وقد قال الله لرسوله: ﴿فَٱسْتَمْسِكْ بِٱلَّذِىٓ أُوحِىَ إِلَيْكَ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٤٣﴾ وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ۖ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ﴾ [الزخرف:٤٣-٤٤] أم أن دين رب العالمين يقوم على رجل ما هو إلا رجلٌ من المسلمين، فأين الرسول؟! وأين القرآن؟! وقد قال الرسول ﷺ في الحديث الصحيح: (**تركت فيكم ما أن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدًا: كتاب الله وسنتي**) فانظر إلى الفريقين، واختر أي الطريقين، فقد تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود.

تنبيه: عزا الموسوي الحديث إلى شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي الشيعي، فانظر عافاك الله كيف يستدل علينا بكتبه، فأي جهل فوق هذا؟ ففي مثله يقال:

وقال الطانزون له فقيه ... فصعّد حاجبيه به وتاها

وأطرق للمسائل أي بأنّي ... ولا يدري لعمركَ ما طحاها

---

(١) كنز العمال (٣٣٠٠٧).

٢٤- وفي مثال جديد للتمويه والتلبيس والكتمان ساق الموسوي [٤٨/ ١٦٩] حديث أبي بكر الصديق ﷺ فقال: «**قوله ﷺ في حديث أبي بكر: (كفي وكف علي في العدل سواء**» وعزاه إلى كنز العمال دون أن ينقل تخريج صاحب الكنز له؛ لما فيه من فضيحة كذب هذا الحديث ووضعه، فقد عزاه صاحب الكنز لابن الجوزي في الواهيات، وهو تخريج كافٍ لبيان وضعه وكذبه، فهل بعد هذه القرمطة وتحريف الكلم عن مواضعه لا يزال الرافضة يعدون عبد الحسين هذا إمامًا لهم يقتدى به؟! ﴿وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾﴾ [الأحزاب:٦٧].

٢٥- طعن هذا الزنديق الرافضي في عائشة حبيبة رسول الله ﷺ واتهمها بالهوى والأغراض التافهة أو المحرمة حيث قال: «**ولا تنس نزولها عند حكم العاطفة يوم زفت أسماء بنت النعمان عروسًا إلى النبي صلى الله عليه وآله فقالت لها: إن النبي ليعجبه من المرأة إذا دخل عليها أن تقول له: أعوذ بالله منك...**» إلى آخر كلامه الساقط، فلعنة الله على من سب أم المؤمنين ﷺ، والقصة المزعومة عزاها في الهامش [٧٦/ ٢٣٢] للحاكم وابن سعد من حديث أبي أسيد الساعدي، وإسناده واهٍ كما قال الذهبي في تلخيصه[(١)]، وقد أخفاه عمدًا هذا الدجال عبد الحسين؛ فهو من طريق هشام بن محمد بن السائب الكلبي قال الدارقطني: «متروك»،[(٢)] وقال ابن عساكر: «رافضي ليس بثقة»، وقال الذهبي: «لا يوثق به»[(٣)]، وإذا رجعت إلى مظانه تلك وجدت أن القائلة هي إما عائشة أو حفصة؟ فمن أين قطع عبد الحسين أنه قول عائشة؟ وفي إسناد آخر عند ابن سعد أن القائلة بذلك إحدى نساء النبي ﷺ ولم يتعين من هي، ولكن إسنادها واهٍ أيضًا، فهي من طريق الكلبي عن

(١) المستدرك مع التلخيص (٤/ ٣٩).

(٢) التهذيب (٣/ ٥٧٠).

(٣) ميزان الاعتدال (٦/ ١٥٩-١٦١).

أبيه، وأبوه متهم بالكذب، وهذا مما يجعلنا نقطع بكذب هذه القصة من أساسها فلا حجة فيها ولله الحمد.

٢٦- زعم الموسوي مرارًا أن الصدّيق كان ضمن جيش أسامة ﭬ، وقد تقدم الرد عليه، والذي يهمنا هنا هو كذب شيخ الرافضة هذا حيث زعم الإجماع على خروج الصدّيق ضمن بعث أسامة ﭬ؛ فإن كان يريد إجماع الرافضة فنعم ولا وزن له عندنا، وإن كان يريد إجماع من يعتد بقوله فقد كذب وأتى بها خرقاء شوهاء، حيث ذكر [٩٠/ ٢٦٥] من ضمن من سمّاهم «مصادر» بزعمه الحلبي في سيرته، لكنه كعادته حاول الخداع والغش بكتمان قوله فقد قال الحلبي: «واستثنى ﷺ أبا بكر وأمره بالصلاة بالناس، أي فلا منافاة بين القول بأن أبا بكر ﭬ كان من جملة الجيش، وبيْن القول بأنه تخلف عنه؛ لأنه كان من جملة الجيش أولًا وتخلف لمّا أمره ﷺ بالصلاة بالناس، وبهذا يُرد قول الرافضة طعنًا في أبي بكر ﭬ أنه تخلف عن جيش أسامة ﭬ، لما علمت أن تخلفه عنه كان بأمر منه ﷺ لأجل صلاته بالناس»(١) ومثل قول الحلبي هذا تمامًا قاله أحمد بن زيني دحلان في سيرته(٢)، وكلاهما قد احتج به الموسوي وجعله من مصادره، لكنه كتم قولهما هذا، ولكن ما على عدوّ ملام.

٢٧- قال الموسوي: [٩٠/ ٢٦٨] «...**وقد قال صلى الله عليه وآله -فيما أورده الشهرستاني في المقدمة الرابعة من كتاب الملل والنحل-: (جهزوا جيش أسامة، لعن الله من تخلّف عنه)**» ومقصد الموسوي من إيراد هذا الحديث الباطل لا يحتاج إلى كبير فطنة؛ فإنه إنما عنى بالأخص أبا بكر وعمر ﭬ.

(١) السيرة الحلبية (٣/ ٢٠٨).

(٢) (٢/ ٣٦٣).

أما الحديث الذي ذكره فهو شبه الريح، ومتى كان الشهرستاني من مصادر التخريج والعزو في الحديث؟! ونقول لوريث علم الكُهَّان: (**اخسأ فلن تعدو قدرك**) فإن الشهرستاني[1] لم يسنده لأحد ولم يَسُق له إسنادًا ولم يصححه بل ساق لفظه فقط، وقد قال الحلبي في سيرته التي احتج بها الموسوي قبل قليل وعزا إليها رواياته: (وقول هذا الرافضي: مع أنه ﷺ لعن المتخلف عن جيش أسامة، مردود لأنه لم يرد اللعن في حديث أصلًا) ومثله ما قاله ابن دحلان في سيرته، وهي من أدلة الموسوي قبل قليل لكنه هنا أعرض عنها وعن السيرة الحلبية؛ لأنه لم يجد فيها متنفسًا لهواه وباطله.

٢٨ - زعم الموسوي كما مر معك، أن مقصد الرسول ﷺ من سرية أسامة هو: «**أن تخلو العاصمة منهم، فيصفو الأمر من بعده لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب على سكون وطمأنينة، فإذا رجعوا وقد أبرم عهد الخلافة، وأحكم لعلي عقدها، كانوا عن المنازعة والخلاف أبعد..**» [٩٠/ ٢٦٩] ونقول للموسوي وقومه: لو أراد الرسول ﷺ تولية علي وإبعادهم عن المدينة،لأمره بالصلاة بالناس إمامًا دون أبي بكر، فكيف يجوز أنه ﷺ أراد إبعادهم عن المدينة ليصفو الأمر لعلي، ثم هو يأمر أبا بكر بالصلاة بالناس إمامًا؟! أما لكم عقول؟! فإن صنيعه هذا يستلزم بلا أدنى شك أن أبا بكر هو المقصود بالخلافة والتولي على الناس، وهو قول كل من أنصف وترك التعصب، حتى الدحلاني صرح بذلك في سيرته التي اعتمد عليها الموسوي كثيرًا في نقله، لكنه أغفل من قوله ما لا يعجبه، إذ قال خلال كلامه عن سرية أسامة واستثناء أبي بكر للصلاة بالناس قال: «وفيه إشارة إلى أنه الخليفة بعده»[2] فما أكثر تلاعب الموسوي بالنصوص المنقولة، وما أقبح اقتطاعه منها؟! وإذا كان الرسول أراد إرسالهم لتولية علي لكان الناس أعْجز عن أن يدفعوا أمره ﷺ فهو رسول الله

---

(١) الملل والنحل (١/ ٣٠).

(٢) (٢/ ٣٦٢-٣٦٥).

المؤيد من قبل رب العرش، فكيف يستجيز عاقل أن حفنة من البشر لا سلطان لهم ولا منعة ولا تأييد لهم من الرب القوي القاهر يغلبون أمره؟! هذا فضلًا على أن عليًا رضي الله عنه كانت له من الأسباب المادية ما يؤهله للحصول على الخلافة لو أرادها لو كانت من حقه، فهلاّ أعمل الرافضة عقولهم قليلا وحكّموها، وخرجوا عن تقليد الموسوي وأمثاله وتبرؤوا منهم: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا۟ مِنَّا ﴾[البقرة:١٦٧] ثم قال الموسوي مصورًا الرسول ﷺ وصحابته في أبشع صورة وأقبحها: «**وإنما أمّر عليهم أسامة وهو ابن سبع عشرة سنة ليًّا لأعنة البعض، وردًا لجماح أهل الجماح منهم، واحتياطًا على الأمن في المستقبل من نزاع أهل التنافس لو أمّر أحدهم، كما لا يخفى، لكنهم فطنوا إلى ما دبر ﷺ، فطعنوا في تأمير أسامة، وتثاقلوا عن السير معه..**» أي قدح في شخصه ﷺ أعظم من هذا؟ وقد وصفه الموسوي بالخداع والمكر والمراوغة، وهو فعل أحرى به الكذابون الدجالون مثل أئمة الروافض هؤلاء، لا الأنبياء المرسلون؛ فإنهم أصدق الناس وأوفاهم وأوضحهم، ولكنها صفات الروافض التي اعتادوا عليها، فهم يظنون كل الناس حتى الأنبياء يتصفون بها، فإنا لله وإنا إليه راجعون؟! فهل نُصدّق رب العالمين، وأصدق القائلين القائل: ﴿ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾[الفتح:٢٩] أم الموسوي وأئمته؟!

٢٩- قال الموسوي عن اعتراض بعض الصحابة عن بيعة الصديق كذبًا وزورًا: «**وحسبنا ما في كتاب الاحتجاج للإمام الطبرسي من كلام كل من خالد بن سعيد بن العاص الأموي..**» وعزاه في الهامش [١٠٦/ ٢٩٢] لطبقات ابن سعد، وساق من تلك الرواية ما فيه تأييد لدعواه مع حذفه لما ينقض ذلك، والرواية التي ساقها الموسوي لا تثبت، فقد رواها ابن سعد[1] من طريق الواقدي حدثني جعفر بن محمد بن خالد بن الزبير بن العوام

(١) الطبقات الكبرى (٤/ ٧٣).

وساق سنده، وهو واهٍ جدًا، فالواقدي شيخ ابن سعد متروك، وجعفر منكر الحديث[1]، فضلًا على أن تلك الرواية على ما في سندها ليس فيها سوى تخلف خالد عن بيعة أبي بكر ثلاثة أشهر ثم بايعه بعد ذلك طائعًا غير مكره فقد جاء فيها ما نصه: «وأقام خالد ثلاثة أشهر لم يبايع، ثم مر عليه أبو بكر بعد ذلك مظهرًا وهو في داره فسلم فقال له خالد: أتحب أن أبايعك؟ فقال أبو بكر: أحب أن تدخل في صلح ما دخل فيه المسلمون، قال: موعدك العشية أبايعك. فجاء وأبو بكر على المنبر فبايعه، وكان رأي أبي بكر فيه حسنًا وكان معظِّمًا له»[2] وهذا مما أخفاه هذا الرافضي البغيض عبد الحسين من نص الرواية لعدم تمشيها مع هواه رغم احتجاجه بها، فإن كان يزعم صحتها وثبوتها فليقل ما فيها مما يرد مزاعمه وجميع الرافضة معه. وأمّا احتجاج الموسوي بالطبرسي الرافضي فهو جهل يضم إلى جهله، ومتى كانت كتب الرافضة من مصادر الاحتجاج على أهل السنة؟!

خلق الله للحروب رجالًا ورجالًا لقصعة وثريد

فالحمد لله الذي وفق في إظهار الحق وكشف زيف الباطل وأهله، وعافانا مما ابتلاهم به.

* * *

(١) المجروحين (١/ ٢٥٠) وميزان الاعتدال (٢/ ١٤٦).

(٢) الطبقات الكبرى (٤/ ٧٣).

الفصل السابع

المواضع التي فيها تناقض في الكتاب نفسه

كأن يدعي أمرًا في موضع ثم يعود فينقضه في موضع آخر، أو يثني على رجل ثم يعود فيطعن فيه وغير ذلك.

١- قوله [١٢/ ٣٩]: «**أليست هي النعيم الذي قال الله تعالى:** ﴿ ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ ﴿٨﴾ ﴾ [التكاثر:٨]؟» وكان قد استشهد قبلها على ولايتهم بقوله: «**ألم تكن ولايتهم من الأمانة التي قال الله تعالى:** ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾ ﴾ [الأحزاب:٧٢]» انظر إلى هذا التناقض في استشهاده، فمرة يقول إنها الأمانة، ومرة يقول إنها النعيم، فبالله عليك إن كانت ولايتهم نعيمًا فلم أعرضت عنها السموات والأرض والجبال وأبين أن يحملنها وأشفقن منها؟! مع العلم أن الله ﷻ لم يعب ذلك عليهم ولم يوبخهم عليه، ولو كانت ولايتهم نعيمًا كما زعم لاقتضى ذلك جهلهم وعيب الله لهم بذلك، بل أكثر من هذا، أن الله عز وجل وصف الإنسان بالجهل والظلم حين رضي بالأمانة، فإن كانت هي ولايتهم وهي النعيم، أفيصح أن يصف الله ﷻ الإنسان بالجهل والظلم حين يرضى بالنعيم؟! فيا لله ماذا يفعل الجهل بأصحابه، وكيف يفضحهم!!

٢- تناقض الموسوي: فمرة يدعي أن البخاري احتج برجالهم، لا بل بالغلاة منهم ممن اتهم بالرفض والبغض لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، حيث قال: «**وفي شيوخ البخاري رجال من**

الشيعة نبذوا بالرفض، ووصموا بالبغض، فلم يقدح ذلك في عدالتهم عند البخاري وغيره، حتّى احتجّوا بهم في الصحاح بكل ارتياح...» [١٤/ ٥٠] ومرة يقول أن البخاري مبغض لآل البيت وشيعتهم ولا يروي عنهم ولا يذكر فضائلهم! [٢٢/ ١٢٥] ولو كان البخاري كما قال الموسوي ما روى لمثل هؤلاء الذين أشار إليهم، بل ما عقد بابًا في صحيحه في مناقب علي وآخرين من أهل البيت غيره رضي الله عنهم[١].

٣-في ترجمة الحسن بن حَيّ من المراجعة [١٦/ ٦٤] نقل الموسوي عبارة ابن سعد فيه حيث قال عنه: «**كان ثقة صحيح الحديث كثيره، وكان متشيّعًا**» فما بال الموسوي هنا يحتج بتوثيق ابن سعد للحسن بن صالح؟ ألم يطعن بابن سعد، ويدع أنه مجاف للشيعة ورجالهم؟ فما بال ابن سعد -إن كان كما يزعم الموسوي- يوثق الحسن بن صالح هذا ثم يستشهد بتوثيقه هذا الموسوي؟ ولو كان ابن سعد كما وصفه الموسوي في ترجمة الحارث الأعور زورًا وبهتانًا حيث قال عنه [١٦/ ٦٣]: «**وإنّ ممّن تحامل على الحارث محمّد بن سعد، حيث ترجمه في الجزء السادس من طبقاته فقال: (إنّ له قول سوء) وبخسه حقه، كما جرت عادته مع رجال الشيعة، إذ لم ينصفهم في علم، ولا في عمل...**» فلماذا لم يضعّف الحسن بن صالح هذا لأجل تشيعه؟! وحتى نلقم الموسوي وأتباعه حجرًا؛ فإن للحسن حديثًا في سنن أبي داود[٢] فيه إثبات المسح على الخفين هو أحد رجاله، وهو ما لا تقول به الشيعة عمومًا مما يؤكد عدم غلو الحسن، ومن نظر في هوامش كتاب المراجعات علم أن من أكبر مراجعه طبقات ابن سعد، فلماذا هذا التناقض؟!

٤- وكذلك في ترجمة داود بن أبي عوف أبو الجحاف قال الموسوي عنه: «**وما ضرّ داود**

---

(١) البخاري باب مناقب علي، باب مناقب جعفر، باب مناقب العباس، باب مناقب قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم الأحاديث من (٣٧٠١) إلى (٣٧١٦).

(٢) سنن أبي داود مع عون المعبود (١/ ١٨٠) حديث رقم (١٥٦).

قول النواصب بعد أن أخذ عنه السفيانان» [١٦/ ٦٧] ويقصد بقول النواصب قول ابن عدي في داود: (ليس هو عندي ممن يحتج به، شيعي عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت)[1] وعبارة الموسوي تبين أنه إنما وثق داود لتوثيق سفيان له، فلماذا لم يلازم الموسوي كلام سفيان عن الرواة السابقين الذين منهم من كذبه سفيان نفسه؟! أم هو الهوى والعصبية؟!

يوم يمانٍ إذا ما جئت من يمنٍ   وإن لاقيتَ معدّيا فعدناني

٥- في ترجمة فضيل بن مرزوق قال الموسوي [١٦/ ١٠٠]: «**وكذب عليه زيد بن الحباب فيما رواه عنه من حديث التأمير**» وحديث التأمير الذي كذّبه الموسوي هو عن تأمير أبي بكر وعمر وعلي رضي الله عنهم، وهو من رواية زيد بن الحباب عن فضيل، وحتى تعلم مدى جهل الموسوي وحماقته فإنه قد ذكر زيد بن الحباب ضمن هؤلاء الرواة المائة الذين ساقهم (رقم:٢٨) وذكر قول ابن عدي عنه: (**إنّه من إثبات الكوفيين لا يشكُّ في صدقه**) وعده الموسوي من رجال الشيعة، وطبيعي أن ذكره له يدل على ثقته وصدقه عند الموسوي، ثم عاد هنا وكذّبه! أليس هذا مما يدعو إلى الضحك والسخرية بهذا الموسوي وحماقته؟! أليس هو أحق أن يوصف بما هو معروف عند العلماء بأنه: (أضل من حمار أهله)؟ نقول: نعم هو كذلك.

٦- قال الموسوي عن البخاري: «**من عرف سريرة البخاري تجاه أمير المؤمنين وسائر أهل البيت، علم أنّ يراعته ترتاع من روائع نصوصهم؛ وأنّ مداده ينضب عن بيان خصائصهم...**» وقال كذلك: «**...وإنما لم يخرجه الشيخان وأمثالهما؛ لأنهم رأوه يصادم رأيهم في الخلافة، وهذا هو السبب في إعراضهم عن كثير من النصوص الصريحة، خافوا أن تكون سلاحًا في يدي الشيعة، فكتموها وهم يعلمون...**» [٢٢/ ١٢٥] والموسوي هنا يدعي أمرًا

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ٣٠).

ما ادّعاه أحدٌ حتى الرسول ﷺ، وهو علم السرائر، فكيف تسنى للموسوى أن يعلم سريرة البخاري؟! ثم هو قد ناقض نفسه حين زعم [١٤/ ٥٠] أن البخاري قد أخرج لأناس رافضة مبغضين لأبي بكر وعمر، وهذا شأن كل أهل الأهواء غايتهم رد الحق ودفعه وإن كان في ذلك من التناقض ما لا يخفى، ويقصد الموسوي بالحديث الذي لم يخرجه الشيخان حديث الدار، وهو حديث واهٍ، وقد مر معك إخراج البخاري وغيره من أعلام السنة لفضائل علي وسائر أهل البيت رضي الله عنهم، ولكن كما قيل:

وأصعبُ ما في الأرض إرضاء حاسدٍ وعيـــش ذكـــي بيـن قـومٍ بهـائم

٧- قال الموسوي: «**قوله صلى الله عليه وآله، يوم عرفات في حجة الوداع: (علي منّي وأنا من علي، ولا يؤدّي عنّي إلاّ أنا أو علي)**» وقال الهامش [٤٨/ ١٦٥]: «**ومن راجع هذا الحديث في مسند أحمد، علم أنّ صدوره إنّما كان في حجّة الوداع..**» هذا ما قاله عبد الحسين، ثم قال في نفس الهامش بأن الرسول ﷺ قاله حين بعث علياً حتى لحق بأبي بكر فردّه، وأخذ سورة براءة ليبلغها مكانه، فإن كان هذا في سنة تسع للهجرة باتفاق أهل الأخبار قبل حجة الوداع حين حج أبو بكر بالناس رضي الله عنه، فيا لله العجب كيف يصنع الشيطان بأهله، وكيف يعمي بصائرهم، ويوقعهم في سوء أعمالهم، ولله در القائل:

أعمى يقـود بصــيرًا لا أبا لكمُ قد ضل من كانت العميان تهديه

٨- قال الموسوي [٨٢/ ٢٤٩]: «**فهل يكون العمل بمقتضيات الخوف من السيف أو التحريق بالنار إيمانًا بعقد البيعة؟...**» وهذا القول فيه إشارة إلى أن بيعة من بايع أبا بكر رضي الله عنه ومنهم علي إنما كانت خوفًا بعد أن هددوا بالسيف أو الحرق، وهو معارض لما قاله سالفًا من أن: «**لعلي والأئمة المعصومين من بنيه مذهبًا في مؤازرة أهل السلطة الإسلامية معروفًا...**» [٨٢/ ٢٤٦] وهذا يعني عند كل عاقل أن علياً رضي الله عنه بايع بمحض إرادته،

فكيف يزعم بعد هذا في آخر المراجعة أنه إنما بايع خوفًا من القتل أو الحرق؟! أما إنك لتقف مذهولًا من حجم الكذب والتلفيق الذي في كتاب هذا الموسوي، وهو يظن أن من انتهى إلى آخر مراجعاته قد نسي أولها!

٩- قال الموسوي عن الكتاب الذي أراد النبي ﷺ أن يكتبه في آخر عمره: «**وقالوا: لعلّ عمر خاف من المنافقين أن يقدحوا في صحة ذلك الكتاب؛ لكونه في حال المرض فيصير سببًا للفتنة**» ثم استبعد ذلك فقال: «**هذا محال مع وجود قوله صلى الله عليه وآله: لا تضلّوا؛ لأنه نصّ بأن ذلك الكتاب سبب للأمن عليكم من الضلال، فكيف يمكن أن يكون سببًا للفتنة بقدح المنافقين؟**» هذا ما قاله الموسوي هنا [٨٨/ ٢٦٣] وقال قبلها [٨٦/ ٢٥٨]: «**وإنما عدل عن ذلك، لأن كلمتهم تلك** - يعني هجر - **التي فاجاؤوه بها اضطرته إلى العدول، إذ لم يبق بعدها أثر لكتابة الكتاب سوى الفتنة والاختلاف**» ثم تناسى ذلك فقال هنا: «**فكيف يمكن أن يكون سببا للفتنة**» هذه السفسطات من الموسوي أقرب إلى لغة الحوانيت منها إلى التحقيق العلمي، وهي والله مما يضحك عليه الصبيان قبل الكبار لشدة تناقضه مع قرب الموضعين، فإما أن يكون هذا المقبور شديد الحماقة، وإما أن يكون شديد الكذب والتدليس، وكلاهما مر، ولكن مع ذلك فضحه الله تعالى.

١٠- في تناقض صريح قال الموسوي [١١٠/ ٣٠٥]: «**وألف بعده** - يعني مصحف فاطمة الذي ادّعى أنه من تأليف علي - **كتابًا في الديات وسماه بالصحيفة**» وعلي رضي الله عنه أنكر أن يكون النبي ﷺ قد اختصه بشيء دون غيره من الصحابة، وهو حجة على الشيعة بلا شك، فضلًا عن هذا النص الذي ساقه عبد الحسين: «**والله ما عندنا كتاب نقرؤه إلاّ كتاب الله تعالى وهذه الصحيفة...**» حجة عليه في إبطال ما كان زعمه من مصحف فاطمة وكتابة علي للقرآن بما يشبه تفسيره، وهذا من تناقضات الموسوي الواضحة الفاضحة.

الفصل الثامن

المواضـع التي فيهـا طعـن في الصحـابة

وهو إما يكون طعنًا عامًا بهم أو خاصًا بأفرادهم:

١- في نَفَس سبئي قال الموسوي قادحًا في خيار الخلق بعد الأنبياء، صحابة النبي ﷺ [٨/ ٢٣]: «**وإليك بيان ما أشرنا إليه من كلام النبي صلى الله عليه وآله إذ أهاب في الجاهلين، وصرخ في الغافلين، فنادى: يا أيها الناس إني تركت فيكم ما إن أخذتم به...**» وقوله هذا يدل على انتقاصه للصحابة رضوان الله عليهم، ويدل على اعتقادهم ومذهبهم في الصحابة، أنهم جاهلون غافلون إلاّ عليًا، وهذا القول منهم في صحابة نبي هذه الأمة لم تقله اليهود ولا النصارى ولم تتجرأ عليه في صحابة أنبيائهم، وهو قول يؤدي في النهاية - سواء قصدوا ذلك أم لا - إلى القدح في النبي ﷺ، كما قال بعض السلف: (**هؤلاء قدحوا في صحابة رسول الله ﷺ حتى يقال رجل سوء، كان له أصحاب سوء، ولو كان رجلًا صالحًا لكان له أصحاب صالحون**).

إن التلازم والترابط بين الرسول ﷺ وصحبه الكرام لا ينفك، فهو رباط نزل به الوحي وصاغه المزكي ﷺ وعمل به الطلاب رضي الله عنهم فلا مكان فيه للمنافقين وطلابهم!

٢- قال الموسوي في هامش [٨/ ٢٦]: «**...وكيف أخّر في الخلافة العامة والنيابة عن النبي أخاه ووليّه الذي لا يؤدّي عنه سواه، ثمّ قدّم فيها أبناء الوزغ على أبناء رسول الله صلى الله عليه وآله...**» هل رأيت ما يحمله صدر هذا الضال المُضل من حقد على صحابة الرسول ﷺ، فقام ينفث سمومه هنا، وصدق الله إذ يقول عن هؤلاء: ﴿ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ

مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران:١١٨] ولا يضر الأعلام تطاول الأقزام، فقد بلغ الماء قلتين:

ولقد أمر على السفيه يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

وهذا القول ينم عن حقده وكراهيته للصحابة ﷺ، ولو كان هناك من يستحق هذا الوصف فهو الموسوي ومن يرى إمامته ويقول بقوله، ولكن كما قيل:

هل يضر البحر أمسى زاخرًا إن رمى فيه صبيٌ بحجر

٣- تهكّم الموسوي بالخلفاء الثلاثة حين قال [١٠/ ٣٤]: «**حتّى جعل الصلاة عليهم جزءًا من الصلاة المفروضة على جميع عباده، فلا تصحّ بدونها صلاة أحد من العالمين، صدّيقًا كان أو ذا نور أو نورين أو أنوار..**» لا يشك مسلم أن هذا المنحنى المخيف الذي وصل إليه هذا الرافضي هو من نسج إبليس وأعوانه، وها هو يعبر عمّا في قلبه بلا تقية هذه المرة! ولكن كما يقال: الصياح على قدر الألم! والسؤال الذي يلح هنا: ما الذي ينقمه الموسوي وقومه من هؤلاء؟! أهو قيام الدين وانتشار الإسلام في فترة خلافتهم؟! أم رضا الله ورسوله عنهم؟! أم استقامة الأمور في عهدهم؟ أم سقوط الكسروية والقيصرية وخمود نار المجوسية في مدتهم؟! والسؤال مازال يستحق الإجابة من أحباب الموسوي، أمّا نحن فَنُشهد الله على حُبّهم كما قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَـٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر:١٠] فحبهم بعد الإيمان بالله ورسوله أرجى أعمالنا.

هاشمٌ جدنا فإن كنت غَضْبَى فاملئي وجهكِ (القبيح) خُدوشا

٤- قال الموسوي عن معاوية ﷺ: «**ومعاوية كان إمام الفئة الباغية، ناصب أمير المؤمنين وحاربه، ولعنه على منابر المسلمين، وأمرهم بلعنه، لكنّه -بالرغم عن وقاحته في**

عدوانه- لم يجحد حديث المنزلة...» [٢٨/ ١٣٧] والحقيقة أن أقل وصف يوصف به الموسوي هو الوقاحة في سلسة طويلة من مساوئ الأخلاق التي هو أهل لها؛ فإن معاوية رضي الله عنه كاتب الوحي وخال المؤمنين اجتهد في قتال علي وكان الحق مع علي رضي الله عنهما، فله أجر الاجتهاد وهو أهل له كما شهد له بذلك أهل عصره، وكون معاوية وأصحابه هم الفئة الباغية لا يوجب ذلك كفرهم وفسقهم كما هو معلوم عند أهل العلم، ولعن علي الذي زعمه الموسوي إنما كان بعد معاوية في خلافة مروان بن الحكم حتى أزاله أمير المؤمنين عمر ابن عبد العزيز رحمه الله، والحديث الذي ساقه وهو قول معاوية لسعد: (**ما منعك أن تسبّ أبا تراب؟**) ليس فيه تصريح بأنه أمر بسبه كما بينه النووي رحمه الله في شرح مسلم[١].

٥- قال الموسوي [٦٤/ ٢٠٧]: «**...وأبطن لهم الغلّ من حزب الفراعنة في الصدر الأوّل..**» وقد صرح الموسوي هنا بالصدر الأول الذي إن لم يكن يعني به صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا يخرج عن القرن الأول الذي مدحه الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم يأتي هذا العُتُلّ فيسبهم ويشتمهم، ألا لعنة الله على الظالمين، وهو بكلامه هذا إنما يترجم اعتقاده واعتقاد الرافضة معه في الصحابة الكرام، ضاربًا بمدح رب العالمين لهم عرض الحائط، ولقد علم الموسوي وقومه براءة الصحابة، ولكنها النفسيات الفرعونية المريضة التي قال الله تعالى عنها: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [النمل:١٤] ثم قال صيدلية السموم: «**وأنت تعلم أنّ نصوص الإمامة، وعهود الخلافة لما يخشى الظالمون منها أن تدمر عروشهم وتنقض أساس ملكهم**» وكلامه هذا لا شك في شموله كل من تولى الخلافة الإسلامية ابتداءً بأبي بكر رضي الله عنه حتى آخر صورة من صور تلك الخلافة، والعجب كل العجب من أتباع الموسوي كيف يتخذونه قدوة وهم يقرؤون هذه الآفات التي في

---

(١) مسلم بشرح النووي (١٥/ ١٧٥).

مراجعاته، وقد قال ﷺ: (لا توردُوا المُمرض على المصح)(١) والحجر على مثل فكره المعدي واجب (فالحجر لمصلحة الأديان أولى من الحجر لمصلحة الأبدان) كما قرره العارفون، والبتر والقطع والإتلاف للبعض جائز لبقاء الكل!

ومن جعل الغراب له دليلًا يمر به على جيف الكلاب

٦- قال الموسوي محاولًا النيل من أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: «**وربما كانت ترى أنها أفضل من غيرها، فلا يقرها رسول الله ﷺ على ذلك**» وقال الرعديد عنها: «**ومن تتبع حركات أم المؤمنين عائشة في أفعالها وأقوالها وجدها كما نقول**» [٧٢/ ٢٢٤] يتظاهر الموسوي هنا بالأدب والكلام المعسول، ثم هو يسل سيفه الخشبي ليطعن به أحب الناس إلى رسول الله ﷺ، وهي رضي الله عنها لم تكن ترى نفسها من الفضل أكثر مما تستحق، بل كانت ترى نفسها أقل مما تستحق كعادة أهل الفضل في هضم نفوسهم مع علو مراتبهم، فقد قالت بعد أن برأها الله من حادثة الإفك: (والله ما كنت أظن أن ينزل في شأني وحي يتلى، ولشأني أحقر في نفسي من أن يتكلم الله عز وجل فيّ بأمر يتلى)(٢) والموسوي قد ملأ كتابه ذُبابًا، فها هو يكيل السباب والطعن الصريح والمبطن بأصحاب محمد ﷺ، وفي المقابل يمدح المخذولين والطعانين وكل شيطان لعين، ويضفي عليهم من المديح ما يكونون به أفضل من أمهات المؤمنين، وسادات المتقين، فهل رأيت مقدار الإنصاف عند الموسوي؟! وقد ساق في المراجعة [٧٤، ٧٦] وغيرها مخازي وأكاذيب عنها رضي الله عنها، وأتى فيها بالعجب وأنواع التخرصات والظنون، ولو كان الموسوي مؤمنًا لكان كما قال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَـٰذَا سُبْحَـٰنَكَ هَـٰذَا بُهْتَـٰنٌ عَظِيمٌ ۝ يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُوا۟

---

(١) البخاري كتاب الطب حديث رقم (٥٧٧٤)، ومسلم كتاب السلام حديث رقم (٢٢٢١).

(٢) البخاري في مواضع، منها: حديث رقم (٢٦٦١) في كتاب الشهادات.

لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [النور:١٦-١٧].

٧ - قال الرافضي مكذبًا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أن الرسول ﷺ مات في حجرها، وطاعنًا وساخرًا من الرسول ﷺ: «**ولو أن راعي غنم مات ورأسه بين سحر زوجته ونحرها، أو بين حاقنتها وذاقنتها، أو على فخذها، ولم يعهد برعاية غنمه، لكان مضيعًا مسوفًا...**» ثم تردى في العصبية والدجل فقال: «**عفا الله عن أم المؤمنين، ليتها - إذ حاولت صرف هذه الفضيلة عن علي - نسبتها إلى أبيها، فإن ذلك أولى بمقام النبي مما ادّعت...**» [٧٦/ ٢٣٧] هذا هو الحمق والتحامق من الموسوي، وهو داء لا علاج له، فها هو يتهم الرسول ﷺ الذي شهد له كفار قريش بالأمانة بأنه مضيع لأمته، لا لشيء إلا لكونه مات في بيته عند زوجته! أين يريد أخزاه الله أن يموت؟! ثم إن ذلك لا يعني أنه ﷺ حين توفي في حجر عائشة قد ضيع أمته وأهملهم، فإنا نعلم أنه ﷺ دخل بيته يوم وفاته مطمئنًا على أمته من بعده بعد أن أمّر عليهم في صلاتهم - وهي أعظم شعائر دينهم التي بعثه الله به - خليفته الصدّيق رضي الله عنه، ثم أراد الموسوي من عائشة رضي الله عنها أن تكذب كحاله وشأنه دائمًا - ودت الزانية أن النساء كلهن زواني - فتنسب هذه المنقبة إلى أبيها، أرأيت مقدار الصدق ومنزلته عند الموسوي حتى صار يُجرّم صاحبه، فهنيئًا للرافضة بشيخهم! ولكن كما قيل:

أصبح الصدق سُبةً والأكاذيب أوسِمةْ

إن من يقرأ كتاب الموسوي يدرك أن أقل ما يوصف به أنه خال من النزاهة والأدب والتجرد في البحث.

٨- قال الرافضي المِهين طاعنًا في أصحاب محمد ﷺ: «**...إلى كثير من أمثال هذه السنن التي لم يعمل كثير من الصحابة بشيء منها، وإنما عملوا بنقيضها تقديمًا لأهوائهم، وإيثارًا لأغراضهم**» وقال: «**لكن الأغراض الشخصية كانت هي المقدمة عندهم على كل**

دليل» وقال: «أن كثيرًا من الصحابة كانوا يبغضون عليًا ويعادونه، وقد فارقوه وآذوه، وشتموه وظلموه، وناصبوه، وحاربوه، فضربوا وجهه ووجوه أهل بيته وأوليائه بسيوفهم كما هو معلوم بالضرورة من أخبار السلف..» [١٠٠/ ٢٧٩-٢٨١] أبى الله إلاّ أن يظهر ما يخفيه قلب الموسوي: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَن لَّن يُخْرِجَ ٱللَّهُ أَضْغَٰنَهُمْ﴾ [محمد:٢٩] وليس مقصودنا الرد عليه، ولكن نورد سؤالًا: أين شجاعة علي رضي الله عنه والتي افتريتم فيها مئات الأخبار ثم يُفعل به كل هذا؟! بل إن التاريخ يشهد أنكم أنتم من فعل به هذا، وهاهي خطبه من كتبكم تشهد بذلك، حيث قال لأهل الكوفة: (..اللهم إني قد مللتهم وملوني، وسئمتهم وسئموني، فأبدلني بهم خيرًا منهم، وأبدلهم بي شرًا مني، اللهم مث قلوبهم كما يماث الملح في الماء)[١] وقال: (..لله أنتم أما دين يجمعكم ولا حمية تشحذكم، أوليس عجبًا أن معاوية يدعو الجفاة الطغاة فيتبعونه على غير معونة ولا عطاء، وأنا أدعوكم - وأنتم تريكة الإسلام وبقية الناس - إلى المعونة أو طائفة من العطاء، فتفرقون عني وتختلفون عليّ؟...)[٢] وقال الحسن رضي الله عنه عن الموسوي وشيعته: (أرى والله معاوية خيرًا لي من هؤلاء، يزعمون أنهم لي شيعة، ابتغوا قتلي وأخذوا مالي)[٣] وقال: (عرفت أهل الكوفة وبلوتهم، ولا يصلح لي من كان منهم فاسدًا، إنهم لا وفاء لهم ولا ذمة في قول ولا فعل..)[٤] هل رأيت من هم أصحاب الأهواء والأغراض الشخصية؟! بل المعلوم بالضرورة أنكم بيت المكر والخديعة والمواقف المتلونة التي لا تثبت على حال، قال شيخهم جواد محدثي: «لقد اشتهر أهل الكوفة تاريخيًا بالغدر ونقض العهد، وعلى كل حال فإن

---

(١) نهج البلاغة (ص:٦٦-٦٧).

(٢) المصدر السابق (ص:٢٥٨-٢٥٩).

(٣) الاحتجاج للطبرسي (ص:١٤٨).

(٤) المصدر السابق (ص:١٤٩).

تاريخ الإسلام لا يحمل نظرة طيبة عن عهد والتزام أهل الكوفة» وقال: «ومن جملة الخصائص النفسية والخلقية التي يتصف بها أهل الكوفة..تناقض السلوك والتحايل والتلون والتمرد والانتهازية وسوء الخلق والحرص والطمع والميول القبلية..»(١) وقال عنهم حسين كوراني: «وخصائص هذا الإيمان الكوفي يمكن اختصارها بما يلي:

أولًا: القعود عن نصرة الإسلام.

ثانيًا: حب المال.

ثالثًا: التلون في المواقف»(٢).

وإلى اللبيب العاقل نحتكم، وإقرار المرء على نفسه أقوى البيّنات، هل رأيتم مدى الكذب وقلب الحقائق عند الموسوي فيا خيبة المسعى، ولو كان صادقًا فيما ادّعاه سالفًا لأسند قوله بما يبين صحته وثبوته، ونحن نتحداهم بالإتيان بإسناد واحد صحيح يثبت دعوى شيطانهم عبد الحسين هذا وأنّى لهم ذلك؟!

❊ ❊ ❊

---

(١) موسوعة عاشوراء (ص:٥٩).

(٢) في رحاب كربلاء (ص:٥٣).



الخاتمة

﴿ وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [الحشر: ١٠].

وبعد أيها القارئ... فلا أشك أنك أدركت مدى ما حواه كتاب (المراجعات) لعبد الحسين الموسوي من طوام تسقط قيمته العلمية بالكلية، وتصرف النظر عنه.

وظهر لك ما غاب عنك عن المؤلف عبد الحسين ومدى صدقه وأمانته اللتين تلبس بهما فترة طويلة، فكان هذا الكتاب بمثابة: (عصا موسى تلقف ما يأفكون).

والشيعة اليوم وهم يرون صنيع إمام من أئمتهم وما اقترفته يداه وسوّده قلمه فما عساهم قائلون؟ وإلى أي عقل تراهم سيحتكمون؟ هل سينساقون من جديد خلف قطاع الطرق من أئمتهم ومرجعياتهم وآياتهم معصبي العيون تاركين لهم القيادة، مسلّمين لهم العقول؟! حتى يتبرؤوا منهم وتتقطع بينهم الأسباب، وحينئذ ولات ساعة مندم؟! أم سيكون لهم رأي أخر؟

﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ [القصص: ٥٠].

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين...

❋ ❋ ❋



فهرس الموضوعات

* * *